kitabweb-2013.forumaroc.net

مجلة دار النيابة

فصلية وثائقية دراسية تعنى بتاريخ المغرب

- مراسلات الأستاذ عبد الله كنون مع قادة الحركة الوطنية في المغارب (الجزء الثاني).
- محمد حجي : وثيقة مغربية جديدة حول زيارة غايوم الثاني لطنجة.
- محمد المنوني : 16 وثيقة مغربية حول استشارة المولى الحسن الأول لعلماء فاس في نازلة اقتصادية.
- المريني العياشي : وثائق حول الفقيه أحمد الحراق.
- عبد الغني السكيرج : مذكرة طالب مغربي درس بأوروبا في القرن 19 : الزبير سكيرج.
- جان ماري لاكوتير : محمد الخامس. عرش وثلاث امبراطوريات (القسم الثاني). ترجمة : مصطفى بوشعراء.
- جاك كاني : من أعلام المقاومة ضد التسرب الأجنبي الى المغرب : محمد المامون.
- رامون لوريدو دياز : الأب لرشوندي وحركة الاصلاحات في القرن 19.
- كريكوري لازارف : الاقطاعات العقارية في المغرب. مساهمة في دراسة تكوين الممتلكات العقارية في البوادي المغربية (تتمة). ترجمة : محمد الأمين البزاز وعبد العزيز التمسماني خلوق.
- محمد الأمين البزاز : حول الحج المغربي الى الديار المقدسة في القرن 19 : المخالفات للقوانين الصحية.

السنة الثانية
العدد الثامن
خريف 1985

الثمن : 15 درهم

الأرشيف الوطني
منكاد محمد
الدار البيضاء

مَجلة دار النيابَة

فصلية وثائقية دراسية تعنى بتاريخ المغرب

• المدير المسؤول : د. عبد العزيز التمسماني خلوق

رئيس التحرير : محمد الأمين البزاز

• الآراء الواردة في المجلة لا تعبر الا عن راي اصحابها

• المقالات التي لم تنشر لا ترد الى اصحابها

• لا يسمح باعادة ما نشر في المجلة الا بعد استشارتها

• رقم الايداع القانوني : 1983/68

• رقم ايداع التصريح : 1983/5

عنوان المراسلة : مجلة دار النيابة ص. ب. 2030 ـ المصلى ـ طنجة

Revue DAR AL-NIABA B.P. 2030 M'sallah - TANGER

الاعلانات : يتفق عليها مع ادارة المجلة أو مع وكالة الاشهار لوري ص. ب. 267 ـ طنجة

« المطابع المغربية والدولية »

افتتاحية

بهذا العدد تكون قد انقضت سنتان على صدور مجلة دار النيابة . انها مدة وجيزة ، الا انها ، بالنسبة الينا ، تجربة عسيرة وشاقة في هذا الميدان الوعر الملىء بالعقبات الذي يشكله النشر . ولولا توفيق الله وما حظيت به المجلة من عطف القراء والاساتذة والجنود المجهولين ما كنا نستطيع تذليل هذه العقبات ، وما كان لهذا العمل ان ينضبح بمثل ما هو عليه الآن لتبلغ حصيلته ثمانية اعداد .

واذا كانت قيمة اية مجلة او اي عمل ثقافي تكمن في الكيف لا في الكم، فنحسب ان القارىء قد رصد طوال السنتين المنصرمتين ما بذلناه من جهة في حدود امكاناتنا المتواضعة للرفع من مستوى المجلـة سواء فيما يتعلق بانتقاء الوثائـق المفيـدة او الدراسات الجادة .

على اننا ما زلنا على العهد الاول نامل ان نقدم المزيد من العطاء في خدمة الثقافة التاريخية في بلادنا ، ولمن يريد منا الكمال فاننا نقول : اذا اردت ان تطاع، فاسال جهـد المستطـاع .

المجلـة

المحتوى

ـ افتتاحية ....

ـ نصوص تاريخية

• وثائق تنشر لأول مرة حول الحركة الوطنية المغربية : مراسلات الأستاذ عبد الله كنون مع قادة الحركة الوطنية (المجموعة الثانية) 5

• محمد المنوني : 16 وثيقة عن استشارة السلطان الحسن الأول لنخب من مدينة فاس وما اليها في نازلة اقتصادية 13

• محمد حجي : وثيقة مغربية جديدة حول زيارة امبراطور المانيا غليوم الثاني لطنجة 25

• عبد الغني سكيرج : مذكرة الزبير سكيرج (1850ـ1932) : وثيقة جديدة حول البعثات الطلابية الى أوربا في عهد المولى الحسن 28

• المريني العياشي : من اعلام جبالة : وثائق حول احمد الحراق 33

ـ دراسات وأبحاث :

• جان ماري لاكوتور : محمد الخامس : عرش وثلاث جمهوريات (الحلقة الثانية) 37
تحقيق وتعريب : مصطفى بوشعراء

• كركوري لازارف : الاقطاعات العقارية في المغرب . مساهمة في دراسة تكوين الممتلكات العقارية في البوادي المغربية (تابع) 48

• رامون لوريدو دياز : الآب لورشندي والاصلاحات في مغرب القرن 19

• جاك كاني : من أعلام المقاومة ضد التسرب الفرنسي : مولاي المأمون

ـ قضية و وثائق

• محمد الأمين البزاز : حول الحج المغربي الى الديار المقدسة في القرن 19 : المخالفات للقوانين الصحية 57

وثـائــق تنشــر لاول مــرة حــول الحركــة الوطنيــة المغربيــة
مراسلات الاستاذ عبد الله كنون مع قــادة الحركــة الوطنيــة

المجمـوعـة الثـانيـة

تشتمل المجموعـة الثانيـة من مراسلات الاستاذ عبد الله كنون ، والتي ننشرها اسفله ، على ما يلي :

— رسائـل المرحـوم محمـد بن الحســن الوزانــي (الوثائق 22 ، 23 ، 24) .

— رسائل المرحوم داود (الوثائق 25 ، 26 ، 27 ، 28) .

— رسالتين من المرحـوم الطيب بنونــة (الوثيقتان 29 ، 30) .

— رسالة المرحوم عبد السلام بنونة (الوثيقة 31) .

— رسائـل « جمعية طلبة شمال افريقيا المسلميـن بفرنسا » (الوثائق 32 ، 33 ، 34 ، 35) .

— رسالة «طلبة شمال افريقيا بمصر» (الوثيقة 36) .

الوثيقـة 22

رسالة من المرحوم محمد بن الحسن الوزاني الى الاستاذ يستفسره فيها عن حقيقـة المظاهـرات التي وقعت بطنجـة (بدون تاريخ) .

الحمـد للـه وحـده

تحيـة وشوقـا

قد غابت عني اخبارك واني لفي شوق الى ما صدر به الوعد منك بخصوص القضية فهل انت مجد في انجاز الوعد ؟

قرات اخبارا في الصحف حول وقوع حركة ومظاهرات في طنجة، والشائع هنا انها صادرة عن أيعاز، وهذا ظاهر ايضا فيما كتبته الصحف الفرنسية هنا ، ونحن الآن جاهلـون بحقيقة الواقــع ، فهل لاخوتك أن تحقق لنا الاخبار وتحيطنا تفصيلا عن القضيـة ؟ وتقبل مودتي واخلاصـي راجيا منك تبليغ السلام لكافة العامليـن المخلصين والله يحفظكـم .

محمد بن الحسن الوزاني

الوثيقـة 23

رسالـة من المرحوم محمد بن الحسن الوزاني الى الاستاذ يطلب منه فيها ارسال دفاتـر الاشتـراك في «الدفاع» و «عمل الشعب» (8 جمادى الاولـى 1356 / 17 يوليـوز 1937) .

فاس 8 جمدى (1) 1356

الحمـد للـه وحـده

سيدي الاخ الماجد تحيـة مباركـة

بمناسبة صدور دفاتر الاشتراك في الدفاع وعمـل الشعب عزمنـا على جمع دفاتر الاشتـراك في عمـل الشعب وعليه الرجاء من لخوتك ان ترسل لنا ما لديك من الدفاتر المذكورين عاجلا مع البريد ولكم الفضـل وعلى اخوتكـم السـلام .

محمد بن لحسن الوزاني

الوثيقـة 24

رسالة من المرحوم محمـد بن الحسن الوزاني الى

الاستاذ يخبره فيها باهتمام «الكتلة الوطنية» بقضية النظام الدولي لطنجة (بدون تاريخ) .

فاس في 14 مايو

الاخ العزيز
تحية وشوقا

اكتب لك هذه الكلمة لابلغك ان الكتلة الوطنية تهتم الآن بقضية النظام الدولي لطنجة وهي تدرسها من جميع وجوهها ومن المنتظر انها تعرف موقفها ازاء هذه المسألة التي لها مساس عظيم بالقضية الوطنية العامة . وقد قرانا في الصحف الصادرة في الرابع من الجاري برقية من جنيف مفادها ان الجمعيات الدولية من اجل جمعية الامم – وهكذا تسمى باللغة الافرنجية – قد عقدت اجتماعها السنوي في مقر جمعية الامم وانه من جملة الابحاث التي وقع تداولها في هذا الاجتماع مسألة نظام طنجة ، وحيث ان جمعية طنجة من اجل جمعية الامم كانت ممثلة فيه ، فقد عرضت بواسطة مندوبها تقريرا تتعرض فيه لانتقاد النظام الحالي وتقترح تشكيل لجنة خاصة تكلف بدراسة المسألة ووضع مشروع نظام جديد . وفي الختام ارجوك ان تسلم على كافة الاخوان وان تتقبل تشكراتي الجزيلة وعواطفي الاخوية .

محمد بن الحسن الوزاني

عنوان : محمد بن الحسن الوزاني ، 51 درب بو حاجة ، فاس .

الوثيقة 25

رسالة من المرحوم محمد داود الى الاستاذ يخبره فيها بقرب صدور مجلة «السلام» ، طالبا منه المساهمة فيها بقلمه (20 ربيع الثاني 1352 / 12 غشت 1930) .

تحريرا بتطوان في 20 ربيع الثاني عام 1352 .

حضرة الاخ العزيز الاستاذ سيدي عبد الله كنون ، السلام عليكم ورحمة الله .

وبعد ، فقد كنت قدمت الى المقيم العام هنا بتاريخ 28 يوليو الماضي عريضة اصدار مجلة شهرية مصورة جامعة باسم «السلام» ، وامس تاريخه قبضت الجواب الرسمي عن ذلك وفيه السماح باصدار المجلة المذكورة . وعليه فلم يبق لنا ايها الاخ الا العمل الجدي حتى نبرهن على رجولتنا او على اخلاصنا لامتنا و وطننا ولغتنا وتاريخنا ..

لقد كنت بينت لك برنامج المجلة وربما زرتكم بحول الله قريبا وزدتك بيانا . اما الآن فمطلوب من اخوتك ان تهيىء ما يمكنك تهيئته من الموضوعات التي اترك لك الحرية التامة في انتخابها الا ان لي ملاحظة ارجو سماعها ولكم النظر النهائي في قبولها او رفضها ، وهي انه ما دامت لدينا موضوعات نعتقد ان احدنا باعه فيها أطول من غيره ، بأن الاولى والافضل ان يتقدم ذلك الشخص لطرق ذلك الموضوع . وقد لاحظت منك ان لك ذوقا جيدا وامتيازا خاصا على كثير من الاخوان بفهمك لادبنا المغربي واعتنائك بدراسته . والحالة هذه ارى ان تخصص للمجلة فصلا شهريا في هذا الموضوع حتى يعرف الناس في الداخل والخارج ، ان في المغرب ادباء قديما وحديثا ، وانه نبغ في وطننا اشخاص يفتخر بهم العلم والادب والفن . وهذا موضوع اعتقد انك اذا طرقته رفعت به اسم المغرب .

وانني بمناسبته اذكر لكم انني جعلت من بين فصول المجلة فصلا خاصا بالادب . والادب كما تعلم قديم وحديث ، والقسم الاخير تكفل به وتخصص له الاخ النابغة الاستاذ عبد الخالق الطريس ، فبقي القسم الاول ولا ارى غيرك يقوم مقامك فيه . وساطلب من الاخ الطريس ان يدفع لي ما يكتبه في الادب الحديث لاطلعك عليه في زيارتي المقبلة لطنجة بحول الله . فاكتب لنا ايها الاخ بملاحظاتك وارشاداتك ، وارسل الينا ما يمكن ارساله «شعرا» ونثرا مما لم يسبق نشره مطبوعا .

اما العدد الاول الذي حضرت جل مواده فسيصدر اثناء الشهر المقبل بحول الله والى الملتقى ايها الاخ الكريم .

محمد داود

الوثيقة 26

رسالة من المرحوم السيد محمد داود الى الاستاذ يخبره فيها بتردد الحكومة الاسبانية في الترخيص باصدار جريدتي «الايام» و «الاطلس» (متم رجب 1354 / 18 اكتوبر 1935) .

الحمد لله وحده

تحريرا بتطوان في متم رجب عام 1354 .

سيدي الاخ الاستاذ ، السلام عليكم ورحمة الله . وصلني كتابك المؤرخ بـ 24 الجاري . اما ما يتعلق

بالست رحمة بنت السيد العربي المدني ، فقد سررت كثيرا بوجود فتاة مغربية مثل سنها ومعلوماتها وأدبها مما يستحق اهليا عليه الشكر والتنشيط . ونحن لم نقم من ناحيتها الا بالواجب . وحبذا لويوجد كثير من امثالها بوطننا العزيز حقق الله الآمال .

اما الايام فان الادارة لا زالت حتى الآن لم تكتب الي جوابا في شانها رغما عن كون الحاكم بامره هنا سمح لي شفاهيا باصدارها . واعطي اوامره باجابة طلبي رسميا بمجرد وصوله . ولكن صادف أن الاخ الطريس قدم طلبا باصدار الاطلس . فاشتبهت الادارة في الامر وترددت في التصريح لكـل من الجريدتيـن . ولا ندري هل هذا التردد موقت ام هو دائم . ومن جهتي فقد اخترت عدم الالحاح الذي قد يكون جوابه الرفض البات وفضلت الانتظار ريثما تتبدل السياسة . وقـد قابلت كباص شخصيـا فذكر ان المسألـة رفعت الى مدريد وبمجرد وصول الجواب يبلغونني اياه . والحقيقة يعلمها الله . وتفضلوا يا عزيزي بقبول شكري الدائم وتحياتي المتواليـة .

(في الطرة : محمد بن احمد الحسناوي ـ ان الطالب الذي حمل الي منكم رسالة في شان التحاقه بمدرسـة لوقش قد تكلمت مع شيخ المدرسة في شانه «لانه هو المكلف بالامتحان» فذكر أن الطالب المذكور لم يعد اليه . كما انني لم اره هنا طول هذه المدة) .

اخوكم محمد داود

الوثيقـة 27

رسالة من السيد محمد داود الى الاستاذ يخبره فيها بعزمه على استئناف اصدار مجلة «السلام» بعد أن طال انتظاره بدون جدوى لسماح الحكومة الاسبانية باصدار «الايام» (17 ذي القعدة 1354 / 8 فبراير 1936) .

الحمـد للـه وحـده

تحريرا بتطوان في 17 ذي القعدة عام 1354 .

لاخي الاستاذ الجليل السلام عليكم ورحمة الله .

بعد تجديد العهد بكم اتشرف بابلاغكم انني بعد ان طال انتظاري لسماح الحكومة باصدار «الايام» دون جدوى ، قررت مع فضلاء اخواني استئناف اصدار السلام على ان تكون نصف شهرية في 24 صفحة . واني أؤمل ان يصدر العدد الاول في اواخر الجاري او اوائل المقبل بحول الله . وعليه فاذا كان لديكم شيء مهيا للنشر ، او لم يكن عليكم تعب في تهيئة شيء لذلك فارجو ان تتحفونا مع الشكر الخالص دمتم سيدي لخدمة الامة ونهضتهـا .

محبكم محمد داود

الوثيقـة 28

رسالة من السيد محمد داود الى الاستاذ يخبره فيها بقرب صدور جريـدة «الاخبـار» (6 حجـة 1345 / 29 فبراير 1936) .

الحمـد للـه وحـده

تحريرا بتطوان في 6 ذي الحجة عام 1354 .

سيدي الاخ الاستاذ السلام عليكم ورحمة الله .

وبعد ، فقد وصلني كتابك المؤرخ بـ 24 الماضي وسررت به كثيرا . وكذلك توصلت بمقالك النفيـس ويسرني ان اخبركم بانني قد قدمت طلبا لاصدار جريدة «الاخبار» على ان تصدر أسبوعيا مؤقتا في 8 صفحات بحجم الحيـاة . وقد قبل الطلب رسميا ، وسيصـدر العدد الاول من «الاخبار» يوم الاحـد 21 ذي الحجـة 15 مارس الجاري ان شاء الله .

وسوف لا أصرح باسمي في الجريدة ، لا بصفة مدير ولا محرر وغير ذلك . وسنعمل كل ما في وسعنا لرواجها في منطقتي طنجـة والداخليـة .

هذا واني ارجو ان اتشرف بما عسى ان يكـون لديكم من الملاحظات في الموضوع . اذ ان كثرة الاشغال قد تنسي الانسان في أشياء لا يخطر بالبال انها تنسى .

وسيحظى العدد بنشر احد مقاليكم المفيدين . اما فكرة طبع ما ينشر من مقال (قضية المبشرين) بصفة رسالة فهي فكرة حسنة انا موافق عليها من الآن وسأسعى لتنفيذها بعد ابداء ملاحظاتكم ان شاء الله .

ستفتح الجريدة بابا لنشر اخبار البلاد المغربية فان كان ممكنا ان تمدونا باخبار الحوادث الجارية في طنجـة فان ذلك يكون مفيدا للمصلحة العامة وللجريدة ايضا .

ارجو ان تعلموا الاخ بولعيد باننا سنرسل اليـه الجريدة لبيعها في دكانه ما دامت الحكومة لم تامر بضر

ذلك . وثمن النسخة كما هو مطبوع عليها واجرة البائع 20 ٪ .

محمد داود

الوثيقة 29

وسالة من السيد الطيب بنونة الى الاستاذ يخبره فيها باقدام الحكومة الاسبانية على منع الجرائد المصرية من الرواج في تطوان (4 صفر 1347 / 23 يوليز 1928) .

بسم الله وحمدا وصلاة

تطوان في 4 صفر الخير عام 1347

ايها الاخ تناولت كتابك الماضي وسررت به غاية وشكرت الله على عافيتك وسلامتك وأرجو الله ان يديمنا معافين حتى نقضي لحظة من حياتنا تحت لواء الحرية المغربية .

قل لي يا عبد الله متى ينفخ في الصور فتصعق اوربا ومن عليها ؟ أو متى ينفخ الروح في هيكل امتنا الرميم فتحيى ؟ ان أوربا شاخت وهرمت وستزول قريبا ، وان العالم الاسلامي قد نبض فيه عرق الحياة . فانظر : هذه أمة الهند يصرح ميدولند الوزير الانجليزي انها يجب أن تعطي الحكم الذاتي في اقرب وقت ممكن . وهذه امة الحجاز نائلة استقلالها رغم ما يشيعه بعض الاذناب من صنائع الاستعماريين . وهذه مصر «أم البلاد» مجدة نحو شمس الحرية بسرعة تباري صرعة النور . وهذه سوريا والعراق وفلسطين مجدة أيضا نحو الخروج من قفصها ، وهذه تونس كيفما كانت حالتها ففيها شيء اسمه «الحزب الحر الدستوري» ، وهذه اختنا الجزائر فيها نهضة لاباس بها رغما عن كونها عرجاء ولكن : «قد تسبق العرجاء عند منقلب الذود» ، وهذه ... وهذه ... ماذا اقول : دعني اصعد زفرة من ... و ...: هـ .. ذ.ه: مراكش وطننا المحبوب وما يمكن ان اقول عنه؟ هل أكذب؟ هل أصدق؟ ان الصدق مر كما ان الكذب خسة . المرار أحلى من الانحطاط الى درجة مع السافلين : أنا رجعت أنت . وبعبارة ان ما كان ينتابك قبل من القنط حل بي في هذا اليوم . ذلك ان الحكومة انشبت أظفارها في البقية الباقية من أملنا فاوفدت بوليسيا يبحث عن الجرائد المصرية التي تباع هنا وعن الاشخاص الذين يبيعونها ولما سئل ذلك البوليس أجاب بأن حكومة اسبانيا تريد منعها لان الناس لا يطالعون «الاصلاح» و «الاتحاد» .. (؟) اسمح لي ان أضحك بقدر ما أتنكد ... اذ شر البلية ما يضحك .. تريد الدريكتوير أن لا ندعو مع الله احدا الا هي .. تريد أن نقدسها ونسبحها بكرة وظهيرة واصيلا وسحرا . تريد ان نقول بوحدة الوجود والوجود هو اسبانيا .. سحقا لها من دولة خبيثة كاثوليكية جاهلة حمقاء . خسارة والله خسارة أن تكون الامة المغربية (تلك الامة الشريفة التي مر في تاريخها ادريس وابن تاشفين ويعقوب الموحدي والمنصور المريني والمنصور الذهبي) مستعبده لحثالة الحثالات القذرة . تريد حكومة اسبانيا أن تضغط على كل شيء لنا حتى على افكارنا تريد أن تحول بيننا وبين اناس نحبهم ويحبوننا بل اخواننا في الدين واللغة بل وحتى في الجنسية باعتبار انتشار الدم العربي فينا وفيهم . ان هذا لشيء عجاب . اذا افلا يحق لي أن اغتاظ واقنط وأمل الحياة .

اجل أيها الاخ العزيز : اني يئست الحياة في هذا اليوم العصيب والذي يحزنني ليس هو منع الجرائد بل سكوت قومنا وعدم احتجاجهم على امثال هذه التصرفات النيرونية . ولكنها الليالي حبالي يلدن كل عجيبة والله يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة .

دعني من هذا الموضوع المحزن وتعال لاكلمك في موضوع آخر . هذا الغصن يانع يريد أن يكمل ليصير شجرة نافعة ، فاذا أسقيته و واضبت على سقيه فسيصير في أقرب وقت شجرة مثمرة ورقيقة بلا ريب ولا شك . واذا اهملتها فتجتث وتذهب الى عالم الفناء . افهمت ؟ ذلك العنصر هو : اناء والماء الطهور هو نصائحك الغالية التي افصحت عنها في كتابك الماضي ، فشكرا لك ايها العزيز شكرا . اما شكري لك على قيامك بما رجوته منك من اعانتي على تاليفي «نظام دول المغرب» فلا يمكن أن يفي به القلم ولذلك فساتركه للمقابلة ان شاء الله ...

الوثيقة 30

وسالة من السيد الطيب بنونة الى الاستاذ يخبره فيها بتوقيف جريدة «الوحدة» وتغريم «الحرية» وتدبير مؤامرة ضد الطريس (23 شعبان 1359 / 26 ستنبر 1940) .

حضرة الاخ الاستاذ الجليل سيدي عبد الله كنون المحترم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

سيدي لقد طلب مني صهر والدنا رحمه الله الوجيه السيد الحاج راغون أن أكتب لكم واسألكم عن التلميذ الذي كان سيتوجه من طرفكم الى مدرسة جسوس هل

سافر ام لا يزال في طنجـة ، وذلك لانه يرغب في ارسال ولده للالتحاق بنفس المدرسة ويريد ان تبحثوا له عن رفيق من طرفكم وهو مستعد لاداء ما يلزم من الصوائر ، اما اذا كان تلميذكم على اهبة السفر فنرجو ان تخبرونا لنرسل نجل السيد راغون لطرفكم ليرافقه ، وها انني في انتظار جوابكم لان الولد المذكور لم يدخل مدرسته بتطوان هذه السنة وينتظر فرصة مناسبة للسفر الى الربـاط .

اما اخي ونجل الفقيه طناتة فقد وصلا بكل سهولة الى الرباط و وصلتني عدة رسائل في شأنهما والمدرسة مسرورة من فكرة ارسالهما نسأل الله أن يحقق آمالنا .

لا شك انه بلغكم توقيف جريدة «الوحدة» لمدة شهر عقابا على مقال مهم صدر فيها ، كما ان «الحرية» غرمت بدعوى انها طعنت في باشا شفشاون والحكومة تدفـع بعض اذنابها لاقامة ضجة على ما ينشر في شأنهم ، واخيرا دبرت مؤامرة لتفتك بالاستاذ الطريس وببعض الاشخاص كان ابطالها من الريفيين المقيمين في تطوان وقد نتج عن هذه التصرفات أن ارتاى الاستاذ الطريس ضرورة انسحابه من الميدان السياسي كما صرح بذلك في آخر مقال له بالحرية عدد 373 وبالاجمال فالموقف عندنا حرج ولا يمكنني أن اتنبأ بكل ما ننتظره من التطورات .

تحيتي لجميع الاخوان يسلم عليكم اخواننا جميعا والمجد والسمو للمغرب .

المخلص الطيب بنونـة

الوثيقـة 31

رسالة من السيد عبد السلام بنونة الى الاستاذ يخبره بقرب زيارته له للمذاكرة معه حول مسألة «الجمعية الدفاعية» (12 رجب 1349 / 3 دجنبر 1930) .

بسم الله الرحمن الرحيم
تطـوان 12 رجـب 1349

عبد السلام بن العربي بنونة
وزير مالية سمو الخليفة سابقا
(تطـوان المغـرب)

سيدي الاستاذ النابغة العبقري عبد الله جنون عليك ازكى تحية وأطيب سـلام .

ان المراسلة في موضوع مهم كالجمعية الدفاعية مثلا يقتضي زمنا طويلا للأخذ والرد كما ذكرتم وانني قبل كل شيء اشكركم من صميم الفؤاد على حسن ظنكم بي مع اعترافي بتقصيري وعجزي واني اوافقكم على الاسراع بالعمل ومن اجل ذلك قررت زيارتكم يوم السبت المقبل بحول الله وقوته وان امكن ولدي الفقيه السيد محمد داود مرافقتي اخذه بصحبتي والاصلح ان نكون مقابلتنا ليلا عند الساعة التاسعة وان رأيتم غير ذلك فليكـن تعيين المحل منكم واظنك فهمت كلامي بشأن الاخوان الوجودين في باريس على غير ما قصدته ولربما يكون ذلك تسبب عن غلط مني في التركيب . وعلى كل حال سنبسط المسألة شفاهيا والله الموفق والهـادي الى سواء السبيـل .

وصلت المقالة التاريخية النفسية وبعث بها للنشر فلا عدم المغرب النبلاء مثلك والسلام عليكم ورحمة الله من اخيكم المخلص عبد السلام بن العربي بنونة .

(في الطرة : وأن رأيت حضور من تتحقق اخلاصه فلك النظر ولا موضوع لنا للمذاكرة الا قضية الجمعة حتى ننفصل على عمل مجد بحول الله وقوته .

الوثيقـة 32

رسالة من كاتب جمعية «طلبة شمال افريقيا المسلمين بفرنسا» الى الاستاذ ، يخبره فيها بأن الجمعية عينته نائبا عنها بمدينة طنجة (7 يناير 1935) .

الحمـد للـه وحـده

باريس في 7 جانفي 1935

حضرة الفاضل الامجد سيدي عبد الله قنون
تحية وسلاما

اما بعد ، فاستهل خطابي بالطلب من حضرتكم ان تعذرونا عن عدم اجابتكم بسرعة والسبب في ذلك هو ان رئيسنا المحبوب الاخ محمد الفاسي بارح البـلاد الفرنسية منذ شهر جويلية وكان عازما على الرجوع في اوائل السنة المدرسية اي في نوفمبر ولكن وقع تعيينه مدرسا بالدار البيضاء في شهر اكتوبر ، لا شك انكم على علم من ذلك ، لهذا تاخرت جميع اعمالنا ، واليوم اثر انتخاباتنا السنوية وتجدد مجلسنا الاداري سرعت في مكاتبتكم وارجو من الله تعالى عز وجل أن لا يعاد مثل هذا الضيع خصوصا ونحن في هذه السنة على عزم من بث دعاية كافية لمشروعنا بواسطتكم وبواسطة امثالكم بين سائر البلاد الافريقية :

نعم وقع اعلامنا بانه يوجد خطاب مسجل باسم رئيسنا بادارة البريد لكن بسبب مغيب الاخ محمد الفاسي استحال علينا استسلام الخطاب المذكور ، اما الكتب فقد اتصلنا بها لانها كانت موجهة باسم الجمعية وكان عددها اثني عشر واعلمكم بهذه المناسبة انه وقع شكر حضرتكم بجلستنا المنعقدة بباريس يوم 30 ديسمبر الفارط . اما فيما يخص الحوالة البريدية اذا لم يقع استرجاع الدراهم وخصوصا اذا لم يكن مسجلا بها اسم الاخ محمد الفاسي يمكنكم ارجاعها باسم رئيسنا حيث أنا عينا رئيسا آخر لهذه السنة وفي المستقبل يكون ارسال الدراهم الى جمعيتنا باسم الرئيس او باسم امين المال او على طريق البريد حيث لنا بادارة البريد «حساب» تجدون عدده مرسوم فوق الحوالات البريدية التي تصلكم طي هذا والا على طريق البنك ،
26480

هذا فيما يتعلق بالدراهم والكتب والآن اعلمكم ان مجلسنا عينكم نائبا عن جمعيتنا بطانجة وستصلكم في القريب العاجل ان شاء الله نيابتكم وقد قرر مجلسنا أن يقوم بعدة أعمال في سائر البلاد الافريقية سيقع اعلامكم بذلك ايضا . وفي الختام ارجوكم أن تسعوا في جمع نصيب من المال لمطعمنا كما هو مطلوب منكم بالمكتوب الذي تجدونه طي هذا ويكون ذلك في أقرب وقت ممكن ، ولكم مني أزكى التحيات وفائق السلام .

الكاتب العام للجمعية

الوثيقة 33

رسالة من «جمعية طلبة شمال افريقيا» الى الاستاذ تشكره فيها على اعانته لمشروعها وتخبره بنشاطها (10 مارس 1935) .

الحمد لله وحده

الاخ المفضال سيدي عبد الله قنون نائب «جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين بفرنسا» .

تحية وسلاما

اما بعد ، فانه يصلكم صحبة هذا توصيلان احدهما باسمكم والآخر باسم السيد محمد بن الحاج محمد العمارتي . ونحن نشكركم كل الشكر على اهتمامكم بالمشروع واعانتكم له بقدر الاستطاعة . ولا يعرف الفضل الا ذووه .

اما الجمعية فهي دائما سائرة في طريقها الى الامام ، فمسامراتها تقع كل يوم اثنين ومظاهراتها متوالية ومطعمها مفتوح تاتيه الطلبة كل يوم وتطلع على اخبار بلادهم وتتباحث في شئونهم الدراسية . وقد قررنا عقد المؤتمر الخامس بمدينة تلمسان ونحن ساعين اليوم في تحضير برنامجه بكل جزئياته .

ونحن نطلب من مكارم اخلاقكم أن تزيدوا السعي لبث دعاية الجمعية حولكم حتى تعلو كلمتها وتتحقق تلك الغاية التي ترمي اليها وهي وحدة شمال افريقيا من اقصاه الى أدناه . وذلك هي مامورية نولبها في سائر انحاء قطرنا المحبوب .

هذا وتقبلوا منا ازكى التحية واعطر السلام .

اخوكم امين المال

الوثيقة 34

رسالة من «جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين بفرنسا» الى الاستاذ تخبره بعزمها على عقد مؤتمرها السادس بفاس ، طالبة منه الدعاية للمؤتمر والمساهمة فيه (4 غشت 1936) .

فاس في 16 جمدى الاولى سنة 1355 موافق 4 غشت سنة 1936 .

حمدا وصلاة

حضرة الاخ الفاضل الاستاذ سيدي عبد الله جنون تحية وسلاما .

وبعد ، فان المؤتمر السادس لطلبة شمال افريقية سينعقد هذه السنة بفاس من 7 شتنبر الى 11 منه وبما أنكم من رجال العلم المشهورين فاننا نرغب اليكم في امرين : 1) تاليف لجنة ببلدكم لنشر الدعوة اللازمة للمؤتمر وجمع الاكتتابات . 2) كتابتكم تقريرا في أحد الابحاث الآتية :

1) تعليم اللغة العربية بالمغرب الاقصى .

2) التعليم الفلاحي والصناعي والتجاري بالشمال الافريقي .

3) قواعد حفظ الصحة والرياضة البدنية بمدارس الشمال الافريقي .

4) الابواب المفتوحة في أوجه الطلبة وتوجيههم نحو أهمها .

وما سترسلونه من اعانات للمؤتمر فالى امين المال واللجنة التحضرية . وعنوانه : عبد الهادي الشرايبي درب الهكار عدد 6 فاس .

وتقبلوا فائق الاحترام والسـلام .
(تنبيه) الرجاء ارسال التقرير قبل 30 من الشهر الحالي .

محمد بن عبد الله المخفية ـ فاس

وترسل المكاتب باسم رئيس اللجنة التحضيرية

والوثيقـة 35

رسالة من الكاتب العام «لجمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين بفرنسا» الى الاستاذ تخبره بتعيينه نائبا لها في طنجـة ، وتشرح له اهداف الجمعية (بدون تاريـخ) .

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله

الى حضرة المفضال سيدي عبد الله قنون
تحيـة وسـلاما

اما بعد ، فقد كلفني المجلس الاداري لجمعيتنا بان اكاتبكم في شان النيابة عن الجمعية . لا يخفى على حضرتكم ان جمعيتنا ذات دائرة عمل واسعة . ولها غايات متعددة سامية اهمها جمع شمل طلبة الشمال الافريقي المتغربين عن اوطانهم في طلب العلم ونشر الثقافة العربية والتاريخ القومي بينهم فينشاوا معتزين بقوميتهم و وطنهم ويذودون عن حماه ، فاسست المكتبة العربية ونظمت المسامرات كل يوم اثنين وانشـات دروسا لتعليم اللغة العربية لمن كان قاصرا فيها من افرادها . ونهاية اعمالها القيام بمؤتمر سنوي لطلبة شمال افريقيا المسلمين ، وهي تصدر كل سنة نشرة تبين فيها اعمال الجمعية مدة السنة المنقضية . وقد بلغت صيت جمعيتنا منذ تاسيسها وكنتم من الذيـن عاضدوها في اعمالها وقد ظهرت النشرة السنوية منذ عهد غير بعيد . ويصلكم عما قريب جانب منها لتوزعوه على من يهتم بمشروعنا .

وكذلك نشرنا على الصحف لشمال افريقيا برنامـج الاعمال التي عزمنا على القيام بها هاته للسنة ولا شك انكم قد اطلعتم عليها . كما اننا ننشر مفصل هاته الاعمال بعد تنفيذها كل اسبـوع تقريبا على تلـك الجرائد . ولم تكتف جمعيتنا بهذا بل نراها تمديـد المعونة لمن تعوزه الحاجة من اعضائها بقدر ما يسمح به صندوقها . وبالجملة فان جمعيتنا لها غايات شريفة متعددة وهي ترمي من وراء كل ذلك الى وحدة الشمال الافريقي بجمع كلمة شبيبته في العمل الصالح . ويصح لنا ان نقول انها اول حجرة وضعت لبناء ذلك الهيكل الذي لابد منه اذا اردنا حقيقـة أن نخرج من الحالـة التعيسة التي نحن عليها اليوم . ذلك هو عملنا وتلك هي غايتنا التي نسعى وراءها بكـل ما لدينا من قوة العزيمة وشدة الايمـان .

كل هاته الاعمال المتعددة لا يمكن ان تقوم بها على احسن حال طلبة متغربون عن اوطانهم منكبون على دراستهم . ولذلك راى مؤسسو الجمعية أن يستعينوا بنواب من مواطنيهم . ونحن اليوم نتقدم اليكم طالبين منكم ان تعينونا على الوصول الى هذا المرمي الشريف والمقصد النبيل الذي وضعناه نصب اعيننا وان تبثوا لجمعيتنا الطيبة بأن تكونوا نائبا عن جمعيتنا بالناحية التي أنتم بها ، وتجمعوا لها المال من ذوي الفضـل والكرم الذين يقدرون مشروعنا حق القدر سواء كانوا قد انخرطوا في سلك المشتركين منذ اعوام او لم ينخرطوا الى حد الآن .

ويصلكم صحبـة هذا القانون الداخلـي في شان النيابة عن الجمعيـة .

ولا شك انكم تقبلون هذه المامورية بصدر رحـب لما نعهده لديكم من حزم ثابت وسخاء نفس وتضحية في سبيل المشاريع . جازاكم الله خيرا وابقاكم لخدمة كل مشروع كان في نفع البلاد .

وتقبلوا منا ازكى التحية واعطر السـلام .
الكاتب العام للجمعية

الوثيقـة 36

رسالة من «اتحاد طلبة شمال افريقيا بمصر» الى الاستاذ يخبره فيها باهداف الاتحاد ، راجيا منه العون والمساعدة (القاهرة سنة 195) .

حضرة الاستاذ السيد عبد الله جنون

تحيـة واحتـرام

نتشرف بان ننهي الى حضرتكم انه تاسس في مصر اتحاد يضم طلبة شمال افريقيا في الشرق يسعى لتسهيل

مهمة الطلبة الوافدين على مصر والبلاد العربية لمواصلة دراستهم في جامعاتها ومعاهدها .

وسيعمل الاتحاد بفضل ما سيتلقاه من تشجيع وتاييد على تذليل الصعوبات الادبيية والمادية التي تعترض هؤلاء الطلبة في الشرق وتكاد تحول بينهم وبين تحقيق ما جاءوا من اجله . وفي الوقت نفسه يسعى لتوثيق العلاقات بين الهيئات الثقافية في الشرق وفي شمال افريقيا .

لذلك يتقدم الاتحاد الى حضرتكم راجيا منكم العون والمساعدة الادبية والمادية ليستطيع ان يحقق اغراضه التي تاسس لاجلها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

الرئيس : محمد السعداني

السكرتير : السعيد الدور

16 وثيقة عن استشارة السلطان الحسن الاول لنخب من مدينة فاس وما اليها في نازلة اقتصادية

تقديم وعروض محمد المنوني

شهدت سنة 1886/1303 ظاهرة استشارية انطلقت من مبادرة السلطان الحسن الاول ، وجاءت في موازاة الحاح نواب الدول بطنجة في الترخيص لهم باستيراد السلع المغربية الممنوعة وسقها في القانون المغربي انذاك : كالحبوب والانعام والبهائم وما اليها .

ونظرا لظروف المغرب جنح السلطان الى حل يرخص لتجار الدول المعنية في وسق ما طلبوه ، غير أنه علق ذلك على قصد الاختبار والتجربة ، وقيده بشروط ، وحدد مدته في ثلاث سنين .

ثم راى ان يطرح هذا الحل لاستشارة شعبية استمرت تفاصلها دفينة بين مجموعة من الوثائق الموضوعية ، والأن : عرف من مستندات هذه المبادرة طائفة مهمة كانت أولاها هي رسالة الاستشارة السلطانية الموجهة الى فاس ، ونظيرتها الى سلا ، وهذه الاخيرة يحتفظ بنصها الناصري في «الاستقصا» (1) ، أما رسالة فاس فهي تتصدر مجموعة وثائق يصل عددها الى ستة عشر نصا عن استشارة نفس المدينة .

فياتي بعد الوثيقة الاولى جوابها من طرف عامل فاس : عبد الله بن أحمد البخاري .

الوثيقة الثالثة : شهادة عدلية بمحضر الاجتماع الاول والثاني بجامعي القرويين والاندلس لسماع تلاوة الرسالة الملكية والجواب عنها .

- الرابعة : جواب العلماء .
- الخامسة : جواب الشرفاء العلويين .
- السادسة : جواب الشرفاء الادارسة ومن اليهم .
- السابعة : جواب الحاج عبد السلام المقري .
- الثامنة : جواب شرفاء اهل تلمسان .
- التاسعة : جواب المرابطين .
- العاشرة : جواب عامة اهل فاس .
- الحادية عشرة : جواب التجار .
- الثانية عشر : جواب الحاج احمد المراكشي .
- الثالثة عشر : جواب اهل قصبة النوار .
- الرابعة عشر : جواب أولاد الحاج .
- الخامسة عشر : الجواب الحسني لعلماء فاس .
- السادسة عشر : الجواب الحسني لباقي اصناف المجيبين .

ويعود الفضل في الاحتفاظ بمجموع هذه الوثائق الى مؤرخ الدولة الحسنية : احمد بن محمد بن حمدون ابن الحاج (2) .

والمهم من هذه النصوص هو طبيعتها الاستشارية ، فالوثيقة الاولى تحلل ابعاد الاختيار الحسني للخروج من الازمة ، ولا تراه غير قابل للمناقشة ، وانما تاخذ بعين الاعتبار القرار النهائي الذي يصير اليه المستشارون ، وهكذا ياتي أواخر الرسالة السلطانية : «... ولتعلموا انكم لن تزالوا في سعة ، فان ظهر لكم ذلك فالامر يبقى بحاله ، وان ظهر لكم ما هو اسد واحوط في الدفاع عن المسلمين فاعلمونا به ، اذ ما نحن الا واحد من المسلمين» .

وطبقا لتعليمات هذه الرسالة : قام كل من عاملي فاس وسلا بحشد الناس - خاصتهم وعامتهم - الى

المسجد الجامع ، لسماع الكتاب الحسني ومناقشته ، وفي فاس - حسب الوثيقة الثانية - «جمع عموم الناس والخصوص بجامع القرويين لسماع تلاوة الخطاب المنوه به ، وقرىء على المنبر قراءة تفهيم لما تحت عباراته ، حتى ادركه الامي والقاري ، والمستوطن والطاريء .

ثم انعقد الاجتماع الثاني - بجامع الاندلس - لتلقي اجوبة المستشارين حسب اصنافهم ، فكان اغلب هؤلاء واقعيين في مناقشاتهم ، انطلاقا من العلماء ، الى الاشراف ، الى المرابطين والعامة والتجار .

ولما رفعت الاجوبة الى السلطان - حسب الوثيقتين 15 ، 16 - نوه بالمستشارين الذين كانوا صرحاء في اجوبتهم ، ثم عتب على الذين وافقوا على الاختيار الملكي دون تعقيب .

ومن هنا : فان الوثائق التي نقدم لها تكشف عن لون من الديمقراطية في مبادرة السلطان ، وفي التجاوب معه من جهة اكثر المستشارين .

ومما يعمق افاق هذه البارقة الديمقراطية : موقف بعض الحاضرين لسماع الخطاب الملكي بفاس وسلا ، فقد جهروا بمعارضتهم للحل السلمي ، ونادوا بالدعوة للجهاد لحل الازمة ، وذلك ما تقدمه رسالة عامل فاس - بالوثيقة الثانية - في هذه الصياغة : «... حتى انتدب في القوم رجل - ابله ذو احوال - ينادي بالجهاد ، وتابعه على ذلك بعض الصبيان والاخلاط الذين لا مقر لهم ولا مهاد ...» .

وعن سلا يقول الناصري (3) بعد عرض الرسالة السلطانية «ولما قرىء هذا الكتاب على خاصة الناس وعامتهم اجابوا كلهم بان الراي ما راءه السلطان وفقه الله ، الا ما كان من بعض العامة الاغمار - الذين لم يجربوا الامور ، ولا اهتدوا الى النظر في العواقب - فانهم قالوا : ما نعطيكم الا السيف ، لاكن لم يلتفت اليهم» .

ومن جهة اخرى : فان من مؤشرات ترحيب العلماء بظاهرة الاستشارة الحسنية : ان فقهاء فاس حرروا في النازلة جوابين لحتفظ باحدهما ابن الحاج (4) ، ثم نشرهما - معا - محمد المهدي الوزاني في «النوازل الصغرى» (5) ، واثبت ابن زيدان (6) مصورة عن اصل احدهما .

كما ان الناصري كتب جوابا - عن الموضوع ذاته - في رسالة مطولة تبتها بنصها في «الاستقصا» .

ومن جهة اخرى فان بيعة فاس الحفيظية : استغلت الاستشارة الحسنية في هذه النازلة وسواها ، فنظرت بها وهي تطالب من الحفيظ بعث هذه الظاهرة ، فتقول البيعة ضمن مطالب الامة :

« ... واذا عرض ما يوجب مفاوضة مع الاجانب في امور سلمية او تجارية: فلا يبرم امر منها الا بعد الصدع به للأمة ، كما كان يفعله سيدنا المقدس المحافظ للذمة» .

والان : ينتهي بنا المطاف الى عرض نصوص الوثائق الستة عشر ، استنادا الى سياق ابن الحاج في الدرر الجوهرية ، وقد تبينا انه اثبتها جميعا ، مع مقابلة الرسالة الاولى بنظيرتها الواردة في «الاستقصا» (8) ، ومعارضة الوثيقتين - 15 و 16 - بنظيرها في «اتحاف اعلام الناس» (9) .

الهوامش

1) نشر دار الكتاب بالدار البيضاء سنة 1956 : 9/ 182-184 .

2) «الدرر الجوهرية . في مدح الجلالة السنية» : ج. 2 مخطوط خ.ح. رقم 512 : في نسخة غير مرقمة الصفحات ، وهذا المصدر غير تاريخ المؤلف للدولة العلوية باسم « الد المنتخب المستحسن » .

3) الاستقصا 9/ 184 .

4) هي التي تحمل رقم 4 بين الوثائق التالية .

5) ط.ف. 1/ 321-325 .

6) «اتحاف اعلام لناس» 2/ : امام ص. 390 .

7) 9/ 184-192 .

8) 9/ 182-184 .

9) 2/ 389-393 .

ظهير شريف في شأن طلب بعض الروم تسريح بعض المسائل الممنوعة الوسق

الحمد لله وحده

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم .

الحسن بن محمد الله وليه ومولاه

وصيفنا الاسعد الارضى ، الطالب عبد الله بن احمد ، وفقك الله ، وسلام عليك ورحمت الله .

وبعد فقد كان طلب بعض نواب الاجناس بطنجة على وجه الخير والمحبة ـ فيما سلف من أعوام ـ تجديد شروط التجارة بقصد تسريح المسائل الممنوعة الوسق : كالحبوب مطلقا ، والانعام والبهائم ، ونحو ذلك ، ونقصان صاكة الخارج ، ذاكرين ان تسريح ذالك فيه النفع لبيت المال وللرعية ، وهذه مدة من خمسة أعوام ونحن ندافع ونساند ونقارب بما يقتضيه الوقت والحال ، عملا بقول سيد الوجود صلى الله عليه وسلم في وقائع وقضايا : «سددوا وقاربوا» ، حرصا على ابقاء ما كان ، اذ لا أقل منه سيما في هذا الزمان ، الذي أشار له صلى عليه وسلم بقوله : « ياتي على الناس زمان يمر فيه الحي على قبر الميت فيقول ليتني مكانك» ، وحاش لله أن نتسبب للمسلمين في غلاء ، أو نوافق لهم على ضرر ، وكفى بالله شهيدا ، وكيف والله سبحانه قد استرعانا عليهم ، والنبي صلى الله عليه وسلم يقول : «كلكم راع وكل راع مسئول عن رعيته» .

والان اشتد حرصهم على ذالك وتمالوا فيه على كلمة واحدة وصمموا عليه ، ولما افضى الحال الى ما افضى اليه مما لا ينبغي ، ولم يكن (الا) الاعلان بذلك والمشاورة فيه مع من يعتد به : استشرنا فيه مع جميع من يشار له بالخير والفضل والدين والعقل والذكاء والدهاء ، موثوقا بديانته وأمانته ، فلم يشيروا فيه بخير ، واتفقوا (على) ان لا مصلحة في تسريح ذالك اصلا ، وبينوا ما يترتب على ذلك من المفاسد .

فنفصل الحيوان اول ما يترتب على تسريحه من الضرر غلاؤه على ضعفاء الرعية ، بل يؤدي الى فقده بالكلية من هذه الآيالة ، وأشياء اخرى لايفي بها التعبير هنا .

وفصل النقص من صاكة المراسي يترتب عليه ضعف المدخول الذي منه يقوم المخزن للجيش والعسكر ومصالح الرعية ، وأعظمها تضعيف الرعية بالقبض عنهم : كتضعيف المكوس وضرب الخراج عليها تقوية لبيت المال والجيوش .

وما ابداه بعض نواب الاجناس الراغبون في تسريح ذالك من المصالح المالية العائدة على رعيتنا السعيدة على مقتضى ما ظهر لهم : ردوه بما يطول شرحه ولا يفي به قرطاس .

ولما راينا الامر استحال الى اسو حال اوكاد ، تداركنا هذا الخرق بالرفق ، وجنحنا الى السلم ، امتثالا لقوله تعالى : «وان جنحوا للسلم فاجنح لها» الاية ، وارتكبنا اخف الضررين .

فاقتضى نظرنا الشريف ـ ان ظهر لكم درءا لتلك المفاسد المقدم على جلب المصالح ـ ان يساعدوا على تسريح مسائل بقصد الاختبار من تلك الامور الممنوعة الوسق : كالقمح والشعير وذكران البقر والغنم والمعز والحمير ثلاث سنين فقط ، على شرط الاختبار في المنفعة التي ذكرها في تسريحه ، لذلك باعشاره المعلوم في مثله ، على ان يكون تسريح ذالك ـ في وقت غلته مع وجود الخصب ـ مدة ثلاثة أشهر ، وبعد مضيها يتقف ، ولا يسمع من احد كلام في تسريحه ، ولا يقبل منه عذر فيه ،

وفي العام القابل ـ اذا كان صالحا ـ يسرح ثلاثة اشهر بقصد الاختبار ايضا ، واذا كان ناقصا لا يقع اختبار بتسريحه المدة المحدودة ، ويبقى متقفا ، على ان ذالك ليس بشرط ، وانما هو على سبيل الاختبار حتى يظهر .

ولتعلموا ، انكم لن تزالوا في سعة ، فان ظهر لكم ذالك فالامر يبقى بحالـه ، وان ظهر لكم ما هو اسد واحوط في الدفاع عن المسلمين فاعلمونا به ، اذ ظهر لكم لا ما نحن الا واحد من المسلمين .

واعلمناكم بما كان ، امتثالا لقوله تعالى « وشاورهم في الامر » ، وتاسيا بالشارع ، والا قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة ، والله خير الرازقين ، والسلام .

في : 6 رجب الفرد عام 1303

جواب السيد عبد الله عن الظهير اعلاه اجمالا واولا لمولانا

الحمد للـه وحـده

وصلى الله على سيدنا ومولانا وآله وصحبه وسلـم .

يعلم مولانا ناصر ملة الاسلام ، وحامي البيضـة التي لا زالت ـ بوجوده ـ خافقة الاعلام ، المستفرغ في المدافعة عنها نفائس اوقات الليالي والايام ، المعتصم في مجاهدته بعزة الله وعناية جده عليه الصلاة والسلام ، ابقى الله خالص أعماله محتق النتائج ، وحاصل أمله في تزايد لايقاوم برمل عالج .

انه ورد علي شريف كتابه الهائل امره ، المعنون عن تحمل مولانا في الدفاع عن المسلمين ما لا يستطاع شكره ، معلما بما كان طلبه بعض ذواب الاجناس من تجديد شروط التجارة بقصد تسريح ممنوعات الوسق التي بها قوام الانفاس : كالحبوب مطلقا ، والانعـام والبهائم ، والنقصان مما يترتب على الخارج من قدر الصاكة اللازم ، محسنين مطلبهم بما في ذلك من النفع لبيت المال ، والرعية المستغنية بعزة المتعال ، وطول امد مدافعة مولانا عن ذلك ، واهتمامه في نصيحة المسلمين جميع الطرق والمسالك ، الى ان اشتد منهـم ذالـك التمالوء والحرص والتصميم ، وافضى الحال الى ما لا يمكن معـه الا المشاورة مع من لـه في مقامها اهليـة وتقديم ، فلم يشر أحد ممن يعتد به في ذلك بمصلحة ، وابدوا ما يترتب عليه من المفاسد الواضحة : كالغلاء وضعف مدخول الخراج ، الى غير ذالك من المضار التي لها تحت ما ذكر انطواء والدراج ، وردهم ما وجه به الراغبون من المصلحة المالية بما يطول .

مولانا ما استحال اليه الامر برفـه خرقه ، وارتكاب اخف الضررين جريا على ما عهده المسلمون من شفقته ورفقه ، وهو ما اقتضاه النظر الشريف من مساعدتهـم على تسريح القمح والشعير وذكران البقر والغنم والمعز والحمير ، ثلاثة اشهر في كل عام من ثلاثة اعوام ، على شرط اختبار المنفعة التي ذكروا ، ووجود الخصب ووقت الغلة واداء الاعشار المعلومة الالزام ، واستشار ـ ايده الله ـ رعيته في هذا الوجه ان ظهر ، او ابداء ما راوه اسد واظهر .

فليعلم سيدنا اني لما قرات الكتاب وجولت النظر في بداية افشائه لمن توجه اليهم الخطاب ، ترجح عرضه ـ أولا ـ على أهل الانظار : كالقاضي وبعض العلماء والمحتسب والنقباء والنظار ، فعرض عليهـم بمحـل مخصوص ، واتفقت أراؤهم على تأخير الجواب حتى يمعن النظر ، ويعاد عرضه على عموم الناس والخصوص .

فجمع الناس بجامع القرويين لسماع تلاوته ، وقرئ على المنبر قراءة تفهيم لما تحت عباراته ، حتى ادركه الامي والقارئ والمستوطن والطارئ ، وانهملت العيون بمدرار الدموع ، وانفطرت القلوب بالزفرات الثائرة بين الاحشاء والضلوع ، وظهر في الناس اضطرار عظيـم ، وابتهال بسؤال المعونة والتاييد من الله لمولانا بقلب صميم ، والتصريح بالخروج فيما يامر به لو يجرى على النفس والمال ، ابتغاء مرضاة الله وطاعة خليفة سيد الارســال .

حتى انتدب في القوم رجل ابله ذو احوال ينادي بالجهاد ، وتابعه على ذلك بعض الصبيان والاخـلاط الذين لا مقر لهم ولا مهاد ، ومبلغهم من العلم أن ذلك عين الطاعة ، واربح تجارة وبضاعة ، فاخرج الرجـل المنادي اخمادا للهرج والترويع ، وانفصل المجلـس على اعادة الجمع بجامع الاندلس لتلقية جواب الجميع .

ثم وقع الجمع به في اليوم المعهـود ، وذكـرت كل طائفة ما تلقاه منهم الشهود ، حسبما بالرسم الواصل لسيدنا حاويا لذلك ، وبمحوله خطوط القاضي والعلماء بما اختاروه في الجواب عما هنالك ، مع تقييد خاص من

عندهم خارج عن الجواب * ، طلبوا انهاءه ـ ايضا ـ لشريف الاعتاب .

كما وجهت الكتاب الشريف للزاوية الادريسية بزرهون ، وسمع تلاوته ـ بجامع خطبتها ـ العلماء والاشراف والمرابطون ، ومن حضر من الزراهنة اهل المداشر ، وكل طارق وعابر ، فاجابوا ـ ايضا ـ بما يصل سيدنا طيه .

وكل من اجاب استحسن ما ارتضاه نظر مولانا وامضاه ، والتزم العمل بمقتضاه ، معترفين بكون سيدنا لا يختار للمسلمين الا ما كان خيرا ، وان الادراكات لو اجتمعت على قلب واحد ما بلغت شاوه تجربة وسبرا ، وسيجعل الله بعد عسر يسرا ، وما زاده بعضهم في جوابه هو قيد فيما اقتضاه ان سلمه ، وعلى لمولانا ، والسلام .

20 شعبان عام 1303

شهادة عدلين بالجواب الاول

الحمد لله ، لما ورد كتاب مولانا امير المومنين ، الموجه عنان العناية لحماية المسلمين ، ذي المفاخر التي شهد بفضلها الخاص والعام ، والمآثر المكاثرة للغمام ، الذاب عن حرم الاسلام ، القائم بشريعة جده عليه الصلاة والسلام ، الحاوي كل وصف بسن ، فخر الملوك ابي علي مولانا الحسن ، أطال الله وجوده ، وأبقى في الصالحات افعاله المحمودة ، على خديمه الناصح في خدمته ، القائم بامتثال شريف امره في سره وعلانيته ، الفقيه العالم البركة : سيدي عبد الله بن أحمد .

بان بعض نواب الاجناس بطنجة طلب ـ فيما سلف من اعوام ـ تجديد شروط التجارة بقصد تسريح المسائل الممنوعة الوسق : كالحبوب مطلقا ، والانعام والبهائم ونحو ذالك ، ونقصان صاكة الخارج ، ذاكرين ان تسريح ذالك فيه النفع لبيت المال وللرعية ، وانه ـ نصره الله ـ لما رءا الامر استحال الى سوء حال اكاد ، جنح للسلم بارتكاب اخف الضررين .

فاقتضى نظره الشريف مقدما لدرء المفاسد المقدم على جلب المصالح : ان يساعدوا على تسريح مسائل بقصد الاختبار من تلك الامور الممنوعة الوسق ، كالقمح والشعير وذكران البقر والغنم والمعز والحمير ثلاث سنين فقط ، على شرط الاختبار في المنفعة التي ذكروها في تسريحه ، الكل باعشاره المعلوم في مثله ، على ان يكون تسريح ذلك ـ في وقت غلته مع وجود الخصب ـ مدة من ثلاثة اعوام ، وبعد مضيها يثقف ولا يسمع من احد كلام في تسريحه ، معلما ـ نصره الله ـ ان الامر لازال في سعة ، ومستشيرا ـ ايده الله ـ فيه مع اهل الاشارة من رعيته ، مقتفيا في ذلك بجده صلى الله عليه وسلم ، بحيث ان ظهر ذالك بقي الامر بحاله ، وان ظهر ما هو اسد واحوط في الدفاع عن المسلمين فليكن الاعلام به .

امر الباشا المذكور ـ رعاه الله ـ ولديه الفقيهين الجليلين الافضلين : الخليفة الاسعد ، سيدي محمد ، والفقيه المدرس العالم سيدي المختار : بالنيابة عنه بالقيام بذلك ، لما قام به من العذر المقبول ، واحضر العلماء والشرفاء ، والاعيان والتجار والنبلاء ، واهل الراي والدهاء ، وعامة الناس ، بجامع القرويين عمره الله بذكره ، وقرئ عليهم الظهير الشريف حتى استوعبوا ـ فهما ـ الخطاب المنير ، وطلبا ـ رعاهما الله ـ ممن يعتد برايه ممن ذكر الجواب عما ذكر بما يظهر لهم بعد التامل وامعان النظر ، وفق ما امر به مولانا المنصور بالله .

ثم اجتمع المشار لهم بعد فسحة الامهال ، ورجوع ما جمع من العقل والبال ، بجامع الاندلس عمره الله ، وانتظم كل ذي وصف بصاحبه ، وتشاوروا فيما بينهم في ذلك ، فاجابت كل فرقة ممن بين اسفله بماقيد عنهم بالاشهاد عليهم به ، او بخط اليد ، والسلام .

فمن حضر لما ذكر كما ذكر ، قيده في حادي عشر شعبان المبارك ، عام ثلاثة وثلاثمائة والف .

جواب العلماء وفر الله جمعهم بمحول شهادة العدلين

الحمد لله وحده ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

بعدما ورد الظهير الشريف ـ المكتوب بمحوله ـ على الباشا الاسعد ، السيد عبد الله بن احمد ، في شان ما طلبه بعض نواه الاجناس بطنجة من تسريح ما

* التقييد المشار له هو الذي اثبت ابن زيدان مصورة من اصله في «اتحاف أعلام الناس» ج. 2 قبالة ص. 390 ، كما نشر نصه محمد المهدي الوزاني في «النوازل الصغرى» 1/ 321ـ223 ، ط.ف.

طلبوه من الوسق الى آخر ما تضمنه حسبما حولـه ، مشيرا ـ أيده الله وسدده ـ اهل الاشارة من رعيته ، واطلعنا عليه وفهمنا مضمنه .

اجبنا بمثل ما اجاب به اهل الصلاح والخير والدين المشار لهم بالظهير الشريف : من انه لا خير في تسريح ما ذكر لهم بوجه ولا حال ، لا ظاهرا ولا باطنا ، لما يترتب على ذلك من المفاسد التي لا تحصى ، مع ان المسلمين والحمد لله ـ ببركة مولانا المنصور بالله ـ في شدة القوة مالا ورجالا ، وسيدنا ـ نصره الله وادام عزه ـ لانشك نحن ولاجميع المسلمين في شدة حرصـه على جلب المصالح ودفع المضار عن الاسلام واهله ، ومن المقرر المعلوم أنه اذا اجتمع ضرران ارتكب اخفهما، ولا ريب في كون مولانا ـ المنصور باللـه ـ اختـار الاخف فيما لقتضاه نظره السديد من تسريح بعض ما طلبوه على الوجه المبين بالظهير الشريـف بقصـد الاختبار ، لاكن لما شاور مولانا ـ دام مجده وفخره ـ فيما اقتضاه نظره السديد ، تاسيا بالرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ اذ شاور ـ عليه السلام ـ سعد بن معاذ ، وسعد بن عبادة ـ لما احاطت القبائل بالمدينة ـ في أن يبذل للمشركين ثلث الثمار لما خاف ان تكـون الانصار ملت القتال ، فقالا ان كان هذا عن الله ـ سبحانه وتعالى ـ سمعنا وأطعنا ، وان كان رايا فما أكلوا منها في الجاهلية ثمرة الا بشراء أو قرى ، فكيف وقد اعزنا الله بالاسلام ، فلما رءا رسول اللـه ـ صلى اللـه عليـه وسلم ـ عزمهم على القتال ترك ذالك ، ابن عرفة عن للمازري : فلو لم يكن الاعطاء عند الضرورة جائزا ما شاور فيه رسول اللـه صلى اللـه عليـه وسلـم» . انتهى .

اقتضى نظرنا أن لا ينفذ لهم من الحيوانات شيء اصلا ، لما فيه من عظيم الضرر الفادح ، لانه يؤدي الى قطعها بالكلية ، وانما يسرح لهم القمح والشعير لاختبار دعواهم النفع على الوجه المذكورة في الظهير الشريف .

وعلى شرط ان يتسوقوه من المرلسي فقط ، لا من غيرها ، لان التسوق بغيرهـا يؤدي الى انقطاعـه من المغرب بالكلية ، وينشا عنه مفاسد عديدة : كادعائهم نهب اموال كثيرة ، وقتل نفس ، واذايتهم الحاضـري والبادي ، بدعوى ذلك ، ويعتذر الجبر .

وعلى شرط ان لا يسلموا فيه لاحد : لا من اهـل الحاضرة ولا من اهل البادية .

وعلى ان يتسوقوا عددا ، لا ضرر فيه على المسلمين.

وان امكن أن يعين مولانا ـ المنصور بالله ـ امناء ثقات في المرلسي يكون التسوق ـ على الوجه المذكور ـ على أيديهم فحسن .

ونظر سيدنا ـ نصره الله ـ مع هذا اوسع ، والمولى ـ سبحانه ـ يديم عز مولانا المؤيد بالله ، ويحيي به سنة جده عليه الصلاة والسلام ، وفي التاريخ حوله .

حميد بن محمد بناني وفقه الله .

وعبد ربه جعفر بن ادريس الكتاني ، منحه الله دار التهانـي .

وعن الشريف العلامة مولانـا عبد الملك العلـوي الضريـر .

واحمـد بن محمـد ابن الحـاج .

وعبد ربه : عبد الله بن ادريس الودغيري ، لطف اللـه بـه .

وعبد الهادي بن احمد الصقلي ، جعله الله من اهل الشهود والتجلي .

وعبد ربه : محمد بن احمد الصقلي ، لطف الله به .

وعبد السلام بن المهدي ابن سودة ، لطف الله به .

وعبد ربه : الطيب ابن كيران ، لطف الله به .

وعبد ربه ورهين كسبه : الماحـي بن ابراهيـم الصقلي ، لطف الله به .

وعبد ربه واسير ذنبه : التهامي بن المدني كنون ، لطف الله به .

وعبد ربه ورهين ذنبه : عبد الملك بن عبد الكبير العلمي ، لطف الله به .

وعبد ربه : أحمد بن محمد ابن الخياط الزجـاري الحسني ، كان الله له أمين .

ومحمد الحفيد بن محمد الشامي ، اطف الله به .

ومحمد بن رشيد العراقي الحسني ، كان الله له بمنه.

وعبد ربه ، واسير ذنبه : المكي بن احمد الحسني الوزاني ، لطف الله به .

جواب الشرفاء العلويين المذكورين اسماؤهم

يمنته أسفل شهادة العدلين

بالجواب الاجمالي

الحمد لله بعد ان فهم الشرفاء العلويون المسطرة اسماؤهم بالطرة يمنته ما أشار به مولانا المنصور بالله مما قيد مضمنه اعلاه : اجابوا جواب اتفاق بأنهم اختاروا ما اختاره ـ نصره الله ـ من السلم او غيره ، بحيث ان رجع بنظره السديد احد الامرين فقد اختاروه والتزموا الوقوف عنده .

فمن استوعب ما ذكر ممن ذكر ، قيده عنهم في غد التاريخ اعلاه ، مع معرفته لهم .

الشرفاء العلويون

النقيب مولاي المامون بن مولاي الطيب .
النقيب مولاي محمد بن مولاي علي .
النقيب مولاي عبد القادر .
مولاي قاسم بن الحسن الصوصي .
مولاي محمد بن احمد العلوي .
مولاي ادريس بن الطايع البلغيتي .
مولاي ادريس بن الشريف النسب .
مولاي بو بكر بن مولاي احمد الشريف العلوي .
مولاي بن عبد الواحد النسب .
مولاي رشيد بن علي بن سلمان (كذا) .
مولاي علي بن سعيد النسب .
سيدي محمد بن عمر بن اليزيد النسب .

جواب الشرفاء الادارسة بعده

الحمد لله بعد أن فهم الشرفاء المسطرة أسماؤهم بالطرة يمنته مضمن الظهير المنيف :

اجابوا بمثل الجواب اعلاه حرفا حرفا

فمن استوعب منهم ما ذكر كما ذكر قيده عنهم ، وهم عارفون قدره وباكمله ، وفي التاريخ اعلاه .

الشرفاء الادارسة

مقدم الروضة الشريفة سيدي فضول الزامي .
مولاي احمد بن العربي الصقلي .
مولاي الحسن بن سيدي حفيد الطاهري .
سيدي الحسن بن سيدي المكي العراقي .
سيدي العباس بن سيدي جعفر العمراني .
سيدي احمد علي المسفر .
سيدي عبد الله بن عبد السلام الوزاني .
سيدي الكبير بن سيدي محمد الكتاني .
مولاي الكبير بن عبد السلام الادريسي .
سيدي محمد بن سيد حفيد الدباغ .

7 ـ جواب الامين الحاج عبد السلام المقري ومن معه

الحمد لله

اجاب الامين الارضى : السيد الحاج عبد السلام بن الفقيه سيدي محمد المقري والخليفة الحاج احمد الرائس وارباب البصر : الحاج الطاهر بناني والسيد العربي الصفار : بمثل الجواب اعلاه حرفا حرفا .

فمن سمع منهم ما ذكر كما ذكر قيده عنهم ، وهم عارفون قدره وباكمله ، وفي التاريخ اعلاه .

ومنه وكذا اجاب الناظر السيد الهادي صفيرة بمثل ما اجاب به الحاج عبد السلام المقري والحاج أحمد الرائس ومن ذكر معهما ، صح به في تاريخه .

8 ـ جواب شرفاء أهل تلمسان

الحمد لله

بعد أن فهم شرفاء تلمسان الظاعنون بهذه الحضرة الادريسية ـ المسطرة أسماؤهم يمنته ـ مضمن الظهير الشريف صدره : أجابوا بانه لا نظر يوازي مولانا المؤيد ، ولا رأي .. يداني رأيه المسدد : غير أن تسويق الروم لما ذكر فيه على كل الناس ، من الضرر ما لا يحويه قرطاس ، لاكن ما انتجه مولانا ـ نصره الله ـ هو أحوط للرعية ، واجنح لهم من شدة البلية .

على أن يكون التسويق المدة المذكورة على الوجه المشار له من المراسي فقط ، لا يتعدونها لسواها ، ولا يتجاوزون غاية منتهاها ، فلا يكون لهم تسويق عند اعراب أو في مدن ، ولا يمكنون من سلم لاحد فيما يسرح ، وانما يضرب لهم الحد المحدود بتسويقهم من المراسي من غير افتيات ولا مجاوزة ، والا لو مكنوا على الاطلاق ، لعم الناس آفة الجوع وخسروا واختل الميثاق ، والنظر التام ، لمولانا الامام ، ابقى الله وجوده للأنام .
في التاريخ اعلاه .

شرفاء تلمسان

النقيب مولاي احمد سيدي عبد الله بن منصور .
مولاي احمد بن مصطفى بن دلة .
سيدي الحسن بن سيدي محمد مسواك .
سيدي محمد بن احمد الفرولي .

سيدي المختار بن الصديق العام .
سيدي الحسن بن حساين القيسي .
سيدي قدور بن سيدي محمد بو عبد الله .
سيدي احمد بن محمد النسب .
سيدي يوسف المعسكري .

9 ـ جواب المرابطين

الحمد لله

أجاب المرابطون المسطرة اسماؤهم بالطرة يمنته بمثل الجواب اعلاه يليه حرفا حرفا ، وزادوا انه كان مولانا ـ المنصور بالله ـ ينصب وكيلا عنه بالمراسي هو الذي يتولى التسويق لما اشير اليه ، وهو الذي يباشر المعاملة معهم ، بحيث لا يكون لهم اذن في مباشرتهم ذلك بانفسهم اصلا .

فمن استوعب منهم ما ذكر قيده عنهم في التاريخ اعلاه .

المرابطون

سيدي الحسن بن سيدي احمد العبدلاوي .
سيدي علال بن عبد المجيد الفاسي .
سيدي الطيب بن سيدي البدوي زويتن .
سيدي حساين بن علي الحمومي .
سيدي عثمان بن سيدي عبد المجيد .
من آل الولي سيد احمد ابن يحيى .

10 ـ جواب عامة أهل فاس

الحمد لله ، بعد ان بين لعامة هذه الحضرة الادريسية المسطرة اسماؤهم يمنته مضمن الظهير الشريف صدره ، وتاملوه وامعنوه : اجابوا بمثل الجواب اعلا اعلاه يليه : من انه لو حد التسويق من المراسي ايام تسريحه في المدة التي جنح مولانا المنصور بالله لكان اسلم ، وللمصيبة اهون ، على ان لا يمكن واحد من الروم من السلم لاعرابي او مدني في حب او انعام او دولب .

فمن استوعب منهم ما ذكر قيده عنهم في التاريخ اعلاه .

أهل عدوة الاندلس

سيدي عبد الوهاب بن علال الشامي .
بوعزة بن علال التازي .
سيدي المهدي ابن العباس .
سيدي محمد بن عبد الواحد المشاط .
الحاج عبد الرحمن الرندة .
سيدي عبد الرحمن بوخريص .
الحاج عبد الكريم ابن حد .
الحاج المكي بن حفيد بوزبع .
الحاج محمد بن قاسم بريشة .
الحاج محمد بن الحاج محمد الجرندي .

اللمطيون

الحاج احمد بن ابراهيم فرج .
الحاج العربي بن البدوي البواب .
الحاج احمد بن علي الجرندي .
الحاج محمد بن عبد السلام الغماد .
الحاج محمد بن عبد الواحد السقاط .
سيدي محمد بن محمد منطرس .
سيدي محمد بن عبد الكريم بناني .
عبد السلام بن عبد الرحمن يزرور .

احمد بن علال البيطار .
الحاج حمان بن الحسن ابن المجدوب .
قدور بن عبد الغني ابن كيران .

اهل الاندلس «كذا»

الحاج عبد السلام بن العياشي ابن زكري .
سيدي محمد بن السيد العربي الندلسي .
الحاج عبد الله بن الحاج التهامي بوزبع .
الحاج حرازم بن الحاج محمد العلج .
محمد بن الحاج محمد عباد .
الحاج احمد بن السيد برادة .
الحاج الطيب بن الحاج حرازم جسوس .
الحاج حماد بن الحاج محمد الشادلي .
الحاج محمد بن قاسم ابن عبد الجليل .
الحاج ادريس بن سيدي محمد ابن سالم .
سيدي محمد بن الشاوي ابن مولود
سيدي محمد بن قاسم البغدادي .
الحاج محمد بن السد العربي بنيس .

11 ـ جواب التجار

الحمد لله

بعد ان فهم التجار بهذه الحضرة الادريسية ، المحفوفة السنية ، مضمن الظهير الشريف صدره ، وايقنوه وعلموه ، وهم المذكورون بالطرة يمنته : أجابوا بأن الرعية بها ضعف حال ، وما طلب ياتي على جميعها باستيصال الهلاك العام ، وما راه مولانا المنصور بالله من تسريح الحبوب ـ المدة التي رءاها المبينة اعلاه ـ ذلك اسد رايا واحوط .

على ان يكون مسواقها من المراسي فقط لا يتجاوز المتسوق دونها ، ولا يجاوزها في حين ، ولا يسلمون لاحد ، ولو مكنوا من ذلك على عمومه لادعى أقوام منهم الانتهاب ، وانه ضاع اه عدة أموال ، ونحو ذلك يلزم في تمكينهم من السلم ، وفي كل يلزم الغرم لبيت المال عمره الله .

واما فصل الحيوان فانهم لو مكنوا منه ـ خصوصا او عموما ـ لعم الناس البلاء ، ونزل بهم ـ مدة العمر ـ الغلاء ، ولنقطعت عوامل الحرث

وزاد النفر الخمس اسفل يمنته : بانه لا تنقطع مادة الضرر الا اذا حد القدر الذي يتسوقونه من الاوسق ، والا لستاصلوا هذا المغرب قحطا .

فمن استوعب ما ذكر ممن ذكر قيده عنهم وهم عارفون قدره وباكمله ، وفي التاريخ اعلاه .

التجار

الحاج علال بن عبد الرحمان ابن زاكور .
الحاج محمد بن الحاج محمد النسب .
الحاج ادريس بن الحاج محمد بنيس .
سيدي محمد بن عبد السلام جسوس .
الحاج محمد بن عبد المجيد ابن كيران .
الحاج محمد بن الحاج قدور النسب .
الحاج المدني بن أحمد التازي .
الحاج محمد بن العربي القباج .
الحاج محمد بن عبد الكريم بناني .
المحتسب الحاج المهدي بن الحاج محمد النسب .
احمد بن الحاج محمد السميرس النسب .
الحاج عبد المجيد بن ج. محمد بن عبد الرزاق ابن شقرون.
الحاج علال بن الحسن النسب .
الحاج محمد بن المعطي ابن يعيش
عبد الرحمن بن الحاج عبد الغني الكوهن .
الحاج محمد بن الحاج عزوز بنونة .
الحاج محمد بن محمد بن الطيب برادة .
الحاج العربي بن الحاج عبد الكريم ابن موسي .
سيدي عبد الوهاب بن عبد السلام التازي .
الحاج محمد بن المدني القباج .
الحاج محمد بن الحاج العساوي برادة .
الحاج محمد بن الحاج محمد بن المدني بنيس .
الحاج عبد القادر بن الحاج محمد النسب .
الحاج المعطي بن الحاج البرنوصي ابن مليح .
الحاج عثمان الحاج عبد الكريم التويمي ابن جلون .
الحاج العربي بن الحاج محمد بنيس .

12 ـ جواب الحاج أحمد المراكشي

الحمد لله ، اجاب التاجر الحاج احمد بن الحاج محمد المراكشي بأن ما اقتضاه نظر مولانا المنصور بالله من مساعدة بعض الاجناس في تسريح ما بكتابه الشريف

اعلاه : سديد ، غير ان الاطلاق فيما ذكر يتوقع منه ضرر كثير ، اذ المباشرون لما ذكر تجارهم ، واذا سلطوا على حب المغرب وذكران ما ذكر : ربما استأصلوه في اقرب مدة ، لكثرة ما بايديهم ، وعدم مبالاتهم بارتفاع الاسعار ، وتركوا الرعية جائعة لهفانة ، والمعهود من عقال الاجناس انهم لا يرضون هلاك امة بالجوع .

فان ظهر لمولانا أن يعين لهم قدر ما يتسوقونه في اشهر العام ، بحيث يكون غير مجحف بالرعية : فهو احوط ، ونظر مولانا اسد واتم .

فمن استوعب منه ما ذكر كما ذكر قيده عنده بعد معرفته ، في غد التاريخ أعلاه .

13 - جواب أهل قصبة النوار

الحمد لله ، بعد أن اطلع أهل قصبة النوار المسطرة اسماؤهم بالطرة يمنته على ما تضمنه الظهير الشريف مما أشير اليه صدره : اجابوا بأن مالهم ورقابهم لمولانا المنصور بالله ، لانهم من جملة جيشه المنصور المؤيد ، وجنده الظافر المعضد ، ولاجل ذلك كان اختيارهم فيما اختاره مولانا نصره الله ، عارفين قدره وبأكمله ، وعرف عين البعض وعرف بمن عداه ، في ثامن عشر للشهر أعلاه .

أهل قصبة النوار

المقدم سيدي محمد بن الحاج محمد الفلالي .
الحاج عبد الله بن الحاج العربي النسب .
القائد الحاج محمد بن عبد الله النسب .
الحاج الصديق بن مبارك النسب .
الصديق بن المكي النسب
سيدي محمد بن عمر النسب
الحاج احمد بن بوشقة النسب .

14 - جواب أولاد الحاج

الحمد لله ، بعد ان بين لجماعة اولاد الحاج المسطرة اسماؤهم بالطرة يمنته ما تضمنه الظهير الشريف صدره : أجابوا بأن ما اجاب به اهل فاس هو جوابهم ، لانهم في حكم أهل فاس ، معدودون في حومة من حومها ، عارفون قدره وبأكمله ، شهد به عليهم في حادي وعشري الشهر أعلاه .

اولاد الحاج

الشيخ قدور بن بزيان الجراري .
الشيخ الجلالي المعروف .
الحاج علي بن السبع .
عبد الله بن العياشي العشي
محمد بن عبد الله الحميدي الحافي .
مبارك بن قدور العشي .
احمد بن عيسى الناصري .
قدور بن سليمان المجاني .
علي بن الطيب الناصري .
قدور بن الاخضر الجلالي .
الجلالي بن يعكوب الحميدي .
محمد بن عيسى العجالي .
قدور بن عبد الكريم العجلالي
لكبير قدور الزناتي .
محمد بن سعيد القفيري
الحاج محمد بن قدور الزناتي .
محمد بن رحمان النسب .
الطالب مبارك بن احمد الحميري .
البقال بن علي القفيري .
سعيد بن عبد الكريم العشي
محمد بن عبد القادر الحميري

15 - جواب مولانا عما كتب به الفقهاء خصوصا

الحمد لله وحده

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا .

الحسن بن محمد الله وليه ومولاه

الفقهاء الارضين المبرزين من القضاة والعلماء بفاس ، الحماة الهداة الذين للعامة من مصباحهم اقتباس ، وفر الله جمعكم ، وصان من كدر الحوادث نبعكم ، وشكر سعيكم ، وأدام لصالح العمل هديكم ، وسلام الله عليكم ورحماته وتحياته وبركاته .

اما بعد : فقد وصل ما قيدتموه فيما استشرتم فيه من تسريح ممنوع الوسق وذكر ان الحيوان لبعض الاجناس ،المقررة لكم شروطه المبنية من الاختيار

والاحتياط على اساس ، ناهجين في ذلك منهج حكم الكتاب وصحيح الاخبار على سبيل الاطلاق ، الذي لا يخلو فيه لقيود المصلحة اعتبار ، مستظهرين كون منعهم من ذلك ـ ان اقتضاه النظر ـ أولى من الاسعاد ، ولو أفضى لعقد مدة تنقضي لتمام حصول القوة والاستعداد ، لصدور ذلك منكم عن عقائد امسك الايمان زمامها ، وعزائم جردت بيد التوكل حسامها ، فاوريتم بذلك زنادا ، وناجيتم به في مسرح الضمائر مرادا ، اذ هو في الحقيقة افصاح بالواجب ، وصدع بأمر الله الذي ليس للعزائم عنه حاجب ، فقمتم فيه بلازم الوظيف ، وتخلصتم ببثه من وعيد الكتمان المقرر بالذكر المحكم والحديث الشريف ، وأتيتم بذلك واجب النصيحة التي هي عنوان صدق العقيدة ، وعضد الايمان الذي به يمنح المفاز مقلديه ، على أن النصيحة شرط في البيعة وفرض على كل مسلم ، فكل قلب خلا من كوكبها المنير مظلم ، كما أخرجه الشيخان عن جرير قال : أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت ابايعك على الاسلام ، فشرط علي . والنصح لكل مسلم ، الى آخره ، وقوله صلى الله عليه وسلم فيما أخرجه الطبراني : «من لا يهتم بأمر المسلمين فليس منهم ، ومن لم يصبح ويمس ناصحا لله ولرسوله ولامامه ولعامة المسلمين فليس منهم» .

وتنبيهكم على الحمل على موافقة الدين ، والتقصي مما ينافي سنة سيد المرسلين : أتيتم فيه بحق التذكير والوعظة ، وطرد سوام التواني عن الهمم المستيقظة ، اذ التساهل في اتباع السنة رأس المهالك ، وداعية النوائب التي تضيق بها المسالك ، لقوله صلى الله عليه وسلم : «لكل عمل شرة ولكل شرة فترة ، فمن كانت شرته الى سنتي فقد اهتدي ، ومن كانت شرته الى غير ذلك فقد هلك» ، على أن من صلح فبهداية الله ، ومن اساء فذلك في الحقيقة ابتلاء بطريق العدل من مولاه . فكلا العملين بالهامه وتوفيقه ، وكل يعمل على شاكلته وطريقه ، لقوله تعالى : «فالهمها فجورها وتقواها» ، ولقوله صلى الله عليه وسلم فيما أخرجه الطبراني . «اعملوا فكل ميسر لما خلق له» ، من خلقه الله لواحدة من المنزلين وفقه لعملها .

واننا ـ لمزيد عنايتنا بالرعية وشفقتنا عليهم ـ لنتحمل السهر لتنام أجفانهم ، ونرضى بطول الكد لتستريح في الاجل ولدانهم ، ولا نالوا في ارادة الخير بهم جهدا ، واقامة معالم السنة فيهم هديا ورشدا ، حيث استودعنا الله اياهم ، واسترعانا صغراهم وجلاهم ، وفيما أخرجه الامام مسلم «ما من أمير يلي أمور المسلمين ثم لم يجهد لهم وينصح لهم الا لم يدخل معهم الجنة» ، فلا نهمل في تدبيرهم نصحا ، ولا نهمل ـ بحول الله ـ ما يثمر لهم نجحا ، ونمرد لهم من قوارير العزة صرحا ، وقد أخذتم في اهتمامكم بالمتعين أحكاما لعمل وظيفكم المعتاد ، وأداء لما طوقتموه من شد عضد الهداية والارشاد .

هذا ولما كانت المصلحة في هذا الوقت اقتضت ما استشرناكم فيه ، وأوجبت ـ بطريق النظر ـ تسكين ما ينافيه : قدمناه ريثما تقترن طوالع العزم ـ ان شاء الله ـ في بروج سعده ، ويأتي الله بالفتح من عنده ، وما زلنا ولا نزال ـ بحول الله ـ نصرف العوارض ما أمكن بنظر الرعاية والمصالح ، ونذود عن جانب الرعية عقربها بسماه رامح ، والله نسئل أن يجرينا على ما تعودناه من المعونة والامداد ، ويغنينا بتدبيره عن اقيسة التدبير والارتصاد .

والسلام في 22 رمضان عام 1303 هـ.

16 ـ جواب مولانا أيده الله تعالى لكل من أجاب مولانا ممن عين قبل

الحمد لله وحده

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم .

وصيفنا الارضى الانجح ، الطالب عبد الله بن أحمد ، وفقك الله ، وسلام عليك ورحمة الله وبركاته .

وبعد : وصل جوابك عما أصدرناه استشارة لاهل فاس ، فيما استظهرنا المساعدة عليه لبعض الاجناس : من تعليق وسق بعض ما طلبوه على ما قرر لكم من الشروط التي اعتبار المصلحة فيها بقيد الاختيار منوط . شارحا ما ظهر منهم عند عرضه عليهم من الاضطرار ، الدال على تخليص مناهلهم من كدر الاغترار ، معلما بتوجيه الرسمين المتضمن أحدهما لجواب كل عصبة من طوائفهم المتيامنة ، والاخر لجواب أهل الزاوية (الكبرى مع الزراعنة) ، مع تقييد في ذلك خاص لعلماء فاس .

فاما تقييد العلماء فوصل ، وباقبال نظرنا السديد اتصل ، وقد اتوا فيه الواجب تذكيرا ونصحا ، وصدعوا من الحق بما شيدوا به في منهج الهداية صرحا .

وأما الرسمان فطولع بهما علمنا الشريف كذلك ، واستوعب النظر فيهما بطريق الاستقراء ما هنالك

فاعربا عن مضمن المشهود عليهم بوجـه يستوفيـه ، وقررا حكم اهتمامهم بنتيجة الاستشارة مع تفاوتهـم فيـه .

فاما اهل تلمسان فقـد احسنوا في اشارتهـم بكون تسويق ما أشير لـه من المراسـي فقط ، دون المـدن والبوادي ، مع عدم التمكين من السلم لاحد ،وادوا بذلك واجب النصيحة ، عن عزائم صحيحة ، ولا غرابة في ذلك ، اذ ليس من راى كمن سمع : فجزاهم الله خيرا .

وكذلك المرابطون والتجار ، مع من خص احضاره من اهل الحومات الذين نحوا نحو اهل تلمسان ، مع استظهار المرابطين نصب وكيل بالمراسي وعدم الضرب على يده ، وزيادة التجار عدم التمكين من الحيوان مطلقا ، واستدراك البعض منهم تحديد ما يوسق من الحب بمقادر لا يتجاوز حده ، وتنبيه الحاج احمد المراكشي على تقييد التسوق في اشهر العام ، بحيث يكـون غير مجحف بالرعيـة ، فيجزي الله الجميع خيرا ، وعاملهم بمقتضى نياتهم سرا وجهـرا .

واما الشرفاء العلويون ومن بعدهم من اهل النصبة ، مع العقدم الرامي ومن تلاهم من الامين المقري والحاج احمد الرايس وارباب البصر ومن نحا نحوهم : في رد الامر الينا فيما أبدينا استظهاره ، والموافقة والاقتصار عليه من غير نتيجة استشارة ، فقد ادوا في ذلك من الواجب بعضه ، حيث لم يشيروا بمقتضى سيـر الامر بعد مسهم نبضه .

واما اهل زرهون فمن قبيـل هاؤلاء ، غيـر انهـم معذورون ، اذ لم يبلغوا مبلغهم في الذكـاء ، والحـذق والدهـاء .

على اننا ما زلنا ولا نزال ـ بحول الله ـ نصـرف العوارض ما امكن بنظر الرعاية والمصالح ، ونذوذ عن جانب الرعية عقربها بسماك رامح ، والله نسئـل ان يجزينا على ما تعودناه من المعونة والامداد ، ويغنينـا بتدبيره عن اقيسة التدبير والارتصاد .

وها جواب العلماء عما كتبوا به يصلـك صحبـة .

والسلام في 22 رمضان المعظم عام 1303 هـ.

محمد حجي

وثيقـة مغربيـة جديـدة
حول زيـارة امبراطـور ألمانيـا غليـوم الثانـي لطنجـة

عرفت القضية المغربية سنة 1905 تطورات خطيرة . وصراعا دوليا حادا بلغ القمة بين دولتي فرنسا والمانيا المتصارعتين على بسط نفوذهما على المغرب . فرنسا التي كانت تخطط ، منذ احتلالها للجزائر وتونـس ، لالحـاق المغرب بهما من اجـل تكويـن «افريقيـا الشمـاليـة الفرنسيـة» ، والمانيا العدوة التقليدية لفرنسا ، التي كانت تعارض بشد التوسـع الفرنسـي في المنطقـة ، وتزاحمها في المغرب الاقصى اقتصاديا وسياسيا ، عن طريق التقرب من المخزن والظهور بمظهر المدافع عن احترام سلطته واستقلال البلاد وحريتهـا .

وقد انكشفت اطماع فرنسا في المغرب حين بعثت في اوائل سنـة 1905 بسفيرها سـان رنـهي طايـلانديي Saint René Taillandier ليعرض على السلطان عبد العزيز ادخال بعض الاصلاحات على المغرب . وكان أكبر رد فعل لمعارضـة المانيـا للمساعـي الفرنسيـة زيارة الامبراطور غليوم الثاني لطنجـة يوم 31 مارس 1905 التي صرح أثناءها بانه «جاء ليزور سلطـان المغـرب سيد البلاد» وقال لكل من نائب جلالة السلطان وممثـل فرنسا : «ان زيارته لطنجـة تعني ان المانيا ترغب في الحرية التجارية ومساواتها لغيرها من الدول الاخرى ، وانه يريد أن يعامل السلطان مباشرة بصفته حاكما حرا وسيدا لبلاد مستقلة ، وانه يود من صميم فؤاده ان تراعي فرنسا رغبته هذه» .

وقد كتب مؤرخون مغاربـة واجـانب كثيرا عن هذه الزيارة الفريدة من نوعها وحللوها واستخلصوا نتائجها مع ما اسفر عنه مؤتمر الجزيرة الخضراء الذي انعقد بعد عشرة اشهر من هذه الزيارة ولعبت فيـه المانيـا دورا رئيسيا . وقد وقفت اخيرا في الخزانة العلمية الصبيحية بسلا على رسالة بعث بها أحد عدول مرسى طنجـة آنذاك السيد محمد القادري الى امين مرسى الجديـدة السيـد الطيب الصبحي بتاريخ 29 محرم عام 1323 / 15 أبريل 1905 ـ أي بعد مرور خمسة أيام على زيارة الامبراطور غليوم ـ يتحدث فيها عن هذه الزيارة ويذكر لـه عنهـا تفصيـلات دقيقـة تبين مـدى اهتمـام المخـزن بهـا والاستعدادات الماديـة والادبيـة التي اتخذها لاستقبال الامبراطور والاحتفاء به على الصعيد الرسمي والشعبي .

لنني ، وان كانت بضاعتي في هذه الفترة مزجاة لانها بعيدة عن العصر الذي أهتم به ، ابيت الا ان أعلق تعليقا بسيطا على نقطة واحدة في الوثيقة بدت لي غريبة من غرائب المتناقضات الكثيرة في عهد ما قبل الحماية .

تتحدث هذه الوثيقـة عن تغييـر مكان الاستقبـال الرسمي الذي كان مقررا باتفاق بين نائب المخزن وممثل المانيا بطنجـة أن يكون في دار المخزن بالقصبة ، لكنه تم بدار نيابـة الالمـان ـ التي ستصبـح فيها بعد دار النيابة المخزنية ـ دون أن تبين السبب . واشارت الى هذا التغيير ايضا وثيقة أخرى نشرها أخونا الحاج أحمد معنينو (مجلـة البحث العلمي ، العدد 26 ، يوليـوز ـ ديسمبر 1976 ص. 29ـ30) وهي عبارة عن تقرير أرسله الوفد المخزني الرسمي لاستقبال الامبراطور الى السلطان مولاي عبد العزيز كتب يوم الاستقبال نفسه بعيد مغادرة غليوم الثاني لطنجـة ، جاء فيه : «... ووصل للمون في الساعة الحادية عشرة والنصف وتلقيناه وسرنا معـه والقلعة مضروبة عليه بقصد الدخول لدار المخزن ومنها لمرشان كما تواعدنا على ذلك قبل . ثم انه لما وصل

لباب الفحص انقلب الى سفينتهم ولم يسعفنا الا مصاحبته ودخلنا معه وبها وقعت الملاقاة» .

وتمتاز الوثيقة التي ننشرها اليوم عن وثيقة البحث العلمي بالافصاح عن كون المستقبلين المغاربة عرفوا رغبة الامبراطور في ان يتم الاستقبال بدار النيابة الالمانية منذ نزول رجال الحاشية الى ميناء طنجة على الساعة 9 والنصف ، وكان جميع المستقبلين الرسميين انذاك من مغاربة والمانيين وممثلي الدول الاجنبية الاخرى حاضرين براس المون ، فطلب رجال الحاشية الالمان من ممثلي المخزن ان يامروهم بالانصراف والحضور الى دار النيابة الالمانية على الساعة 11 حيث ستتم الملاقاة .

فلماذا هذا التغيير ؟ يحتمل ان يكون النائب الالماني بطنجة لم يخبر حكومته بما اتفق عليه مع ممثلي المخزن ، لضيق الوقت او لانه لم ير ضرورة لذلك ، اذا افترضنا حسن النية . ولذا قدرنا العكس – وهو الارجح – ربما يكون الممثل الاماني اتفق مع المخزن على شيء وهو يرى غيره ، فاوعز الى الحاشية في آخر ساعة أن تغير برنامج الاستقبال ، امعانا في التنطع واستغلال الظروف السياسية المتدهورة في البلاد . ولو كان الالمانيون منطقيين مع انفسهم صادقين فيما عبر عنه امبراطورهم من كونه يعتبر عاهل البلاد حرا مستقلا كامل السيادة لذهب توا الى دار المخزن التي هي مقر السلطة الشرعية ، لاسيما وهو يعلم علم اليقين – بواسطة ممثله المقيم بطنجة – بان المخزن بالغ في اعداد مراسم الاحتفاء والاحتفال ، سواء داخل دار المخزن او في ساحة مرشان والطرق التي يمر منها الموكب ، بحيث عطلت الديوانة اربعة أيام قبل وصوله ، واستمرت الاحتفالات الشعبية ثلاثة أيام بعد مجيئه ، وحضر فرسان جبالة لاستقباله على خيولهم وبطلقات بنادقهم التي لم تنقطع منذ وصوله الى خروجه من طنجة .

الواقع ، فيما يبدو ، ان زيارة امبراطور المانيا لطنجة لم تكن حبا في المغرب والمغاربة ، وأن التصريحات التي فاه بها سواء لنائب المخزن أو لممثل فرنسا لم يكن الغرض منها مساندة المغرب المتشبث باستقلاله داخل اطار المؤامرات الدولية الجهنمية وانما جرت في سياق المنافسة بين الجارتين الاوربيتين العدوتين ، فرنسا العريقة في الاستعمار الطامعة في التوسع والمزيد ، والمانيا المتطلعة الى اخذ نصيبها من «الوزيعة» الافريقية في المرحلة الاخيرة من اقتسام الاوربيين مناطق النفوذ في هذه القارة البئيسة . ولا أدل على صحة ما قلناه من ان المانيا دافعت في مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906 اكثر مما دافعت عن سياسة الباب المفتوح التي تزعج فرنسا بالدرجة الاولى وتطمئن المانيا على مصالحها التجارية ، ولا تسد على المغرب ذريعة الامتيازات التي دخل منها الاستعمار اليه . كما ان المانيا لم تتردد سنتي 1909 و 1911 في توقيع اتفاقيتين مع فرنسا تطلقان يدها في التصرف في المغرب ضدا على المعاهدات والتصريحات السابقة ، في مقابل تنازل فرنسا لالمانيا عن قسم من الكونغو بافريقيا الاستوائية .

وهاهي صورة رسالة الخزانة العلمية الصبيحية ، ونص ما تتعلق به الحاجة منها مما يتصل برحلة غليوم الثاني الى طنجة * .

... وقبل وصول الامبراطور الالمان لهذه المياه . وصل هنا سفير مولانا وعمه الشريف البركة مولاي عبد الملك ، ومعه الفقيهان سيدي أحمد بن المواز ، وسيدي ادريس البوكيلي ، والقائد بوعزة ابن بوشتى او بوشتى ابن بوعزة خليفة قائد المشور ، والقائد محمد ابن العرابي الزرايحي . واحتفل الناس بدخولهم وتلقيهم ، فدخلوا بعد ظهر الثلاثاء في ابهة رفيعة – زاد الله راية الاسلام علوا وفخرا ومجدا – آمين . وهيئت البلد باكساء جميع حيطانها بالربيع والازهار والانوار والالواح المذهبة ، وأفرش مون المرسى بالزرابي ، ودار المخزن بالقصبة أفرش براحها بالزرابي ، وقبابها بنواميس الصفر المكسوة بالطيسان وأزر الحرير الرفيع ، وكنابيات الموبر ، وكذا الشلييات منه . واسطوانها افرش بالملف ارضه وحائطة ، وصنع وثاق من أخراط 36 ، باطنه طيسان ، فضرب بمرشان ، وأديرت به قباب وردت من الحضرة الشريفة ، وافرش الكل مساحة كبيرة بالزرابي وهيا واواني الفضة والمعدن والطوس والبلور ، والحلاوي والاشربة الرفيعة وكذا وكذا وكذا . وصباح الجمعة ساعة وصل الامبراطور في باكير صحبته فرقاطة . وعندما سامت مرشانا أخرج الباكبي مدفعا هائلا ، ولما وصل للمرسى اخرج آخر ، واجابته فرقطاتان فرنسيتان بالمرسى ، وسلمت فرقاطة المان ، واجابت البلد ، ونزل كبراؤه لرؤية البلد ، ووجدوا نواب الاجناس براس المون مع خليفة مولانا ، فقالوا ان الامبراطور ينزل ساعة 11 ، والنواب يذهبون لدار نيابة الالمان حيث الملاقاة ، فذهبوا جميعا . وفي الساعة المذكورة نزل وتلقاه الخليفة والنائب ومن معهم والامناء كلهم واعيان البلد ، ومر بالبلد على

---

* لظروف قاهرة ، لم نتمكن من نشر صورة هذه الرسالة .

هيئة عجيبة قاصدا دار نيابته ، فجلس بالبسينة حيث تلقى للنواب المذكورين وتجار جنسه وقال لهم ـ على ما بلغنا ـ : اني جئت لتفقدكم ، ومولاي عبد العزيز قائم بنفسه ، ولا سبيل لاحد عليه ، والمغرب البلد هو المغرب اليوم وغدا . وساعة 12 انفرد بالشريف مولاي عبد الملك الذي انزل فيمن ذكر في هيئة انيقة قاصدا البحر سلام . وقد كان نائبه طلب من النائب ان ياتي الجبلية من أحواز البلد ويقفون بهيئتهم بالسوق البراني ، فوجه أخاه وكان السوق المذكور غاص الى أطرافه كلها بالعدة ، ولم يفتروا من البارود الى أن نزل ، وبقيت الفرجة بعده 3 ايام بعرشان ، ولم يتحرك من اشغال المخزن شيء بعد أن لم تفتح الديوانة قبل وروده اربعة أيام بالاذن . وقد أمر الباشا رأب محمد بالملاقاة مع الريسوني ، فكتب له بانه ورد عليه بفرسان 25 فاجابه بأنه لا يقبله الا بفرسان 3 وقال له لا تحتاج الى ذلك ، فانا المكلف ، وقد الزمت القبائل باعمال النزائل بالطريق ، ومن ضاعت له ابرة فهي في ضماني . ولا زال يتحبر الباشا المذكور في المشي اليه . نطلب الله تعالى أن يكون ورود هذا الامبراطور الذي لم يتقدم له نظير فيه سلامة وصلاح للمسلمين آمين .

عبد الغني سكيرج

مذكرة الزبير سكيرج (1850ـ1932) :

وثيقة جديدة حول البعثات الطلابية الى أوربا في عهد المولى الحسن

الاستاذ السيد عبد الغني سكيرج شاعر فذ من شعراء مدينة طنجة ، سبق له ان نشر مجموعة من القصائد في الصحف والمجلات الوطنية منذ الاربعينات ، التزم فيها بقضايا امته . وقد تم جمع هذه القصائد في ديوان سيصدر قريبا تحت عنوان : «حب الحصيد» . كما ان للاستاذ اسهامات تربوية مثمرة ، حيث انه اشتغل في سلك التدريس مدة طويلة وتخرجت على يديه اجيال كثيرة من الطنجيين ، والف عدة كتب مدرسية .

اهتم الاستاذ المربي عبد الغني سكيرج بالتعريف باعلام اسرته ، فالف في الموضوع كتابا نفيسا ما يزال مخطوطا ، يحمل العنوان التالي : « الروض المتارج في تراجم بعض آل سكيرج» . وقد تفضل الاستاذ الجليل فسمح لنا بتصفح هذا المخطوط الهام ، كما اذن لنا بنشر مذكرة الطالب الزبير سكيرج التي ذيلها المؤلف بملاحظاته وضمنها ثلاث وثائق في الموضوع . ونغتنم هذه الفرصة لنجدد لسيادة الاستاذ تشكراتنا الصادقة عن هذه المساهمة العلمية .

المجلة

1 ـ ترجمة الزبير سكيرج

هو الزبير بن عبد الوهاب بن الحاج عبد الرحمان بن البرنوصي بن محمد بن حمو سكيرج الخزرجي الانصاري الاندلسي اصلا الفاسي منشأ التطواني مدفنا، الاديب البليغ والكاتب المتفنن ، والمهندس الخبير ، خريج كلية (شاطم) الحربية بانجلترا ، وهو ثاني شخصية بارزة ، لوقته ، في العمود الفقري لهذه الاسرة بعد المرحوم محمد بن الطيب سكيرج .

ولد بفاس وفيها نشأ وترعرع ، اذ كان مولده حوالي عام 1266 للهجرة الموافق 1850 ، وسمعت عنه من احد افراد العائلة الكبار ان سبب انتقاله الى طنجة ، هو الخوف عليه من التجنيد الاجباري الذي كان سيفرض على المغاربة اذ ذاك .

وكان الذي تكفل به هو عم والده الشيخ المكي بن البرنوصي ، ولما مات هذا العم تولى رعايته أبو عبد الله محمد الجباص نائب الملك ـ آنذاك بطنجة . ولعل هذا سبب اختياره ضمن الطلبة الذين توجهوا الى اروبة لاتمام دراستهم هناك .

ويحكي التاريخ أن المولى محمد بن عبد الرحمان (1276ـ1290 هـ.) كان قد انشأ مدرسة بجوار قصره بفاس الجديد ، عند ما كان خليفة لوالده ، «وكان هذا الامير ذاباع طويل وميل الى العلوم الرياضية كالحساب ، والتوقيت ، والتنجيم ، والهندسة ، والهيئة والموسيقى» وقد تخرج من مدرسته تلك ، جماعة منهم التي توجهت لاتمام دروسها بعواصم أروبة ، كالفقيه ابي عبد الله محمد (الجباص) الوزير الصدر»)! .

ولعل هذا ما يفسر لنا رغبة الامير المصلح ، المولى الحسن (1290ـ311 هـ.) واسراعه في انجاز ما بدأ به والده المذكور . اذ كان اول عمل قام به توجيه البعثات الى الخارج ، قصد تعلم الفنون العصرية وادخالها الى بلاده ، فوجه الطلبة المتخرجين من مدرسة والده الى كل من فرنسا ، وانجلترا ، والمانيا ، وايطاليا ، واسبانيا ، وذلك كما قلنا قصد تلقي العلوم العصرية ، وفنون الصناعات الحديثة ، لتطوير المغرب الجديد والقيام بالمهام التي لم يكن يسمح للأجداد القيام بها» .

وقد خلف لنا المترجم له «حصيلة» ، كتبها بخطه الانيق الجميل ، هي عبارة عن ترجمة لحياته منذ تعيينه عام (1291 هـ.) (1873 م.) ضمن الخمسة عشر طالبا الى غاية عام 1345 هـ. ـ 1925 م. ولاهمية هذه «الحصيلة» وقيمتها التاريخية نود أن ندرجها هنا بكاملها ، دون ان نغير منها شيئا . قال المترجم له ، وهو يحكي ، في تواضع واتزان ، عن نفسه ، مقتديا ـ كما قال ـ بالكتاب والوجهاء الشرقيين والاروبيين ، الذين يكتبون عن حياتهم ويترجمون لاعمالهم وتكاليفهم :

«عرف المشاهير والوجهاء ، من الشرقيين والاروبيين ، بذكر تراجمهم ، وشرح تقلباتهم في انواع التكاليف (الوظائف) وتنقلاتهم في الاسفار ، واعتنوا بذلك أيما اعتناء ، حتى قلما تجد تاليفا خاليا من هذا المهم ، الذي يزيدهم باعيان الصدور تقربا وتشرفا ، على ما الطلاع على أحوالهم من وجوب الثقة بهم وبتصرفاتهم ، وتوجه الانظار نحو أعمالهم ، للاستدلال بذلك على تحنكهم في السياسة ، واستعدادهم الكامل لتحمل أعباء الاشغال الهامة ، واستلام مقاليد الرئاسة .

واني ، مع الاعتراف بعجزي وقصوري ، احببت ان ازاحمهم في هذا الميدان ، وان لم أبلغ شاوهم ، بالالمام للتكاليف اتي انيطت لعهدتي ، كي يخلد ذلك في تاريخ حياتي .

«عينت ، ضمن الخمسة عشر تلميذا ، الواقع عليهم الانتخاب ، لتهذيبهم وتدريبهم وتعليمهم ما به يصيرون من ذوي الاهلية ، لا ستلام زمام الخدمات السلطانية العالية ، ولسنة التعيين التي هي 1291 هـ. يمم جميعنا ثغر طنجة ، تحت رياسة الفقيه السيد محمد (بالفتح) (الجباص) حيث اخذنا مبادىء الحساب ، ولغات الاجانب لحد سنة 1293 .

وسنة 1293، وعلى نفقة المخزن السعيد، وعن أمره، سافرت الى الديار الانجليزية ، صحبة الرئيس المذكور ، والسيد الحاج ادريس ابن عبد الواحد ، لتلقي العلوم المتنوعة ، في صف ضباط الانجليز ، بالمدرسة الغانية عن التعريف من مدينة (شاطم) ، التي هي مركز حربي لبناء المدرعات الحربية ، تلك المدرسة التي اتت علينا بها ثلاثة اعوام ، حصلنا اثناءها على الاجازة في العلوم التي اتقناها . وبعد أن حظينا بالمثول بين يدي جلالة ملكة انكلترا ، فكطوريا ، رجعنا للحضرة الشريفة عام 1296 .

وبالسنة نفسها ، صدر الامر العالي بتعييني في السفارة الموجهة لعاصمة مدريد ، لعقد الشروط المعروفة مع النائب ، حينذاك ، السيد محمد بركاش ، والسيد الحاج عبد الكريم بريشة ، وتشرفنا بلقي جلالة ملك الاسبانية ، ضون الفونس الثاني عشر .

وسنة 1297 ، رشحت لمساعدة المهندس الانجليزي المكلف بتشييد ابراج طنجة ، وتركيب المدافع الستة العظام المجلوبة من معمل (ارم سطرونك) بانجلترا وسنة 1299 طوقت بتركيب موازين ديوانات المراسي الثمانية بجميع ما تحتاج اليه . وسنة 1301 خصصت بالوقوف على تتميم أبراج طنجة ، لا ستغناء المخزن الشريف عن المهندس السالف الذكر ، فقمت بهذا المهم الشامل لتركيب المدافع ببرج باب المرسى اتم قيام .

وسنة 1303 كلفت باصلاح دوران المدفعين المركبين، باشارة المهندس الانجليزي المشار اليه سابقا ، وتم ذلك على يد عامل الثغر الطنجي ، لذلك العهد ، السيد عبد الصادق ، وبذلنا في ذلك من الجهد ، ما استوجبنا به توجيه الخاطر الشريف نحونا . وبالسنة عينها ، توليت مساعد المهندس الالماني المكلف ببناء برج رباط الفتح الذي اعد للمدفعين العظيمين اللذين وزن كل منهما ثلاثون طنا .

وسنة 1307 ، وعن الامر العالي ، توجهت ، صحبة الامين السيد الحاج محمد الزكاري ، والمهندس الالماني لمعمل (كروب باسن) بالمانيا ، للمفاوضة في شراء المدفعين السابقة المشارة اليهما .

وسنة 1308 توجهنا ثانيا ، صحبة اعيان الطبجية السادات : الحاج ادريس بن عبد الواحد والقائد محمد الشديد ، والقائد محمد سباطة الرباطيين الى مدينة (مبين) بالمانيا لحضور لختبار المدفعين العظيمين ، وابنا بالنتيجة التي طرحت على البساط العالي ، كتابة وهياة . ولستهلكت ما بين سنة 1312ـ1314 في بناء ديوانات للقبض بالمراسي الثمانية ، وانشاء ديوانات للجمرك بالساحل البحري لمرسى الصويرة .

وسنة 1315 ، وعلى ظهر (البابور) الحسني ، كلفت بالتجوال في السواحل السوسية والصحراوية الجنوبية ، للاطلاع على مراسيها ، ومعرفة طبيعة اراضيها ، وشرح احوالها ، واخذ صورها ، فقمت بهذا الواجب ، وضمنت ما يخص ذلك كناشا ، دفع للجناب العالي ...:

سنة 1317 عينت (بالكرو نطيلة) الحجر الصحي بجزيرة الصويرة ، مع الدكتور ارينو ، المعين من قبل نواب الدول بطنجة . سنة 1318 انتخبت عضوا للسفارة التي يممت انجلترا والمانيا ، تحت رئاسة الصدر السيد الحاج المهدي المنبهي ، وتشرفنا بلقي امراطوريها في محافل رسمية . واواخر السنة نفسها عينت عضوا للوفد المغربي الذي على راسه الفقيه الوزير السيد محمد (فتحا) الجباص ، وقصدنا الحدود الجزائرية ، حيث اجتمعنا بالوفد الفرنساوي ، وتوجه الكل نحو الصحاري الفجيجية والقندوسية ، للوقوف على الحدود ، وعقد الاوفاق بين الوفدين ، واستمر ذلك لسنة 1321 . واواخر سنة 1321 انتدبت للترجمة الانجليزية بدار النيابة بطنجة الى سنة 1323 .

واواخر سنة 1323 ، وبرفقة القائد السيد الحاج ادريس الشاوي ، كلفت ، نيابة عن وزير الحربية ، الفقيه السيد محمد الجباص ، بتنظيم طابورين من الجنود المنظمة لحراسة طنجة ، واستمر ذلك لحد سنة 1326 .

وسنة 1327 انتخبت لادارة اعمال ضريبة المباني بمدينة تطوان ، فاسستها ، واجريت القوانين المبنية بضابطها ، حسب عقد مؤتمر الجزيرة ، رغم الصعوبات التي لقيتها في سبيل تعود العامة والخاصة على اداء ضريبة المباني (شيء لم يتعودوه) ، واجرى العمل بذلك ، ابتداء من السنة المذكورة . وسنة 1334 قدمت الاعفاء من هذه الاعمال التي اصبحت منظمة ، لعجزي وضعف قوتي ، فلبي طلبي .

فلم البث ان اجبرت على الرجوع اليها سنة 1340 للخلل الواقع في أعمالها ، فلبيت ، واستلمت ذلك بهمة لا تعرف الكلل ، وسنة 1342 تنازلت عنها عن طيب خاطر ، لانحراف اعترى صحتي ، وبربيع النبوي سنة 1345 اقتضت الادارة السنية ، والجلالة الحسنية ، تسميتي مديرا عاما للاملاك المخزنية لتنظيم مداخلها ، والبحث عن مصالحها ، في عموم منطقة النفوذ الاسباني بالمغرب ، فلم يسعني الا الامتثال ، خدمة للجناب العالي» .

الى هذا الحد ينهي ترجمته التي خطها بنفسه ، ولسناندري ، بعد هذا ، اواصل عمله بهذه المهمة الى ان ادركته منيته ، أم انه تخلى عنها واستقال ، عن طيب خاطر ، كما فعل في السابق ؟ .

على كل ، فان المترجم له بقي على قيد الحياة ، بعد هذا التاريخ طيلة سبع سنين ، يعانى نيها من مرارة الضعف وهزال الشيخوخة الى ان توفي ـ رحمه الله ـ بتطوان عام 1352 للهجرة ـ 1932 م. ودفن بزاوية سيدي علي بن ريسون قرب سوق الخرازين الموجود هناك ، عن سن تناهز الثمانين سنة .

وبعد ، فاذا كان لابد لنا من ملاحظة أو تعليق على هذه «الحصيلة» او الوثيقة التاريخية المهمة فانما يرجع الى مايلي :

1) ــ فمن حيث اللغة ، فان الكاتب استعمل الالفاظ والكلمات التي كانت سائدة في ذلك العصر ، بلغتها الاجنبية ، اذ كانت لازالت لم تعرف ، او يحدث لها مدلول في العربية ، وذلك مثل كلمة (الديوانة) ، و (البابور) ونسبة (الفرنساوي) الى الفرنسي الى غير ذلك .

على ان كتاب ذلك العصر وشعراء كانوا هم انفسهم يستعملون هذه الالفاظ الاجنبية بعينها في شعرهم ونثرهم . منهم العلامة المرحوم الشيخ احمد سكيرج

لبن عم المترجم له هذا ، وذلك حين قال ، في «رحلته الحبيبيـة» :

و (بابـور) ركبنـاه باسـم اللـه مجـراه
قصرنا ، وهو سار نقول : «الله يرعـاه» !

وقال ايضا :

ركبنا فوق (بابور) وسرنا نجوب البحر ، وهو بنا يحيف له (ماكينة) اضحت تنادي تقول : يالطيف ، يالطيف !

2) ـ ومن حيث التعبير ، فان المترجم له استعمـل اساليب، هي في غاية الدقة والتلطف، الامر الذي يدل على تشبع الرجل بالآداب السلطانية ، واحاطتـه بالاساليب الفنية في مخاطبة الملوك والرؤساء ، وذلك مثل قوله : لقتضت الارادة السنية ، والجلالة الحسنية» ، وقوله : «اجبرت على الرجوع ، فلم يسعني الا الامتثال ، خدمة للجناب العالي» ، «بذلنا في ذلك من الجهد ، ما استوجبنا به توجيه الخاطـر الشريف نحونا» ، الى غيـر ذلك من التعابير والاساليب الفنيـة مما لا تصدر الا عن رجـل خبيـر محنـك .

3) ـ اما من الناحية التاريخية ، فان وثيقة ترجمته قد كشفت لنا عن اشياء ، قد لا نجدها في غيرها من المصادر التاريخيـة الكبرى ، من ذلك قيام المغاربـة بالتجوال ، بحرا ، وعلى ظهر باخرة لمراقبـة السواحل السوسيـة والصحراوية ، لذلك العهد ، والاطلاع على مراسيها ومعرفة طبيعة اراضيها ، واخذ صور عن تضاريسها ونتواتها ، وتدوين ذلك في خرائط ورسوم خاصة قدمت للملك . كما كشفت لنا الوثيقـة عن سبب نصب الموازين ، وذلـك لمعرفـة كميات البضائع الصادرة والواردة من اوروبـة واليها ، كما كشف لنا عن مبدا احداث ضريبـة المباني بالمغرب الى غير ذلك من الاحداث التاريخية التي ـ كما قلنا ـ قد لا تجدها في كتاب أو مصدر من مصادر التاريخ .

على انني عثرت للمترجم له على خريطة تامة الخطوط والمقاييس ، وضعها لمينـاء طنجـة منذ كان ميناؤهـا خشبيا ، ينزل عليه الحجاج والسواح ، قال المترجم له في مقدمتها : «هـذه صـورة ـ خريطـة مساحـة الارض المشتملة عليها ديوانة طنجـة ، وحدودها الكائنة بها ، مع قدر الفسحة الفارغة من البناء ، التي يغمرها البحر ، حين مده وفيضه ، مع اثر اساس المون ـ الميناء القديم الحجري ، ومون ـ ميناء الخشب المحدث ، الذي طوله 300 متر ، ومون البناء المتلاشي الخ.

وفي آخر الرسم قال : «تمت الصورة ـ الخريطـة ، بحول الله في سابع رجب الفرد عـام 1319 للهجـرة ، واخذت هذه النسخة منها ، لتبقى (بدار النيابة) السعيدة طنجـة المحوطة بالله ، على يد الخديم الزبير سكيرج .

وكان بودنا ان ندرج هذه الخريطة في داخل الكتاب ، ولكن لاسباب تقنية حالت دون ذلك ، وتوجد نسخة منها بخزانة حفيد المترجم له ، الدكتور محمـد بن المرحوم الحاج احمد سكيرج اما النسخة الاخرى فهي ـ كما قال مخططها ـ محفوظة (بدار النيابة) ؟

والخلاصة ان المترجم له لم يترك جانبا من جوانب العمل الجدي لصالح هذا الوطن الا وشارك فيه وترك له اثرا فيه : فمن نصب للموازين بمرسى ثغر الرباط وسلا ، الى ميناء الصويرة ، الى سواحل سوس الاقصى ، الى صحراء الجنوب لمعرفة طبيعة ارضه وسواحلـه ، الى حدود المغرب الجزائرية ، الى المؤتمرات والسفارات في كل من انجلترا والمانيا ، الى تكوين الجيش ، ثم الى بقية الخدمات والتنظيمات التي لم يكن للمغرب بها شان ولا تعود عليها .

فاذا ما راينا الشيخ الزبير سكيرج يلجا ، في الاخير ، الى تقديم استقالته وطلب اعفائه عن طيب خاطر ، فعذره في ذلك واضح بين ، ولكنه لا يكاد ينقلب الى اهله لياخذ حظه من الراحة والاستجمام حتى يجبر على الرجوع الى العمل ، للخلل الناشيء فيما نظم ورتب ، فلم يسعه ـ كما قال ـ الا الرجوع والامتثال ...

ولاعطاء الموضوع حقه من الناحية التاريخية ، آرى انه لا مندوحة لنا من التعرض لرسالتين تاريخيتين ، نتبعهما بظهيـر سلطانـي ، اتمـاما للفائـد ، وتقصيا للموضوع :

1) ـ فالرسالـة الاولى ، وهي مؤرخـة بيوم 22 من شهر ذي القعدة الحرام من عام 1318 ، ليس فيها ، رغم كونها مطولـة ، اكثر من شيئين اثنين : اولهما ، شراء بقعة (قشلة) وماوالاها من القنصل الالماني ومحاولـة التوصل الى امضاء عقد الشراء بنفسه ، بعد وضع الخرائط والتصاميم من قبل المترجم له ، وذلك كما قال «من اجل الاحتياط ، واخذ الحذر ، لكيلا يقع خلاف بين الدولتيـن المغربية والالمانية في شان تحديد الاماكن» ، وثانيهما ، «الاشهاد على القنصـل الالماني بعدليـن ، كما تقـول الرسالـة» فبعد اتمام ذلك (الشراء) وقع الاشهـاد على القنصل المذكـور بعدلين ، على مسطرتنا ، وكما امـر سيدنا ، دام علاه ، فسلموا للامناء مفاتيح البقعة ، لان نائب الالمان بطنجـة ، حين تعرض عليه هذه الصور ـ التصاميم ، بعينها المكتوب عليها اسماء جميع الاماكن بقلمهم ، خط يد خليفة قنصلهم ، فلا ينكرها ...

وهذا ـ سيدي ـ احد الاسباب الموجبة لارجاع الصور ليد السيد الطريس ، ليباشر الامر ، على وجه يكون فيه السداد ، ان شاء الله .

والملاحظ ان كاتب الرسالة لم يذكر في مقدمتها الشخص الموجهة اليه ، وان كان يبدو من ديباجتها انه السيد الرئيس ، كما لم يكن بآخرها امضاء ، ولكنا نعلم أنها من عمل المترجم له ، لانه كان المكلف بوضع الخرائط والتصاميم من جهة ولان خطها يشبه خط ما في ترجمته تماماً .

2) – اما الرسالة الثانية ، فان اهميتها ترجع الى ما فيها من نقط تاريخية وسياسية ، وهي موجهة من السيد ادريس بن جلون الى المترجم له ، ومؤرخة كذلك بيوم 8 محرم الحرام من عام 29 ؟ ، نقتطف منها العبارات التالية :

تقول الرسالة ، بعد الديباجة : «هنيئا لكم بدخول السنة المباركة ، جعلها الله مصحوبة بكل خير ... الامر الذي يبين أن المغاربة ، خاصة منهم ذوي الجاه يهنيء بعضهم بعضا ، بدخول السنة الجديدة ، وهو ما يفعله الاوربيون ، ويقتدي بهم المغاربة اليوم .

وتضيف الرسالة قائلة : وقد عرفت ما كتب به اليكم محب الجميع سيادة الفقيه النائب سيدي محمد (الجباص) بتغيير راتب المدير بتطوان وقدره ستون ريالا في الشهر من أول السنة الجديدة ، وأن المدة الماضية من السنة المنصرمة قد كتب في شأنها للوزير السيد الحاج محمد المقري ...

«... وقد وردت قائمة ببيان ميزانية السنة المذكورة ، مسطر فيها مشاهرة المدير خمسون ريالا ، لا ما ذكر اعلاه ، وقد وقع الاغفال فيها عن كراء المحل الذي به الادارة ، وقد تعينت المراجعة في ذكر ...» :

«... وعرفت انكم توجهتم لدفع ما تحت اليد من دراهم الضريبة للمراقب بطرفكم ، في اسم (البنك المخزني) ، طبق ما ورد به لكم الامر ، وقد أجابكم المراقب المذكور انه مستعد لحيازة ذلك ، من جملة مستفادات المخزن الشريف بطرفكم ، ولا يمكنه ان يحوز في اسم البنك المخزني طبق ما عندكم به الامر ، ولاجل ذلك توافقت مع المراقب أن ترفع أمر ذلك لطنجة ، والعمل على ما يرجع لك به الامر منها» .

هذا ، ومن المعلوم أن مؤتمر (الجزيرة الخضراء) الذي كان قد انعقد بتاريخ 1 صفر الخير من عام 1323 للهجرة – 17 أبريل 1906 م. في عهد المولى عبد العزيز ، كان قد نص على تنظيم (البوليس) بالمغرب ، وعلى انشاء (بنك مخزني) للمغرب ، يختص بالاعمال البنكية ، وقبض المداخيل المخزنية ، وتنظيم الضرائب ، قبل انشاء الخزينة المالية ، التي انشئت اثناء الحماية .

3) – **صورة من الظهير الشريف** ، الموجه الى السادة امناء مرسى العدوتين ، الرباط وسلا ، قصد القيام بالواجب ، لمد يد المعونة للمترجم له ، الى أن ينهي المهمة المنوطة به . واذا كان ما يلاحظ على هذا الامر ، هو مركز السادة «الامناء» خدام الدولة ، الذين كانوا بمنزل فروع (الخزينة العامة) للدولة ، فهم يتكلفون بجمع الاموال وقبضها وصرفها عند صدور الامر بوجوه صرفها اليهم .

اما الملاحظة الثانية فهي ما جاء في تاريخ هذا الامر المولوي وتاريخ تركيب الموازين بثغر الرباط وسلا ، حيث ذكر المترجم له هناك ان تاريخ تكليفه بتركيب هذه الموازين هو عام 1299 ، بينما تاريخ الظهير المذكور هو 18 رمضان عام 1318 ، وبينهما نحو من 19 سنة .

والغالب على الظن أن التاريخ الاول كان فيه التركيب والوضع الاولي ، ولكنه في الثاني احتيج الى تجديد ذلك وابدال ما كان منه قديما بالحديث ، لاسيما وأنه قد مر على التركيب والوضع الاول حوالي 20 سنة ، وأن الامر قد صدر بفسخ الموازين القديمة ومسحها واصلاح ما يحتاج منها الى الاصلاح وحفظه في صناديق الى وقت الحاجة اليه .

واليك نص الظهير العزيزي الشريف ، نثبته لاهميته التاريخية في نصب الموازين وتجديد الجمارك المذكورة :

الحمد لله وحده

صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم

خدامنا الارضين أمناء مرسى العدوتين المحروستين وفقكم الله وسلام عليكم ورحمة الله وبعد .

فقد كلف حامله المهندس الطالب الزبير سكيرج بالتوجه لتركيب الموازين الجديدة المجلوبة لاستخدامها مكان الموازين القديمة بديوانات مراسينا السعيدة . وعليه فاذا ورد عليكم فنأمركم ان تعينوا له محل النزول هناك وتدفعوا له مؤنته المعتادة مدة اقامته ثمة حتى ينقض الميزان القديم ويركب في محله الميزان الجديد للقيام بخدمة الديوانة وأما القديم فيباشر ما يحتاج اليه بعد نقضه من اصلاح أو مسح أو نحو ذلك مما يقتضى اليه بحيث يكون معينا للخدمة ان احتيج اليه ثم صونوه في صناديق بمحل صين سالم من البرودة وشبهها وكونوا تتفقدونه حينا بعد حين ، واذا فرغ المهندس المذكور من تركيب الميزان الجديد وتصوين القديم في الصناديق ووضعه بالمحل المناسب لصيانته فلتنفذوا له الزاد والكراء المبلغ للمحل المامور به بعدكم والسلام . في 18 رمضان عام 1318 .

الدار البيضاء

المريني العياشي

من اعلام جبالة :
وثائق حول أحمد الحراق

ازداد ابو العباس الفقيه العلامة السيد احمد بن عبد السلام بن الطاهر الحراق الشريف العلمي الحسني الادريسي بقرية أصفصاف بقبيلة آل سريف ناحية القصر الكبير ، وبها تربى وتعلم القرآن الكريم واخذ علم القراءات والتجويد عن أبيه وعن العلامة سيدي احمد بن يرمق في مسجد طردان ببني عروس .

1. الانتقال الى فاس قصد متابعة الدروس والاخذ عن علمائها مختلف الفنون .

بعد ما أن حفظ القرآن الكريم تبحر فيه وسما ونطقا وتجويدا اخذ في حفظ المتون ودراسة العلوم النحوية والفقهية واللغوية والصرفية ثم انتقل الى فاس واستقر بمدرسة العطارين مع ابناء عمه . السادة : الحاج محمد الحراق ، واحمد بن محمد بن الطاهر الحراق واخذ يغرف العلوم والفنون ومن بعض اساتذته المرموقين السادة الافاضل عبد الهادي الصقلي والشيخ ماء العينين ، وكنون .

2. الفقيه يدخل دار المخزن ليقوم بتعليم الامراء

وكان اساتذته يحبونه ويقدرون نجابته وذكاءه واخلاقه ، ولهذا رشح لمهمة جليلة في دار المخزن ، الا وهي تعليم ابناء السلطان المولى الحسن خاصة المولى عمر .

3. الاستاذ الحراق يرافق الامير اينما حل وارتحل

وانتقل الاستاذ مع تلميذه الى مدينة تطوان حيث اخذ يؤدي رسالة المنوطة به : يؤدب ويربي ويرشد ويعلم في حكمة وتبصر . وتعذر عليه الخروج من القصر السلطاني ومغادرة دار المخزن الا باذن من السلطان نظرا للمهام الجسام المنوطة به . وفي هذا الظرف اشتاقت نفسه الى الزواج فتقدم الى الحضرة العالية بالله ، طالبا الاذن والموافقة على القران . وعندما سمح له بذلك عقد على ابنة عمه السيدة عائشة بنت السيد أحمد ابن التهامي الحراق . ونجد هذا مفصلا ومبينا في مذكراته التي تقول :

«تزوج الفقيه العلامة السيد احمد بن عبد السلام بن الطاهر بالسيدة عائشة بنت عمه في اليوم الرابع من ربيع الاول عام 1308 بمدينة تطوان باذن من السلطان مولانا الحسن الاول بصداق قدره ونهايته 600 مثقال نصفها مقدم والنصف الآخر كالىء و 30 مدا من قمح وعجمي من البقر وكبشان و 10 ريال من المؤونة وكاس من الزيت ونصف كاس من السمن وحضر العقد عدول اربعة» . هكذا جاء في مخطوطه الموجود في بادية العرائش .

رشحوه للقيام بمهمة التربية والتعليم في دار المخزن عندما طلب منهم المولى الحسن الاول البحث عن شخصية جبلية تتسم بالخصال الحميدة والجدية والاخلاق النيرة ، وهكذا اسندت اليه مهمة تعليم ابناء الملك وخصوصا المولى عمر ، وعندئذ اصبح يحمل لقب الفقيه السلطاني . وفي هذا المضمار ، يقول الظهير الشريف الصادر عن المولى الحسن الاول :

يعلم من كتابنا هذا ، اعلى الله مقداره وجعل على فلك السعادة مداره اننا بحول الله وقوته وشامل يمنه ومنته اسدلنا على مؤدب ولدنا الابر مولانا عمر ـ اصلحه

الله ـ الطالب احمد العلمي السريفي اردية التوقير والاحترام والرعي الجميل المستدام وحملناه على كامل المبرة والاكرام فلا تخرق عليه عادة ولا يحدث في جانبه نقص ولا زيادة فنامر الواقف عليه من عمالنا وولاة اعمالنا ان يعمل بكريم مقتضاه ولا يحيد عن شريف مذهبه ولا يتعداه صادر به امرنا المعتز بالله في الرابع من ذي القعدة الحرام عام 1310 هـ» .

والمذكرة تعطي توضيحا دقيقا للعادات والاعراف والتقاليد الجاري بها العمل عند الزواج وقد وصفها الاستاذ وصفا دقيقا وخصوصا ما يتعلق بشروط العقد وما يرتبط بها من التكاليف والتبعات الملقاة على عاتق الزوج .

4. الاستاذ الحراق يعود الى فاس

ورجع الفقيه وتلميذه من مدينة تطوان الى فاس وبقي هناك بدار الخلافة يرشد ويوجه الى ان لبى المولى الحسن الاول نداء ربه وعندئذ فكر في العودة الى مسقط راسه بالصنصاف بآل سريف .

وكاعتراف بالجميل لما قام به هذا الاستاذ من خدمات جليلة في ميدان التربية والتهذيب للامراء الكرام وعلى راسهم المولى عمر تفضل المولى الحسن الاول فانعم عليه بالانتفاع بارض تجاور مسقط راسه بالخلوط قرب جمعة الطلبة .

جاء في الظهير المولوي الحسني ما نصه :
بعد الطابع الشريف :

«انعمنا بحول الله وقوته وشامل يمنه ومنته على مؤدب ولدنا الابر مولانا عمر ـ اصلحه الله ـ احمد بن عبد السلام الحراق بالانتفاع بمقدار حرث ست زوجات من بلاد المخزن الكائنة بالخلط بوادي المخازن بالمحل المسمى بالربوة قرب عين جمعة الطلبة المذكورة والمحدودة حوله ، بالانعام التام على الوجه المذكور ونامر الواقف عليه ان يعلمه ويعمل بكريم مقتضاه والسلام في 27 من صفر الخير عام 1311 هـ» .

المولى عبد العزيز يبقى وفيا لما امضاه ابوه

وعلى الرغم من موت المولى الحسن الاول وبعده المولى عمر فان خلفه المولى عبد العزيز بقي وفيا لالتزامات والده وممضيا لما امر به ، وهو ما تؤكده الوثيقة التالية :

نص الوثيقة :
بعد الخاتم الشريف :

«يعلم من هذا الكتاب السامي المقدار الحائز من استمسك بالله ثم به غاية العز والفخار اننا بحول من له التفضل والاحسان والطول والامتنان جددنا لماسكه الطالب احمد العلمي السريفي مقرىء اخينا مولاي عمر ما بيده من ظهير سيدنا الوالد قدس الله روحه ونور ضريحه المتضمن توقيره واحترامه وتعظيمه واكرامه فلا يسام بمكروه ولا تلحقه يد عادية بوجه من الوجوه ، ونامر الواقف عليه من العمال ومن وليناه شيئا من الاعمال ان يعمل بما فيه ولا يحيد عن كريم مذهبه ولا ينافيه . صدر به امرنا المعتز بالله في متم رمضان 1320 هـ» .

المولى عبد الحفيظ يمضي ما قرره ابوه واخوه

جاء في الوثيقة الحفيظية :

«اقررنا ما سكه مقرىء اخينا المرحوم مولاي عمر : الطالب احمد السريفي على الانتفاع بحرالة مقدارسته ازواج ثلاثة حرثا وثلاثة ترقيدا من بلاد المخزن التي بالخلوط الكائنة بوادي المخازن قرب جمعة الطلبة بالمحل المسمى الربوة التي كان يتصرف فيها بظهير سيدنا ومولانا الوالد المقدس بالله اقرارا تاما . نامر الامين المكلف باملاكنا السعيدة حينه أن يجريه على مقتضاه والسلام صدر به امرنا المعتز بالله تعالى في رابع جمادى الثانية عام 1326 هـ» .

لجنة الخبراء تعين الارض وتسلمها للفقيه

وتاتي الوثيقة العدلية لتوضح الكيفية التي تمت بها عملية التسليم ، تقول الوثيقة :

«توجه شهيداه صحبة الامين محمد البقالي الخلطي العمراني والقائد احمد بن مرزوق والطالب السيد علي بن الحاج عبد الرحمان ان النسب والقائد علي بن عبد الرحمان النسب وهم من الفلاحين العارفين بتقويم ما تسعه الاراضي من الزريعة وغيرها للوقوف على عين أرض المخزن الكائنة بالخلط بوادي المخازن بالمحل المسمى بالربوة قرب جمعة الطلبة لتمييز طرف منها للفقيه العلامة سيدي احمد ابن العلامة سيدي عبد السلام الحراق الحسني السريفي المنفذ له بالامر

للشريف ما يسع حرث ستة ازواج ، فطافوا بها طوافا شاملا فظهر لهم بدليل معرفتهم وما ادى اليه برهان اجتهادهم ان الطرف المحفوف والمشمول بطريق تطوان القديمة وطريق الخميس والوادي المذكور وسبت الزنابلة يسع ذلك ، تقديرا تاما تحروا فيه الصواب والسداد قدر الامكان فمن توجه لماذكر كما ذكر صحبة من ذكر وشهد عليهم بتقدير ماذكر عن اذن من يجب سدده الله قيد شهادته في 13 محرم 1311 هـ . وبعد هذه شكل العدلين وشكل القاضي المطموس .

المولى الحسن الاول يحرص على تسليم الارض لمؤدب ولده الابر

جاء في الظهير الشريف الصادر على المولى الحسن الاول ما يلي :

«نأمر خديمنا الارضى القائد احمد بن الاتهامي العرايشي أن ينفذ لحامله مقرىء ولدنا مولاي عمر أصلحه الله مقدار حرث ستة أزواج ثلاثة حرثا وثلاثة ترقيدا من بلاد المخزن التي بالخلوط الكائنة بوادي المخازن قرب جمعة الطلبة بالمحل المسمى بالربوة بقصد الانتفاع بها بعد تحديدها وتوجيه رسم الحدود لحضرتنا الشريفة ، كما نامره ان يرد كتابنا هذا بعد قراءته وتنفيذ مضمونه ليتمسك به والسلام في 29 ذي القعدة عام 1310 هـ .

الامير مولاي عمر ينيب شيخه في القيام بزيارة مولاي ابي سلهام

وجريا على العادة المالوفة لدى الملوك العلويين في القيام بزيارة أولياء الله الصالحين المشهورين ، فقد وجه الولي عمر شيخه ومربيه ومقرئه الاستاذ السديد أحمد بن عبد السلام الحراق لينوب عنه ويقوم مقامه في زيارة المولى ابي سلهام وهذا ما تفصح عنه الرسالة العمرية الآتية :

«خليفة خديم سيدنا الارضى القائد العربي بن الفقيه الخنشفي وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله عن خير سيدنا نصره الله ، وبعد فقد وجهنا مقرئنا الفقيه السيد أحمد بن عبد السلام الحراق لزيارة ولي الله تعالى سيدي ابي سلهام ، نفعنا الله به نائبا عنا في ذلك ، فاذا اراد المبيت عندك فاستوص به خيرا واوله اكراما وبرا وقم بمؤونة وعلف بهائمه والسلام في 15 ذي القعدة الحرام 1311 هـ عمر » .

الفقيه السلطاني تسند اليه مهمة القضاء على جبل العلم ونواحيه

ويعود مقرىء الامير مولاي عمر الى الجبل وهو حامل تعيين قاضي القضاة بجبل العلم ونواحيه ويشرع في مزاولة اعماله بخبرة واسعة وفنية عجيبة مبنية على الممارسة والتجربة والتضلع في النوازل والفقهيات والوثائق وما جرى به العمل من اقوال ائمة المذهب .

وهذه الوثيقة تعرب عن ذلك وتوضح جانبا من هذا العلم وهاته المعلومات ونصها :

«الحمد لله وحده ، لدى شهيديه اشهد الفقيه الاجل العلامة المبجل قاضي جبل العلم ونواحيه احمد ابن عبد السلام بن طاهر الحراق أعزه الله وادام علاه انه جعل السيد علي بن عبد السلام الحراق الصفصافي العلمي مقدما وناظرا على مسجد الصفصاف ليقوم بأمور مصالح المسجد المذكور بجميع ما يتعلق به من المنافع الجليلة والحقيرة اشهادا وتقديما تاما شهد على اشهاد من ذكر وهو بحيث يجب له ذلك من حيث ذكر دامت كرامته ، وفي خامس شعبان الابرك عام 1328 هـ عبد ربه احمد ابن محمد بن طاهر الحراق ، ومحمد بن طاهر الحراق وبعدهما خطاب للقاضي المذكور يقول فيه الحمد لله اديا فقبلا واعلم بثبوته بتاريخه عبد ربه احمد بن عبد السلام بن طاهر بن الحراق» .

الفقيه السلطاني يشارك في النضال الجبلي

وفيما يتعلق بالنضال والمقاومة المسلحة فقد شارك فيها مشاركة فعالة بقلمه ووعظه وارشاداته رابط مع المرابطين في دار ابن قريش وفي القيطون وبو صفيحة وفندق العين الجديدة والقليعة وحضر مؤتمر عين الدالية الذي دعا اليه الشريف الريسوني في ابريل 1913 . كما حضر التجمع الذي نظم في ضريح المولى عبد السلام بن مشيش في 2ـ11ـ1918 وهو الذي تولى تحرير الرسالة الموجهة الى الاسبان والتي يحتج فيها الجبليون على هجوم الاسبان على ضواحي تطوان . وكان يقدم في كل تجمع نظرا للتجارب التي مرت به وهو في دار المخزن.

استدعاه الخطابي للمثول بين يديه فلبى الدعوة ولتصل بأخيه بتاغزوت وسلم له بندقيته وامره بالتوجه الى بلاده ليقوم فيها بتحريض السكان وتقديم الطاعة للخطابي ، وحضر اللقاء الذي جرى بين شريف تاكزت سيدي محمد ولد سيدي لحسن وكان له دور ايجابي في الصلح الذي تم بين شريف تاكزت والشريف الريسوني في 1915 م .

كان من جملة الوفد الذي اختير للتوجه الى اجدير بعد تحرير المناطق الجبالية الغربية من الوجود الاسباني .

كما شارك ايضا في معركة ركبة الحياي الواقعة بين آل سريف وبين جرنط ، ورابط مع المجاهدين في القليعة بآل سريف وفي تاركونت والربطة وبني اصفار وبوجديان واكزولة .

هاجر الى الهوتة وبقي بها ثلاث سنوات ، كما هاجر ايضا الى السلالم ثم انتقل الى تمضيت اثناء وجود الريسوني بجبل هاشم ، وبعد الاتفاق الذي تم بين الريسوني والاسبان على ايقاف الحرب لمدة سنتين عاد الى تازة بالاخماس ، ومنها الى بني اعشير ونزل عند السيد المعروف بالمدوخ ، ثم توجه الى القائد المعروف بولد الفارو من بوجمار لنتقل الى بني عمار ، نزل عند الفقيه العلامة السيد لحسن القسطيط الذي كان تلميذا لابيه ومن بني عمار انتقل الى الزاوية ومنها الى بني سليمان ثم الى الصنصاف مسقط رأسه وموطن أجداده :

لم يحضر في التجمع الذي هيء بتازروت العلم والذي كان الهدف منه تعبئة القبائل الجبلية الغربية وارسالها الى بني حسان لصد الزحف الخطابي .

كذلك لم يكن موجودا بتازروت عند سقوطها في يد الخطابي سنة 1925 م .

يعتبر الفقيه السيد احمد بن عبد السلام الحراق احد الرجال العظام الذين كانوا يتقنون القراءات ومن السلالة الشريفة العلمية ومن الاسرة التى خدمت الثقافة والمعرفة بجميع فنونها وقد وقفت على قبور بعض العلماء والمجاهدين بالصنصاف بآل سريف في 28-8-1984 .

ومن المساجد التي لازم فيها الامامة والتدريس : مسجد الصنصاف بآل سريف ، وتزروت العلم ، والمعشر الجديد بالساحل ، وعين مامون ، وتمضيت بالاخماس العليا ، ومن تلاميذه السيد ابن الامين الشفشاوني .

يعتبر الفقيه الحراق من العلماء الباحثين المهتمين بالبحث والتنقيب وتسجيل الاحداث كيفما كان نوعها ولكن للاسف ضاعت كلها عندما اغتيل في منزله ومن حسن الحظ عثرت على بعض النوادر التي ساعدتني على اثبات بعض المواضع من مصدر موثوق به ، وكنموذج لبحثه القيم يمكن الاطلاع على مخطوط كتبه بقلمه والذي يوجد في المكتبة البلدية بالعرائش .

اصـــدارات

الكتاب : التيارات السياسية والفكرية بالمغرب خلال قرنين ونصف قبل الحماية

المؤلف : ابراهيم حركات

الناشر : مطبعة الدار البيضاء

تأليف : جان لاكوتور
تحقيق وتعريب : مصطفى بوشعراء .

محمد الخامس : عرش وثلاث جمهوريات

- الحلقة الثانية -

- 9 -

وعندئذ ولجت شخصية فذة مكتب ليوطي بخطى عريضة : السيد ليريك لابون ، اعظم رجل بلا مراء منذ ذهاب للماريشال والمقيم العام السابق بتونس ثم أحد السفراء بموسكو .ولما كان كاتبا عاما للحماية من 1926 الى 1928 دفع حركة المبادلات والتنقيب المعدني دفعا حاسما . ولقد كان عرف بالمغرب الامير الصغير ، الذي صار فيما بعد عاهلا ، معرفة جيدة رفعت ما بينهما من كلفة . وبقصر الرباط حظي باستقبال حار لقي مثله قبل ذلك بعشر سنوات الجنرال نوكيس . فهل بهذا انفتح عهد جديد من التعاون الوثوق ؟

كل شيء يبشر بذلك . شرع المقيم العام في فتح السجون واذن لعلال الفاسي بالعودة من الكابون بعد تسع سنوات من النفي (27) وربط الاتصال مع الاوساط الوطنية والنقابية . وفي الخطاب الفياض الذي القاه السفير يوم 22 يوليوز 1946 امام مجلس شوري الحكومة ، اعلن عن رغبته في «ان يعطي للشعب المغربي وللشبان والشابات هذا الاحساس وهذااليقين بأن الحياة في جميع مظاهرها مفتوحة على مصراعيها لكدهم ولاظهار مهارتهم ولممارسة مواهبهم ... وينبغي ان تشهر على الامية حرب لاهوادة فيها ....» :

لكن مسعى المقيم العام اغاظ أغلب الاوساط الفرنسية وافزعها : تنمية الانتاج المغربي بالذات ؟ القضاء على الامية ؟ تحرير المعتقلين السياسيين ؟ السماح بتاسيس النقابات ؟ صاح المعمرون والمتطرفون والضباط ومديرو المؤسسات ، الا أقلهم : هذا جنون كريم ولكنه جنون . فعما قريب سيجب ممثلو الفلاحة والتجارة كل علاقة مع الاقامة العامة ، موفدين الى باريس بعثات وعرائض للاسترعاء على الحكومة من هاته الفتنة .

وبالمغرب نفسه سيراس قريبا حركة « المقاومة » رجلان من أقرب معاوني المقيم : الكولونيل لكونت مدير الداخلية والسيد بونيفاس ، رئيس ناحية الدار البيضاء . أحدهما يراقب الادارة ويوجه الجيش ، وتحت يد الآخر أوساط رجال الاعمال وأعظم تجمع حضري بالبلاد . امام تحالف من هذا النوع لن تجدي كامل جراة المقيم العام واريحيته وخياله كبير نفع ما لم يشد ازره المغاربة المستفيدون انفسهم من عمله . وهذا ما لم يقع .

اكيدا ، لستدعى السيد لابون الوطنيين للمذاكرة معه واستقبلهم على مائدته . وتساءل حزب الاستقلال المسحور الحائر : لا شك أن في الخطة افادة للمغرب . ولكن أو ليس أن السيد لابون ما دفع المملكة في طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي الا ليزيدها التحاما مع فرنسا ؟ والى أين يريد أن يقودهم من الناحية السياسية ؟ هل الى الادارة المشتركة ضمن رابطة حرة بين أمتين مستقلتين أم الى السيادة المشتركة ؟ فقد قال لنا علال الفاسي وصحبه بعد ذلك انهم ظنوا ان باستطاعتهم الاستدلال على نواياً من هذا القبيل في أقوال المقيم العام وأفعاله . هاته «الحماية الطيبة» وهذا الباب المفتوح الى لتحاد فرنسي مغربي : هذا هو الخطر ... ولذلك سينضم حزب الاستقلال - المجازف بالسياسة السواى - الى مجهودات الاوساط المالية والمعمرين والى غلاة المحافظين في الادارة العليا ، لكي يصرع ليريك لابون ونظريته الاصلاحية الجريئة .

ويبدو أن سيدي محمد قد استحسن اكثر من اصدقائه الوطنيين برنامج المقيم العام وأعجب به اعجابا صادقا . فقد جمعت بينهما مذاكرات طويلة حول المائدة بداخل القصر ، فجذبت العاهل الحكيم شخصية ممثل فرنسا اللامعة الفذة وقدرته الابداعية وسمو افكاره ووقع كلامه . كانت آراء الضيف تحيره احيانا ، ولكنه كان مبتهجا لكثير من التسامح والتحرر . ولن يتمالك مع الاسف من الافراط في الاستفادة منها ... لان السلطان ، صديق ايريك لابون ، هو الذي سيعجل ـ اكثر مما فعل المعمرون الغلاة والوطنيون المتهورون ـ بفشل الرجل ـ الذي ، ما عدا نوكيس ، سيكون اصدق الناس تعلقا به ـ وبذهابه . وهو الذي سيجعل امتحان القوة مع فرنسا امرا محتوما .

ظلت فكرة رحلة السلطان الى طنجة « في الهواء » منذ نهاية الحرب . فقد كان المستشارون الامريكيون من جملة الذين اكدوا لمحمد بن يوسف أنه لن يسترجع شخصيته الدولية ما لم يعلن عن وجوده بعاصمة المغرب الدبلوماسية السابقة . اما العاهل فكان يريد بذلك بالرغم من الوضع الدولي المخول لمدينة البوغاز منذ 1923 ـ انها ما انفكت ـ هي والمنطقة الريفية الموكولة الى الادارة الاسبانية ـ جزءا متماسكا من الايالة الشريفة . ولما عرض السيد لابون على العاهل برنامجه في الاصلاح الاقتصادي والسياسي بالمغرب رد عليه : « نعم يجب تطبيق هاته البرامج ، ولكن اريد قبل ذلك أن اظهر ـ برحلة الى الشمال والى طنجة ـ وحدة البلاد وتماسك السيادة الشريفة اظهارا مبينا ... » .

كانت الفكرة تسحره وتقلق بال الفرنسيين . فلقد كانوا يرون حقا أن السفرة ستزيد العاهل رفعة . لكن اليس من المغري أن تؤكد صدارة الرباط على تطوان واولية الحقوق الفرنسية على الحقوق الاسبانية وأن يكون في ذلك «تنكيت» على نظام فرانكو ؟ ذلك أن هذا الاخير ـ الذي حاول أن يتعسف بلاستيلاء على طنجة خلال الحرب ـ مازال الناس «المعتبرون» لم يردوا له اعتباره .

ومع ذلك لم يعزب عن البال اتخاذ الاحتياطات اللازمة . ولم ير السلطان بأسا باطلاع المقيم العام ومساعديه على نصوص خطبه . الواقع أن لهجتها قلما اعجبت هؤلاء وأن كلمات التقدير التي أولاها لعمل فرنسا كانت ـ على خلاف العادة ـ اشد ركاكة على الرغم من تحريرها من لدن السيد المعمري ، فلا نكاد نجد فيها الا اشارة الى «العلماء والفنيين الفرنسيين المغرمين بالحرية ...» . غير أنه لم يكن في المستطاع حمل العاهل على التفوه بكلمات لم تسعفه في هذا الباب ، ولما ظهر أن النوايا طيبة ، بدأ الاستعداد لسلوك طريق الشمال دون كبير تخوف .

وفي ذلك الوقت وفي 7 ابريل 1947 نشب في حي بوسبير بالدار البيضاء صدام اعتدى خلاله الجنود السينيغاليون على اكثر من مائة مغربي في اقل من ساعة واحدة ، وشاع أن الموتى كانوا ثمانين شخصا (28) . ففي هذا المهد من الهدوء ، هل كانت مصالح الامن من عصبية المزاج ومن سوء المراقبة بحيث كتب لهاته المذبحة أن تنتج عن مجرد مشادة من أجل النساء ؟ يظن مؤرخان شهيران للمغرب الحديث : السيدان روبير مونطاني (29) وشارل اندري جوليان (30) أن في هاته القضية تحديا حدث في الليلة نفسها التي سيسافر فيها السلطان الى طنجة . ولئن كان الاول متقيا تبعة ذلك على الوطنيين فان الثاني يرى بالاحرى فيها يد «موظف سام معاد للقصر خاصة» ، وهو تعريض واضح بالسيد بونيفاس رئيس ناحية الدار البيضاء . ومادامت الحجة منعدمة فلنجتنب اعطاء مزيد من التزكية لهاته الاطروحة او تلك ، مع الاشارة الى أن الثانية مستساغة عند الشخصيات الرسمية الفرنسية المتدخلة عن كثب في هاته الاحداث .

لم يكن في الامكان الا يحوم ظل الاحداث وذكرى الاموات بالدار البيضاء على الرحلة الى طنجة . فقد قال السلطان انه ، لما كان مشغول البال بهاته القضية وبدم رعاياه ، امتنع في آخر لحظة من التنويه بفرنسا تنويها رصينا بالجملة التي سقناها اعلاه والتي هي مع ذلك تافهة (31) . وهو سكوت لشد ما لاحظه الجانب الفرنسي وشعر به ، لان النص الموزع على الصحافة كان هو نفسه المحرر بالرباط ، فاتخذ بذلك هذا التناسي مظهر التحدي .

الا انه يبدو ان حجة سيدي محمد هاته قد اصطنعت بعد فوات الاوان لما استطاع العاهل أن يزن نتائج موقفه السيئة . ظل كافة الذين تتبعوا هاته المساعي عن كثب خلال هاته الايام الثلاثة يرون فيه رجلا مغرما باحدى الاماني ، ثملا بالحماسة والهتافات الصادرة عن الجماهير ـ التي برع في تاطيرها كشافة حزب الاستقلال ورجال نظامه أيما براعة ـ ولكانه محمول معها على بساط الذكرى السحري والآمال العظام . بل وراء أعدل مطامح العاهل وشعبه المحرومين من الشخصية والخاضعين لقانون اجنبي ، استحضر السلطان مستقبلا لامعا غامضا مشحونا باطياف مجيدة وعظيمة مجردة ، وهو ذلك

الضرب من الكلمات التي تحمس الخطيب وتأخذ بالباب الجماهير .

لكن لا يجوز ان ننسب كلام السلطان – معنى ونغمة – الى مجرد الهيام باللقاء مع شعبه ، لانه قبل مغادرة طنجة أبى مرة أخرى الا يسلم للصحافة بلاغا أوضح فيه أن المغرب «شديد الرغبة في نيل حقوقه كاملة» وانه بلاد عربية (صلتها وثيقة بالشرق العربي ، فمن الطبيعي أن يزداد هذا الاتصال متانة لاسيما وقد أصبحت الجامعة العربية تقوم بدور مهم في السياسة العالمية) فلذلك يريد الانضمام الى الجامعة العربية المؤسسة قبل ذلك بسنتين بمدينة القاهرة (32) .وقد تأكدت ارتسامات عن الانفصال عن فرنسا بالخطابين المشبعين وطنية واللذين القاهما في طنجة في آن واحد كريمة الملك للا عائشة التي ظهرت أمام الجمهور سافرة الوجه ونجله الاكبر مولاي الحسن . وكان واضحا أن الاسرة الملكية قد فسخت معاهدة الحماية .

وهكذا بدا ان الرجل الذي انحاز قبل ذلك بثماني سنوات انحيازا جليا واضحا الى فرنسا المحاربة أخذ فجأة يقلب ظهر المجن لما كان ينادي به ويدافع عنه آنذاك . فلم يعد يتحدث الا عن العروبة والمشرق ، والمجد الغابر والاماني الغريبة ، متناسيا علانية سياسة التجديد والتجهيز التي كان السيد لابون في ذلك الوقت بالذات يؤازرها بانطلاقة جد كريمة وخلاقة . فهل كان ذلك انهيارا لسياستين – بمعناهما الواسع – سياسة الدولة الفرنسية المنتهجة منذ ثلث قرن مع المملكة الشريفة و – بصفة ادق – السياسة التي كان يسلكها منذ عشرة اشهر ممثل الجمهورية باشد الافكار التحررية ؟

وتلات القضية للجانب الفرنسي من الخطورة الى حد أن خطب الملك ومروره – بأي مكان من منطقتي الحماية الاسبانية والفرنسية والقطاع الدولي – اثارت حماسة بليغة . وبديهي أن المسألة ليست موقف زمرة صغيرة ، ولاعناد عاهل منساق ببعض الطماعين ، وانما هي توق جماعي الى الحرية والوحدة .

فهل ينبغي استخلاص العبرة منها ام معارضتها ؟ قليل جداً من الناس – ولو في الاوساط المتحررة – اشاروا في ذلك الحين باحتذاء حذو سيدي محمد، وكان اليسار الفرنسي متعاطفا مع جهود السيد لابون ومتسائلا مع الذين كانوا يصورون المقيم المتحرر المصلح بصورة المغفل . كما ان الوحدة العربية كانت قبل ذلك حركة تنعت بمذهب يلبي طموح زعيم أكثر مما يناسب تقدم المجتمعات الاسلامية .

وحرج موقف السيد ايريك لابون الذي استنكرت الكثير من الحملات في الصحافة الاستعمارية «ضعفه الخطير» و «حلمه الاثيم» على الوطنيين . وكان شعور المقيم العام بما لموقف العاهل ، صديقه ، من نفسه ومن بلاده ، من الالم والقسوة بحيث لم يعد يتمنى البقاء في منصبه أكثر من ذلك . والحاصل أن خصومه انتصروا ، مطالبين برحيله العاجل . وكان الكولونيل لكونت انشطهم ، فقام بحملة لتعيين الجنرال لكلير بالرباط ، وكأنه تغافل عما كان قد أدلى به قبل ذلك الحين محرر ستراسبورغ من تصريح لتأييد استقلال الفيتنام ، لاسباب ليس مردها الى الاعتبارات الاستراتيجية وحدها ، ولكن أيضا الى نفسية الشعوب واخلاقها .

واثناء بحث الازمة المغربية بحثا تمهيديا بقصر بوربون (33) صرخ خطيب امام السيد بول رماديي رئيس الحكومة : «ابعثوا اليهم بعشرين فرقة عسكرية او بالجنرال جوان» (34) . وبما أن الحكومة لا تملك مثل هاته القوة فلم تر مناصا من ان تعين بالرباط رئيس القيادة العليا بوزارة الدفاع الوطني الذي استقر بمنصبه منذ أواخر شهر مايو . ولاجله انفضت مبادرة محمد بن يوسف الى تعويض رجل – أحبه – وابدى له العديد من دلائل رغبته في أن يطور بلاده تطويرا سليما نحو حرية كاملة – برئيس عسكري كان قوام مهمته الواضح الجلي استعادة السلطة الفرنسية بجميع الوسائل .

– 10 –

لم تكن قوة الفونس جوان والتدرب الذي تلقاه على يد رؤساء مثل ليوطي ونوكيس بمؤهليه ليضطلع بدور أمثال سانت أرنو (36) . وكان يحذو به الى حلول التراضي والى اللجوء المنهجي الى القوة معا ، بعض ما كان له من طيبوبة قلبه الطبيعية ونباهته اليقينية في الدسائس وجنوحه المتوسطي (37) الميلي الى الجدال الشفوي وحسن ادارته للمفاوضة – بل – وللشكاية المغربية . وحسبنا أن نقرأ الصفحات التي افردها – في الجزء الاول من مذكراته (38) – لخلع المنصف ، باي تونس لنتأكد من أنه لم يكن يستحسن تدبيرا من هذا الضرب ولاسباب قد تكون صحيحة في مكان آخر . وان وجوده بعد ذلك بسنوات الى جانب منديس فرانس بقصر قرطاج لتأكيد لكونه رجلا يعرف كيف يسدد ثمن تنازلات سياسية ملائمة .

ولا ينسى الذين ترددوا مثلنا على الجنرال في بداية ولايته بالمغرب انه كان يحسن تقدير موقف الحركات السياسية المعارضة حق قدرها . أو لم يصرح في ذات

يوم من سنة 1947 في ميناء ليوطي (39) : «لو كنت مغربيا لكنت وطنيا ... » ؟ فلا يمكن أن نعزو مثل هاته الاقوال الى نوع من اهتزاز سجيته المرحة ، ذلك أن تحليل الوضعية الذي يقوم به المقيم العام السابق اثناء مقامه بالمغرب ومن خلال مذكراته الصادرة سنة 1960 يحتوي على دقة كبرى يجوز أن تنسب الى صحافي متحرر أو الى استاذ جامعي .

وهكذا كتب عن سيدي محمد بن يوسف أن «لفظة التحرير نفسها التي كانت تحمس الجنود المغاربة في ساحات الوغى بتونس وايطاليا وفرنسا والمانيا طفقت تأخذ في ذهنه مغزى فيه مزيد من الاثارة ::: يرادف الانعتاق من المحتل أياكان ... وواضح انه لم يعد يسير في الطريق التي سلكها ابوه المقدس . فهل كان ذلك نتيجة نضج عقله ومجهود ثابت في التفكير في واجباته الاسلامي ؟ » . وختم المارشال هذا التحليل الموفق بهاته الكلمات : «وكنت شخصيا ارى أن له الحق المشروع نحو شعبه او مسؤولياته الذاتية تجاه العالم في أن يبدو محبا لوطنه وتواقا الى تحرير شعبه» .

لم يقتصر خلف السيد لابون على انشاء هاته الملاحظة . فقد رسم في بعض السطور الخطوط الكبرى لتصميم لا يهدف الا لما لا يقل عن سلسلة من الاصلاحات المتعاقبة في سبيل حالة من الاستقلال الداخلي من شانها أن تصون مصالح الجميع ، وعساها أن لا تكون الا مرحلة أولى في طريق الاستقلال التام:::» . ومن ثمة نتساءل حينئذ كيف افضى تقدير – صادق بهاته الصفة – لافكار الرفيق ونوايا جد متحررة ، الى سياسة الاكراه الدائم الذي مهد السبيل الى مغامرة 1953 المفلسة .

علينا ان نبحث عن جواب أول – خارج شخص المقيم العام ورغبته – في التعليمات التي زودته بها في شهر ماي 1947 وزارة السيد رامادييه ذات الادارة الاشتراكية ، والتي أورد الجنرال جوان مقتطفات منها في مذكراته . فقد أمر رئيس الحكومة ووزيره في الشؤون الخارجية السيد بيدو انه «في حالة عرقلة من القصر» فعليه ان يفكر «اما في تنازل طوعي عن العرش ، واما في عزل تحرض عليه السلطات الفرنسية نفسها» وتضيف هاته التعليمات الحكومية المدهشة : «هاته المجازفة مقبولة من الآن ، وحبذا لو يكون لصاحب الجلالة هذا الانطباع منذ الساعة» .

انه لنص مؤثر يحمل مسبقا في طياته جميع اوالية سنة 1953 . ولايكاد يصدق ان وزراء من الاشتراكيين ومن حركة الجمهوريين الشعبيين هم الذين حرروه وزكوه . وعلى كل حال أدى المقيم العام الجديد المهمة – بالرغم من انها كانت كما رأينا سياسة شتان ما بينها وبين النوايا التي حددها في غير هذا المكان – بحيث ان العاهل الشريف ظل مصابا بها نهائيا .

ولاعجب أن تسارع علاقات السلطان بالمقيم العام ، المستهلة بمثل هاته الانذارات ، الى اكتساء صبغة مواجهة دائمة ولاذعة . وينبغي أن تكون حاضرا في ذلك العهد اثناء مذاكرة الملك والجنرال ، لكي تدرك أي مدى يمكن ان يبلغه محمد بن يوسف بتعبيره الصامت عن كدره كلما لاح ممثل فرنسا : لحية سابغة ونظارات سوداء حاجبة للنظر و «قب» جلباب مطبق على الجبهة وصوت كئيب : تلك هي كامل طقوس كراهية العاهل ورموز الاشمئزاز التي عسى أن يفتن بها امثال سان سيمون (40) الاختصاصي في علاقات البلاط وطبائع الملوك .

ولذن ما اشد غرابة الحوار المفتوح آنذاك ! فقد كان السلطان يرد – على البعض من الجمل الاصطلاحية المهذبة التي كان يقولها له المقيم العام – بكلام مقتضب ذي رنة فظة متقطعة يوليها مظهره ومحياه مغزى واضح العداء . وكان السيد المعمري الحاجب والترجمان «يترجم» للفور هذا التقريع بموعظة حسنة مبهمة مزخرفة لم تكن لتخدع احدا ، عن عواطف محبة صاحب الجلالة الشريفة الصادقة لفرنسا . هاته طقوس تافهة كانت ترمز بما فيه الكفية الى نظام الحماية الآفل .

غير أن التعليمات الحكومية لم تسمم علاقات العاهل بالمقيم وحدها ، فقد لوحظت باستمرار ظاهرة «استعمار» ممثل الجمهورية من لدن البيئة بالجزائر . وقد وقع مثل ذلك بتونس والرباط ، ففي هاته الحالة شوهد على سبيل التعيين تأثير كبار المعمرين الارضيين الذين كان الناطق الصاخب باسمهم هو السيد اوكونوريي ، ولاسيما نفوذ «الحزب الجزائري» بالمغرب الذي لم يقو الجنرال الذي هو نفسه وليد مدينة عنابة – على أن يسلم من الشعور به ، وعلى الاخص سلطة السيد بونيفاس وليد وهران ، ورئيس ناحية الدرا البيضاء ، المقتدر البالغ النشاط الذي كان يضمر للعاهل الشريف ضغينة يقظة ، لئن اختلفت موجباتها فهي على الاقل تضاهي البغضاء التي كان يذكي أوارها الكولونيل لكونت مدير الداخلية .

وسرعنا ما أعطى الجنرال – الذي كانت له هاته الحاشية وهاته المشورة – توجيها غريبا للمبادرات التي كانت هي مشاريعه في بداية مهمته بالرباط ، ان صدقنا مذكراته . واقتناعا بذلك تلزم تلاوة صفحات الكتاب التي

تلي مع ذلك عن كثب تلك التي استشهدنا بها اعلاه . فمن فصل الى فصل تنتقل من الاقتداء بليوطي الى الزيغ عنه ، ومن التحررية الى القمع ، فبعد ان كتب المقيم العام السابق انه يرى للسلطان الحق «المشروع» في ان «يبدو محبا لوطنه» ، قال واصفا القصر بأنه كان قبل مجيئه يتخذ «عادات مزعجة» عند ما كان سيدي محمد «يدشن مدارس قرآنية جديدة» تنطلق منها «مظاهرات جتوبية بالولاء للعاهل» .

وختم قائلا : «ولذلك بالذات منعتها...» بيد اننا نقرأ بعد صفحات أخرى أن الجنرال ـ تلطيفا لحدة التوتر القائم بين القصر والاقامة ، وبمناسبة زيارة السلطان لمراكش ـ «يسمح له بأن يدشن مسجدا هناك...» .

واذا تصورنا ان الامر كان يتعلق بعاهل «محمي» وبـ «صديق فرنسا» و ـ فوق ذلك ـ برئيس دولة مغربية مسلمة ، فلابد أن نحكم بان نظاما يلجأ الى مثل هاته الاساليب من الاحتجاز لاطاقة له بالصمود لازمة خطيرة . وقد اتفق للوالي السابق أن طرح على نفسه تساؤلات من هذا النوع عن الوطنيين : «ترى بأية وسائل تدنيسية متخللة بوعد أو بوعيد استطاعوا أن يضمنوا لانفسهم حلفا مع العرش ؟» . بأية معجزة اعتمد عاهل ـ حرم حتى من دوره التبختري ومن ممارسة اختصاصاته الدينية ممارسة عمومية ـ على الذين جاءوا يقترحون عليه استرداد السلطة ؟ بأية ظاهرة وثق رجل منزو ممن هب يعرض عليه الامل في استرجاع الحرية و ـ لربما ـ وسائلها ؟

غير أن العاهل الشريف لم يكن فقط يرى نفسه حبيس هذا القرار من السجن القاسي ، الذي كان يترك له في الواقع ـ وحسبما يقال ـ الوقت للتسلية وتضخيم ثروته ... فلقد استخدمت اساليب صريحة العداء في حق شخصه وسمعته . ولا يكاد يعنينا أن نعرف من كان في اواخر سنة 1947 مسؤولا عن توزيع مناشير باللغة العربية في الاوساط الشعبية المغربية كانت تزعم خاصة ان العاهل ليس ابنا لمولاي يوسف بل مغتصبا .

وعلى كل حال فالتحقيق الذي امر سيدي محمد باجرائه اتاح له ان يبرهن على أن موظفين من الاقامة العامة وضباطا فرنسيين كانوا متورطين في «قضية المناشير» هاته : وقد سنحت للعاهل الفرصة لكي يطالب برحيل الد اعدائه الكولونيل لكونت ـ الذي كانت لديه الامانة مؤسفة اعانت السلطان المكلوم على التسلح ضد رفقائه الفرنسيين .

لم يكن محمد بن يوسف يجد في ذلك انتهاكا لشخصه ولاسرته فقط ، ولكن أيضا مسا بالمقومات القانونية لسلطته وبالسيادة الشريفة . وبالرغم من التحذيرات التي قدمت للجنرال جوان فقد تحدث في شهر نونبر 1949 لما استقبل عضوا في اكاديمية العلوم الاستعمارية عن «السيادة المشتركة المغربية الفرنسية» فأتاحت للعاهل هاته العبارة ـ التي لم تكن مستندة على اي نص ، ولكنها كانت تعكس في الواقع ممارسة ثابتة ـ أن يطرح على البساط مجموع مشكلة الحماية التى كانت تطبيقها الموسع مؤديا الى هاته النتائج .

وريثما يولج العاهل الخنجر في عمق القضية كان يستخدم نوعا من حق الرفض الذي ظل سلاحه الاخير لعرقلة تطبيق نظام كان يريد زواله . لان الطابع الشريف كان ضروريا لصحة الظهائر ، او النصوص القانونية ، التي كانت الاقامة تضاعفها في هذا العهد من «الاصلاحات» . وهذا ما كان يدعى « الاضراب عن الظهائر» . ولابد أن نلاحظ أن سيدي محمد بالرغم من اهتمامه بمعارضة المقيم العام وتطور النظام نحو السيادة المشتركة ، قد ضرب ـ في هاته الاوقات من الازمة ـ حصارا على تدابير سليمة وأيضا على تطاولات الحامي التعسفية . تلك حرب عقيمة ولكنها آخر تظاهرة سلطة ضعيفة .

ـ 11 ـ

يمم محمد بن يوسف نظره الى باريس . فقد كان محاصرا بقصره بالرباط ، ومعزولا تقريبا عن جميع اصدقائه الوطنيين بمن فيهم اشد حكمة واعتدالا مثل محمد (فتحا) الزغاري الذي حرمت عليه الاقامة العامة ولوج القصر ، بعد أن كانت لوحت للعاهل بامكان تعيينه مديرا للديوان السلطاني . ولقد استدعاه لزيارة باريس السيد فانسان اوريول الذي كان يكن له التقدير اذ تعرف عليه أثناء رحلة قام بها للرباط قبل رئاسته . وقد أوضح العاهل انه لن يقتصر على مجرد سفر بروتوكولي ولكنه «سيعرض [المحادثات] حول قضايا سياسية [تهم المغرب]» (41) ، وهو ما قبلته وزارة الخارجية . وابحر سيدي محمد في الايام الاولى من شهر أكتوبر 1950 مصحوبا بأولاده واهله ومخزنه (42) وحاشيته .

بدأ السفر في احوال سيئة ، اذ ما كاد السلطان يصل الى مدينة بوردو حتى نشبت مظاهرة للطلاب الذين كان اغلبهم من الجزائريين ، ساخرين من العاهل أن قبل ضيافة فرنسا «العدوة الدائمة» والآخرون كانوا مغاربة هاتفين بملكهم ، ولكن ملحين عليه في المطالبة بالاستقلال .

وقد اعتقل البوليس هؤلاء وأولئك ، واسفرت المظاهرة عن عدد من الجرحى . وكان الجنرال جوان يسعى في نفس الوقت بباريس وبدون جدوى لكي يشاطره رأيه رئيس الجمهورية والسيد روبير شومان وزير الخارجية ، نقال المقيم العام باتا : «عليكم ان تختاروا بينـي وبيـن السلطان» . ولم يتبعه أحد في هذه الطريق .

وعن هاته المحادثات الفرنسية ـ المغربية خلف جاك دومين ـ صاحب المذكرات الواعية والشاهد المحظوظ ، لانه كان وقتئذ رئيس التشريفات برئاسة الجمهورية ـ عرضا دقيقا يلخص ـ بحق الاصداء المتلتطة آنذاك (43) . قال :

«كان الرئيس والحكومة قلقين عند ما وصل السلطان ذو المزاج الحانق والوجه المنطوي والجواب البارد الخشن على نخب الرئيس أوريول . وقد ظهر بشوشا متحدثا الى السيدين بليفن وشومان (44) . بيد أن الجنرال جوان كان غير بعيد من هناك يتحرك جزعا ، لان المقيم العام كان يعلم أن كلام السلطان وسكوته لم يكونا عطوفين عليه .

«جرت محادثة رسمية يوم 11 أكتوبر . وفي هذه المناسبة كان الجنرال جوان قد الهب قبل ذلك نيرانا لاجدوى منها . اذ ظن انه كانت للسيد أوريول رغبة في الحديث منفردا مع سيدي محمد بن يوسف، فلاحظ المقيم العام ـ في صواب ـ أن له الحق بوصفه وزير المخزن في الشؤون الخارجية أن يشارك في كل محادثة لها صلة بالعلاقات بين المغرب وفرنسا . وأكثر من الالحاح كما لو كان يخشى أن يربط اتصال شخصي بين السيد أوريول والسلطان . ومن ثمة كان تضايق الرئيس وتهيج اعصاب المقيم العام والجو الكامد الذي بدا فيه المقام الرسمي .

«دارت محادثة يوم 11 اكتوبر دون خشونة . وقد اندهش الوزراء لما سمعوا أن السلطان يقترح اصلاحات معقولة لا تفترض في الظاهر ادخال تحويرات مباغتة على نظام الحماية التي لم ينطق احد بلفظتها ، والحق يقال . (وقد صرح الجنرال جوان في نفس المساء امامنا : «لم يخرج السلطان عن معاهدة الحماية...») .

«لكن المذكرة التي سلمها العاهل الى الحكومة في نفس المساء كانت تعبر عن رغبته في مراجعة العلاقات الفرنسية المغربية على العموم . ولم تستعمل لفظة «الاستقلال» ، ولكن كانت للمجموع رنة مبهمة مزخرفة ، بحيث يجوز للقارىء قليل الدراية بأساليب الكتابة في القصور العربية الاسلامية أن يجد في ذلك اعتدالا ليس فيه ما ينم عن نفاذ صبر . لكن الكي دورسي لم يكن يخلو اذا ذاك من اختصاصيين حاذقين في استجلاء الضمائر...» .

ولاجل ذلك شعر السلطان انه لم يفهم مراده عمدا لما قرأ يوم 31 أكتوبر جواب الحكومة الفرنسية عن اقتراحاته . فلم يكن فيه الا الحديث عن تنظيمات ثانوية لها صلة بالحق النقابي وقانون الصحافة وممارسة القضاء . ومهما كان مطلب السلطان «مغلفا» ، فقد كان من السخرية أن يرد عليه بهاته الطريقة . ومن الغد انهم سيدي محمد ـ بمذكرة ثانية نشرت في فاتح نونبر ، وهاته المرة بكامل الوضوح ـ أن «اصلاحا بنيويا يضع حدا لنظام الحماية لكفيل وحده بان يعطي للعلاقات المغربية الفرنسية أمتن أساس وأسلمه...» (45) .

ورجع السلطان وحاشيته الى الرباط يوم 5 نونبر خاوي الوفاض (46) . والواقع أن البعض كان متظاهرا بعدم سماعهم (47) . وأيا كان توتر علاقات الجنرال جوان والسيدين أوريول وروبير شومان آنذاك ، فلم تطرح مسألة عزل المقيم العام . كانت الرحلة فاشلة ، وعما قريب سيفتتح طيلة خمسة أشهر عهد من التوتر أخطر من توتر سنة 1947 . لكن لابد من الاشارة الى أن العاهل كان يرافقه في سفر العودة الى مرسيليا باسم الحكومة رجل جذبه بادىء الامر وسيلتقي به في أحلك الاوقات : أنطوان بينـي .

ومع أن السلطان في خطاب العرش الذي القاه يوم 18 نونبر 1950 قد اشاد بـ «الحكم الديموقراطي» (48) الذي كان نقدا غير مباشر ـ لكن أساسيا ـ لوضعية المغرب ، فلم تنفجر العاصفة في البداية في العلاقات بين القصر والاقامة ولكن في حظيرة مجلس شوري الحكومة ، هذا النوع من البرلمان المصغر المتألف من قسمين ، واحد فرنسي وآخر مغربي اختار الوطنيون أن يمثلوا فيه منذ 1948 . فقد كان في عضويته أحد عشر مناضلا أو عاطفا على حزب الاستقلال يمثلون خاصة غرفتي التجارة بفاس والدار البيضاء . لم يكن هذا المجلس متمتعا بأية سلطة تشريعية ، وليس المقيم العام ولا المديرون الفرنسيون ولا الوزراء بمسؤولين امامه . غير أن التقارير كانت تقدم اليه . ومن المناقشات التي كانت تدور كان يعرف «نبض» تفكير الاوساط المسيرة من فرنسية ومغربية .

وهكذا في دورة دجنبر لمجلس شوري الحكومة انتقد كثير من المقررين المغاربة انتقادا مرا ادارة الحماية . وقد فتح احمد اليزيدي ـ الضابط السابق بالجيش الفرنسي

وشقيق احد مؤسسي حزب الاستقلال ــ النار ، مخلفا الذعر في أوساط الاقامة التي انزعجت أكثر من ذلك مرة اخرى لما اطلعت على نص التدخل الذي أعده السيد الغزاوي احد أعيان حزب الاستقلال وأحد كبار المقربين الى القصر والذي كان يسمح له بالدخول اليه بوصفه رجل أعمال العاهل .وكان التدخل شديد القدع أيضا . وقد بلغت مقتطفات منه الى الجنرال جوان . وماكاد المندوب الوطني يشرع في تلاوة كلمته حتى خاطبه المقيم العام رئيس المجلس : «لقد تركت السيد اليزيدي يتكلم ليظهر الى أي مدى يمكن أن تبلغه الروح الحزبية ، واليوم يريد السيد الغزاوي أن يسب فرنسا مرة أخرى . [انكم تجددون السب في تقريركم . وهو خطير وأنا أعلمه . ولا اسمح لكم بتلاوته لان الامر قد قضي قبلا ، بسبب الاشهار الذي أوليتموه اياه ، ولكنكم برهنتم عن قوة الحقد الدفين فيكم] فليس لكم مقام في هاته القاعة . لا ، أيها السيد الغزاوي ، لان [في جميع مجالس العالم] حدودا للوقاحة والتحريض . فتتفضلوا اذن بالخروج !» (49) .

ولم يجد ممثل الغرفة التجارية الفاسية وأصدقاؤه السياسيون العشرة مناصا من مغادرة القاعة والذهاب رأسا الى القصر الملكي حيث استقبلهم السلطان على الفور استقبالا رسميا .

وبواسطة هذا اليوم «18 من شهر بروميير الوهمي» (50) انبعث اذن الخلاف بين الجنرال والملك . لكن حادثا طارئا جديدا سيوسع من شقته ويزيد من خطورته . اذ من المعلوم أنه منذ قرابة ثلاثين سنة كانت السياسة الفرنسية تعتمد في الجنوب على باشا مراكش الذي تركت له في الواقع نوعا من الحكم الذاتي الاداري والمالي لم يستطع العاهل الارتياح اليه . فبعد أن استند سيدي محمد ــ اضعافا لنفوذ الصدر الاعظم ــ على التهامي الكلاوي ــ الذي كان حليفا له بالمصاهرة ــ ركز السلطان عبقريته الصابرة لنسف نفوذ الاقطاعي الكبير بالحوز ولبسط سيادة الاسرة الملكية الحقيقية في اتجاه الجنوب . وكانت فروع حزب الاستقلال المتغلغلة بناحية مراكش افضل معين في هذا الاجراء الملكي بالرغم من مطاردة الباشا اياها .ولم يفه الباشا الكلاوي ــ الذي استقبل في [21] دجنبر بالقصر الملكي خلال حفلة الهدية ــ أمام السلطان بمحضر كافة جموع المعيدين ، بهاته العبارة حسبما ، قيل : «لست سلطان المغرب ، وانما أنت سلطان حزب الاستقلال الشيوعي الملحد ! وانك لتقود الايالة الى الكارثة (15) ، لا لانه كان مدفوعا من الاقامة العامة ضد السلطان فقط ولكن ايضا للدفاع عن سلامة اقطاعته . وبمجرد ما أخرج الحاج التهامي الكلاوي وطلب منه أن لا يعود للظهور مرة أخرى بالقصر (52) عادت الى ذهنه واضحة ذكرى 1907 لما كان المدني أخوه الاكبر معينا لمولاي عبد الحفيظ على خلع مولاي عبد العزيز ::: وسنرى أن ذلك لم يكن مجرد احلام من مثل هذا الرجل . كان الكلاوي سلطانا آخر في مغرب سنوات 1950 وزعيما حقيقيا ومالكا لثورة طائلة وذا أنصار في الاوساط التقليدية بالجبال وشديد الاعتصام بالسلطة الفرنسية ، وكان قبل ذلك حليفا للسيد عبد الحي شيخ الطريقة الكتانية .

وهكذا كانت تشحن من الجهتين أقطاب التوتر . ولما كان المقيم العام واثقا آنذاك من تأييد اقطاعيي الجبال الكبار الذين شرع باشا مراكش يجمعهم مرة أخرى ، ظن أن بامكانه الانتقال الى شن الهجوم وبما أن السيد بليفن رئيس الحكومة دعا الجنرال ليرافقه في بداية 1951 الى واشنطن حيث كان من المقرر اجراء محادثات عسكرية هامة ، فقد أراد أن يتخلص منه قبل سفره . ففي 26 من يناير ، مثل بالقصر الملكي ملتمسا من السلطان أن يتنصل من حزب الاستقلال تنصلا صريحا وعموميا .ولما رفض العاهل رفضا باتا قال له ممثل فرنسا ــ ان صدقنا ما رواه الصحافي الانجليزي روم لاندو ، مؤتمن السلطان على أسراره ــ هاته العبارات : «[جوابكم مرفوض ، فاما أن تتبرأوا [علانية] من حزب الاستقلال واما أن تتنازلوا عن العرش ، والا خلعتكم بنفسي . اني ذاهب الآن الى واشطن ، ولكم الوقت لتتأملوا ما طلبته منكم [آنفا] ، وسنرى عند عودتي ما نحن فاعلون» (53) .

وعاد المقيم العام يوم 10 يبراير من الولايات المتحدة بعد أن عرج على باريس مدة قصيرة أخرى ، أجرى خلالها محادثات متعددة طويلة في شأن المغرب بعد أن شعر بمعارضات له وأوعز الى الصحافة أن تتحدث عن خلع السلطان وكأنه قضية عادية . وقد طلب يوم 12 يبراير مقابلة العاهل وحينئذ أنذره بعزل أكثر وزرائه تأييدا الحزب الاستقلال ولاسيما السيد أحمد بركاش [وزير الاحباس] . فقبل سيدي محمد الانفصال عن هاته الشخصية أو تلك دون ادانة الوطنية . ولقد أوفد المقيم العام لديه مستشار الحكومة الشريفة السيد كلوزيل للمطالبة بحل الديوان السلطاني وبطبع ظهائر جديدة وبتعيين عدة شخصيات زكتهم فرنسا في شتى مناصب القيادة وكذلك ــ ومن جديد ــ بالتبرأ من حزب الاستقلال . وللحين جمع محمد بن يوسف وزراءه ومستشاريه وحرر بمعونتهم بيانا يمتدح فيه عمل فرنسا ويمتنع من فكرة التنصل من طائفة من رعاياه «بسبب حبهم لوطنهم»

وحينئذ استدعى الجنرال جوان الى الاقامة اعضاء المخزن واهم الاعيان المؤيدين للسلطان وقال لهم : [« ان قوات قبائلية بدات تحركاتها للنزول الى الرباط ان هم تمادوا في مساندة السلطان ورفض ادانة حزب الاستقلال . واضاف للوزراء المجللين بالبياض والذين واجهوه بجبهة موحدة من الصمت: «عندئذ سوف تلجأون الى لطلب حمايتي . ان الذي يجب علينا حمايته أيها السادة ــ وقد لا تصدقون ــ هو شخص السلطان ، وقد اوضحت له ذلك] (54) . ولا يبدو ان هذا التحذير خلف اثرا اكثر من سابقه ، على الرغم من انه كان شائعا أن فرسان القبائل المشاغبة قد استدعاها قبلا المراقبون المدنيون والقواد .

وفي 21 يبراير وجه سيدي محمد الى رئيس الجمهورية نداء طالبا تحكيمه في النزاع الذي بينه وبين الجنرال . ولكن في نفس الوقت بعث المقيم العام مندوبه العام السيد ده بليسون ليخطر الحكومة الفرنسية بانه لن يقبل تدخلا من هذا القبيل ، لان التحكيم الوحيد الممكن في هذا الموضوع هو التحكيم الذي يباشره هو ، الفونس جوان ، بين السلطان وحزب الاستقلال من جهة ، وبين الكلاوي والقبائل من جهة أخرى .

وبعد يومين عاد مبعوث المقيم العام الى الرباط حاملا خطابا من السيد فانسان أوريول بلغه الى العاهل يوم 25 يبراير . فقد كان رئيس الجمهورية مخيبا لآخر آمال ضيفه في أكتوبر ، مشيرا على محمد بن يوسف أن يخضع بدون قيد ولا شرط .

ولم يكن من حديث خارج القصر الا عن حركة القبائل والاستعدادات لنفي العاهل واحتمال استدعاء اخيه مولاي ادريس ابن عمه مولاي [محمد بن] عرفة ليخلفه .

وقد روى السيد لاندو ، بتاثر ورزانة ، قصة نهاية هذا اليوم المأسوي ناقلا اياها ــ بداهة ــ عن لسان سيدي محمد نفسه (55) .

[«وفي الساعة السادسة من مساء ذلك اليوم ارسلت الاقامة العامة في طلب السي المعمري رئيس البروتوكول الملكي ، وهو جزائري الاصل متقدم في السن ذو انف اقنى ووجه نحيف ، كانت تثق فيه اكثر من اي شخص آخر مقرب للسلطان ، وكان قد تلقى قبل بضعة اسابيع وسام الشرف من الدرجة العليا ، وسلم لائحة بشروط الجنرال جوان يدعو رفض السلطان التوقيع عليها ــ في ظرف ساعتين ــ الى عزله عن العرش . وبعد ساعتين وصل السيد كلوزيل الى القصر يرافقه ضباط عسكريون ، متخذا بذلك موقفا عدوانيا . واستقبله العاهل ، بينما ظل الضباط في قاعة مجاورة . كان يبدو على محمد الخامس الهدوء ورباطة الجاش ، حتى ان شخصا غير مطلع على الاحداث لم يكن ليلاحظ الارهاق الذي عانى منه بعد ايام متوالية من القلق والسهر . وكان السيد كلوزيل يعرف السلطان جيدا فلاحظ اغورار عينيه وشحوب وجهه . ولئن كانت هذه المقابلة المفجعة قد ضايقت السلطان ، فلان الرسول الذي اختير للمهمة هو السيد كلوزيل ، مستشاره الوسيم البشوش الذي تمتع دائما بعطفه والذي تعود الظهور بمظهر لائق ، ولم يغفل ابدا قواعد حسن السلوك ، لم يكن استعماريا وانما كان رجلا نبيلا وديبلوماسيا محترفا لم يفقد يوما اتزانه . ومد اليه السلطان مستند الجنرال جوان الذي صار من الآن يحمل توقيعه ، وشرح له في بضع كلمات أنه وقع الورقة لمنع سفك الدماء وانه يعتبر المستند غير شرعي لانه وقع تحت الضغط»] .

وفي نفس الوقت نشر على العموم نداء الصدر الاعظم الذي يتبرأ فيه من «اساليب بعض الاحزاب» ، وهو ماترجمته مجموع الصحافة الفرنسية بالتنديد بحزب معين اي حزب الاستقلال ، ولما لم يوقع محمد بن يوسف بنفسه شيئا ، ولما لم يقبل أن يسمح بالتنديد الا بالاساليب دون أن يوضح أساليب حركة معينة ، فقد توفق في تجنب ادانة حزب الاستقلال التي طالما كان يراد انتزاعها منه . ومع ذلك كانت هزيمته ثقيلة ، وحصل في الواقع التفريق بين العرش والوطنيين ، مثلما حدث غداة اضطرابات يناير 1944 أو خطاب طنجة سنة 1947 .

لكن التسليم هو غير الاستسلام . فقد مهر في البرهنة عليه لما اعلم الرأي العام العالمي انه لم يخضع الا مكرها ، وأن وثيقة 25 يبراير لا تعبر عن رايه مطلقا . وبعد عدة اسابيع حل بالرباط محمود عزمي المبعوث الخاص لجريدة «الاهرام» وأعظم صحافيي الشرق الاوسط جدية وأشهرهم ، ليلتقط من فمه هذا التصريح : (56) .

[«وقعت على بروتوكول 25 يبراير 1951 على اثر التهديدات المعبر عنها خلال المفاوضات بين القصر والاقامة من طرف بعض الشخصيات الرسمية في الاقامة العامة وبواسطة وزير القصور الملكية والبرتوكول ، ونتيجة لتحركات عدد من القبائل من جهات مختلفة كانت تجهل السبب الحقيقي لتحركها والتي عسكرت في أبواب فاس والرباط وسلا . وتحاشيا للنتائج التي كان سيؤدي اليها ذلك ، اضطررت للتوقيع»] .

الأرشيف الخاص

تغلب الجنرال جوان ولكنه لم يكن بالرجل الذي ينخدع . فقد كان يدرك الى اي مدى كان انتصاره ناقصا وعابرا . وكان يرى خاصة انه كان ظفرا غالي الثمن ، لانه لمادفع ـ هكذا ـ باللعبة الى حدود القطيعة فقد كان بذلك قد دول القضية المغربية من جهة ـ لان تهديداته ومقاومة السلطان اخطرت الراي العام العالمي ـ واثار بالمملكة الشريفة هيجانا عميقا من شانه ان ينعكس على فرنسا ان عاجلا او آجلا ، فهل كان ـ من جهة اخرى ـ يجهل ان لعملية برمتها كانت هي التنكر نفسه لعمل ليوطي وتعاليمه ومناقضتها مناقضة قطعية ؟ وكان تاليب الاقطاعيين والقبائل البربرية على الدولة العلوية المركزية وتعبئة الاوساط التقليدية والجبلية على المثقفين والحضريين معا تماما عكس سياسة المارشال الشيخ . وقد اتفق لبعض الملاحظين النادرين ان قالوا ذلك ولبعض الصحافة ان طبعته (37) .

رضي الجنرال جوان أن يغادر المغرب في شهر شتنبر الموالي لما عين قائدا اعلى لقوات حلف الاطلسي بوسط اوربا ، وهو منصب كان عرض عليه سابقا برلمان في البداية . فهل كان اذن شاعرا في دخلية الملك بشله ؟ لعلنا قد لانحكم بذلك عندما نقرأ الرسالة التي بعث بها الى الحكومة قبل ان يتخلى عن ولايته الكبرى بالرباط وعلينا أن نعتبر ان موقعه كان بالفعل قويا لما كتب عن ذهابه المقبل عن المغرب :

«الضربة ستكون قاسية على الاغلبية الساحقة من الشعب المغربي ... فاذا لم تعط له اية ضمانة ، نستقبل على تقلبات في السرائر لن تكون اطلاقا مفيدة للقضية الفرنسية ... ولا أجد الا وسيلة لاحباط هاته الحركة الا وهي ان اقل الحكومة بنفسي على اسم خاص ، وان يذاع في كل مكان انه سيكون المتهم لسياستي» .

ذلك تطلب استثنائي ارتضته حكومة السيد [هنري] كوي وهكذا عين المقيم الجديد .

ـ يتبع ـ

الهوامش

• باحث بمديرية الوثائق الملكية بالرباط .

27) كما اذن لمحمد بن الحسن الوزاني والحاج احمد بلا فريج بالرجوع من منفاهما بناحية ليتزز للاول ، ومن جزيرة كورسيكا للثاني ـ نقلا عن «الحركات...» ص: 283 : وفي نفس الوقت افرج عن محمد بن عبد الكريم الخطابي من منفاه بجزيرة لاريونيون بالمحيط الهندي بعد 21 سنة من الابعاد ، ولكنه نزل بمصر لاجئا (المعرب) .

28) علال الفاسي «الحركات...» من ص. 295 الى 297 حدد موقعهاته الاصطدامات في حي ابن مسك ايضا ورفع عدد الضحايا الى الفين وجعل مدة العدوان عشر ساعة (المعرب) .

29) «ثورة بالمعرب» ص. 204 .

30) «افريقيا الشمالية الزاحفة» ص. 363 .

31) اورد علال الفاسي في «الحركات...» ص. 305 نص الكلمة التي صرح بها السلطان لممثل فرنسا : «يسرني وانا بهاته المدينة المغربية حيث تمثل هنا جميع هذه الدول الصديقة ان اذكر بالصداقة الفرنسية المغربية التي تجلت في احرج الظروف . وان المغرب الذي شارك في الحرب يريد ان ينال نصيبه من السلم ، وذلك بالتمتع بحقوقه التي يطمع اليها والتي سيحصل عليها بفضل صداقته مع فرنسا وكان ذلك بعد استقبال ممثلي الدول الاخرى ، (المعرب) .

32) اقتبست الجمل التي بين معقوفتين من تاليف المرحوم علال الفاسي : «الحركات...» ص. 306 ، (المعرب) .

33) اي مقر المجلس الوطني الفرنسي (المعرب) .

34) عن روم لاندو «سلطان المغرب» :

35) سانت ارنو جنرال فرنسي (1798ـ1854) امتاز بالانقلاب الذي دبره بالجزائر سنة 1851 وبقهره لروسيا سنة 1854 (المعرب) .

36) كاسطون ده كاليفي (1830ـ1909) جنرال فرنسي اشتهر في حرب 1870 ، وكان سنة 1900 وزيرا للحرب (المعرب) .

37) نسبة الى اهل حوض البحر الابيض المتوسط (المعرب) .

38) من منشورات دار بلون .

39) هو الاسم السابق لمدينة القنيطرة (المعرب) .

40) لوي ده روفروا دوق ده سان سيمون (1675ـ1755) كاتب فرنسي وصف في مذكراتـه حيـاة القصـور الملكيـة (المعرب) .

41) ما بين المعقوفات مأخوذ من ص. 321 من «افريقيا الشمالية الزاحفة» لشارل اندري جوليان ـ الطبعة الثالثة (المعرب) .

42) اي الحكومـة .

43) جاك دومين في كتابـه المسمى «كي دروسيـه» ، طبعة جوليار ص. 528 ـ 529 ـ 531 .

44) كان الاول وقتـه رئيس الحكومـة والآخر وزيـر الخارجيـة .

45) شارل اندري جوليان : «افريقيا الشمالية الزاحفة» ص. 375 .

46) عن جو السفر تنبغي قراءة ملاحظات جاك دومين في كتابه المشار اليه أعلاه ، فقد بين بعد محادثة مع العاهـل وابنــه : «لقـد بقينا حول الجنـرال بين فرنسيين. ولقد انفجر المترددون على الرباط في نكت محلية تكشف عن استخفافهم انكامن بكل مغربي . وكنت اشعر اني بعيد عن حلم ليوطي وقريب من شخط المخزن . وهكذا كنا نتخبط في سوء التفاهم» .

47) مع أن اختصاصيين خانقين دوقا ناقوس الخطـر آنذاك مثل الجنرال كاترو الذي قال في مقال بجريدة «الفيغارو» ان المغرب تطور كثيرا منذ 1912» .

48) جـاءت العبـارة هكذا في خطـاب العـرش نقلا عن منشورات حزب الاستقلال بعنوان : «المغرب قبـل الحمايـة ـ على عهد الحمايـة ـ افلاس الحمايـة» ص.168 ـ (نسخة مرقونة) ، «ولم يغب عنا لحظة واحدة ان افضل حكم ينبغي ان تعيش في ظله بلاد تتمتع بسيادتها وتمارس شؤونها بنفسها هو الحكم الديمقراطي الذي تقوم عليه الدول المعاصرة...» . اما عن محادثاته بباريس فقد قال انه لبى الدعوة ليسعى «مع أولي الحل والعقد من رجـال الدولـة الفرنسية في الوصول معهم الى الحل الذي يرضي الرغائب ويحقق المطامح . ولم يكن قط هدفنا من المحادثات السياسيـة التي اجريناها بفرنسا ان نظفر بتقوية سلطتنا لغاية شخصية ، وانما قصدنا بمساعينا وجهودنا صالح البلاد ورقيها وتقدمها... ورغبنا في ان تبنى علاقات المغرب بفرنسا على اسس جديد ::: لاننا مقتنعون بأن الاسـاس الذي ترتكز عليه العلاقات بين الدول يجب ان يجري على سنـة الكون ويساير تطور الاحوال ويراعي تبـدل الظروف...» (المعرب) .

49) اتممت بين معقوفتين بعض ما لم يرد عند مؤلف هذا الكتاب الذي اعربه ، وقد نقلته ثم عربته من «افريقيا الشمالية الزاحفة» لشارل اندري جوليان ص. 323 (الطبعة الثالثـة) الذي اوضح ان لحمـد اليزيدي تدخل يوم 6 دجنبر وأن الزيزي ومحمـد عمور القيا كلمتهما يومي 8 و 9 في هذا المعنـى الانتقادي ، بينما كان من المقرر ان يلقي الغزلوي تقريره يوم 12 منه (المعرب) .

50) هو الشهر الثاني في روزنامة الثورة الفرنسية ، وكان قديما يبتدأ من 23 اكتوبـر وينتهي في 21 نونبـر (المعرب) .

51) شارل اندري جوليان : «افريقيا الشمالية الزاحفة» ص. 377 (المؤلف) وما بين معقوفات مأخوذ من الاصل (المعرب) .

52) ناخذ من بيان حقيقـة للصدارة العظمى مؤرخ في 25 ربيع الاول 1370 الموافق لـ 4 ينايـر 1951 المقتطفات التالية نقلا عن «المغرب قبل الحماية...» ص. 152 ، من منشورات حزب الاستقـلال :
«اذاعت بعض الصحف رواية خاطئة عن الاسباب التي دعت صاحب الجلالـة ايده الله الى مؤاخذة باشا مراكش يوم حضوره بالقصر العامر بمناسبة عيد المولد النبوي الاخير .
«ان الحادث الذي بالغت الصحافة في عرضه ووصفه بخلاف بين صاحب الجلالة والباشا المذكور ليست له اية صبغة سياسية ، والواقع ان الامر لايعدو عتابا مولويا موجها الى احد ولاته .
«وغير صحيـح ان المساعي التي قام بها باشـا مراكش لدى صاحب الجلالة كانت ترمي حسب زعم تلك الصحافة الى اطلاع جنابه الشريف على ما يساور دوائر متمسكة بالمبادىء الدينية والتقاليد من قلق مزعوم لتلك الدوائر التي لاصفـة للباشا تخوله الكلام بالنيابة عنها والاعراب عن آرائها ، وانما كانت تهدف تلك المساعي الى حرمان سكان عمالته من حق رفع ظلاماتهم الى القصر العامر...
«فلفت صاحب الجلالة ـ نصره الله ـ نظره الى انه لا يمكن بوجه من الوجوه أن تحرم طائفة من رعاياه مما جرت به العادة من السماح لهم برفع مظالمهم الى جنابه العالي بالله...

ولما تمادى الباشا على المطالبة بما طالب به من غير تبصر ، واكد شكواه بعبارة لاتخلو من وقاحة ، امره صاحب الجلالة بالانصراف ، وابلغ اليه بواسطة وزيره الصدر الاعظم ان لا يعود الى القصر الملكي حتى يصدر اليه الامر بذلك...» (المعرب) .

53) روم لاندو : «سلطان المغرب» ص. 89 (المؤلف) و ص. 78 من «محمد الخامس» تعريب ليلى بوزيد . وقد زدت بين معقوفات ما لم يذكره مؤلف كتابنا هذا (المعرب) .

54) روم لاندو في كتابه المشار اليه ص. 95 (المؤلف) .

ومابين معقوفتين نقلته من «محمد الخامس» ص. 82 ، وكان اليوم هو 20 يبراير (المعرب) .

55) روم لاندو : «سلطان المغرب» (المؤلف) وسياتي بين معقوفتين نص الترجمة من كتاب «محمد الخامس» ص.84 (المعرب) .

56) روم لاندو «سلطان المعرب» (المؤلف) ، وسياتي بين معقوفتين النص الكامل لماورد في كتاب «محمد الخامس» ص. 94 (المعرب) .

57) انظر خاصة جريدتي «طوب» و «كومبا» .

كركوري لازاريف

تعريب : محمد الامين البزاز
عبد العزيز التمسماني خلوق

الاقطاعات العقارية في المغرب
مساهمة في دراسة تكوين الممتلكات العقارية في البوادي المغربية

(تابع)

3) الاقطاعات الفائدة الشرفاء والزوايا

ادى قيام الاسرة السعدية بالفعل الى تحطيم بنى المغرب الوسيطي التي ما انفكت تنحل منذ العهد الوطاسي ، وبدل النموذج الخلدوني للدولة ، حل نموذج تنظيمي جديد للتراتب الاجتماعي .

لقد تميز القرن الخامس عشر بازمات متعددة : بالصراعات القبلية من اجل السيطرة على السهول ، وبعدم استقرار السلطة التي كانت محل نزاع بين الاسر المخزنية الكبرى وبالازمة الاقتصادية التي حدثت في وقت تباطأت فيه المبادلات التجارية تباطؤا كبيرا ، وبالازمة الخارجية التي تطابقت مع الانحسار الاسباني والتسرب البرتغالي شمال البلاد (32) .

ازاء هذه الازمات ، اتخذت ردود الفعل اساسا شكل حركة دينية واسعة . وكان من شان انتشار الحركة الجزولية ، والدعوة الى الجهاد ضد البرتغاليين ، ان ساعد على قيام الزوايا التي تنشر التعليم الصوفي ، وعلى بروز نفوذ الصلحاء الذين بوسعهم ادعاء نسب شريف .

اصبح اولهم ، وهو من اصل ادريسي ، اماما على المغرب لبضع سنوات (1465–71) . الا ان دعائم حكم الشرفاء لم تتوطد الا في بداية القرن التالي مع الاسرة السعدية . وقد كرس قيام هذه الاسرة افول نجم القوى القبلية التي تداولت الحكم بالتناوب في القرون الوسطى حسب الدورة التي وصفها ابن خلدون . وحلت محل سلطة القبائل الكبرى ، سلطة ذات جوهر ديني ، متمثلة في الزوايا والمرابطين واسر الشرفاء . هذه الاقلية ، التي كانت مصالحها الشخصية بالغة التضارب ـ كما تظهر ذلك الصراعات بين الزوايا والاسرتين السعدية والعلوية ـ شكلت ارستقراطية تيوقراطية ، بقي دورها مهيمنا الى القرن العشرين . واصبحت امتيازاتها وكذلك نفوذها وراثيا ، كما يدل على ذلك على الخصوص تفويت البركة ـ السلطة الصوفية التي يتمتع بها زعيم الزاوية ـ كما اصبح الدور الذي تلعبه زمنيا اكثر منه دينيا .

ان المكانة التي احتلتها هذه القوى في المنظومة القبلية لذات دلالة على نفوذها ، وعلى نوع من التفكك في القيادات الكبرى للمغرب الوسيطي . وبالفعل ، اصبح المرابطون والشرفاء يلعبون دور الحكم في العلاقات بين القبائل ، او بين القبائل والسلطة المركزية ، وكانت زواياهم تنتصب بالتالي على مفاصل القبائل القوية . ومقابل وساطتهم في الصراعات ، واخذ الثار ، وحرية التجارة في الاسواق ، كانوا يحصلون على ضريبة «الزيارة» التي تجبى غداة جولاتهم المثمرة ، والتي كثيرا ما تقدم كذلك الى الزاوية .

يظهر مثال زاوية احنصال في القرن 19 وحتى في بداية القرن 20 كيف ان المرابطين الحنصاليين ــ الكوراس ــ كانوا يضمنون التوازن بين القبائل الكبرى ، قبائل آيت عطا وآيت يافلمان ، وآيت سخروشن ، في منطقة تعد بلاشك من اكثر مناطق المغرب انعزالا عن السلطة المركزية ، وحيث يمكن للمنظومة القبلية ان تذكرنا بالقبيلة «الخلدونية» (35) .

تأثرت اذن السياسة الداخلية في عهد السعديين ، ثم في عهد العلويين ، الى حد كبير ، بموقف الزوايا الكبرى واسر الشرفاء . ففي العهد السعدي هناك المرابط العياشي الذي مارس نفوذه في سهول المغرب الشمالية ، والزاوية الدلائية في تادلا ، وابو محلي وابو حسون في جنوب المغرب ، وفي العهد العلوي هناك الزوايا الكبرى ، خاصة الدرقاوية ، وشرفاء جبل العلم الادارسة ، والوزانيون ، والناصريون ، الخ ..

ذلك هو السياق الذي اتجهت في اطاره سياسة الاقطاعات . فبينما ادى اعادة التنظيم الجبائي ، وتأسيس حامية من الكيش الى اختفاء الزعماء المحليين الذين كانوا يتقاسمون الاقاليم على شكل اقطاعات ضريبية كبيرة ، كان على السلطة بالمقابل ان تحسب حسابها للمتصوفة والشرفاء الذين اقتطعوا محليا مناطق نفوذ . اتسمت سياستها في الغالب بالعنف والقوة ، لكن بالمرونة ايضا . فقد حاولت السلطة المركزية اصطناع القوى الدينية المحلية عن طريق الاعتراف لها بنفوذها الواقعي . وصل هذا الاعتراف حتى الى الانعام عليها بظهير يفوضها السيادة التي كان السلطان يمارسها بوصفه زعيما دينيا . وبذلك حل المتصوفة والشرفاء محل السلطان في ادارة ارض النايبة ، وتوارث الانتفاع بها ، وجباية الضرائب الدينية ، وممارسة سلطة على الافراد «المسلمين» لهم . وكان هذا النظام مصدرا لعدد كبير من الممتلكات الخاصة التي تميزت بها بعض المناطق من المغرب الشمالي الغربي في بداية القرن العشرين .

يساعدنا مثال القناطرة في منطقة القصر الكبير ، على ان نتتبع بشكل واضح سياق هذا التطور ، وذلك بفضل مجموعة من الظهائر الخاصة بهم ، والتي تم العثور عليها وترجمتها سنة 1904 (36) .

لعبت زاوية القناطرة دورا هاما في حركة الجهاد التي قامت ضد غزو البرتغاليين بشمال البلاد . ونظرا لبلائهم البلاء الحسن في معركة الملوك الثلاثة الشهيرة (1578) ، حظي زعماء الزاوية على ظهير خصهم بامتيازات ضريبية وعقارية ، يمكننا ان نتعرف على طبيعة هذه الامتيازات من خلال الظهير الاول من المجموعة ، الذي جدد فيه السلطان المنصور السعدي لزعيم الزاوية سنة 1586 ، الامتيازات الممنوحة لها منذ بضع سنوات . تتعلق هذه الامتيازات بدخل الضرائب الدينية ، وباقتطاع المنتوج الفلاحي للارض ، وكذلك باحترام عادات الزاوية .

« ... والزكوات والاعشار تدفع لزاويته .. ولا تخرق عليه عادة .. وكذلك الارض التي له قرب وادي اوواو وبو عرشة . وكذلك الاراضي المعروفة لديه في القصر .. صائرها عليه ، ولكنه يغتل بغلة الجنان والبساتين . ويترك له النظر في مباشرة جميع هذه الاراضي ، ولا يطالب بوظيف ولا يكلف اي تكليف .. وقد انعمنا عليه بهذا لما عرف عنه من مواظبة على العدل والدين » .

ان هذا النص لذو دلالة كبيرة ، وهو يبرز بوضوح التحول الكبير الذي عرفه المغرب منذ صعود الاسرة السعدية . فقد تمخضت الازمة الصوفية والشريفية عن ظهور ارستقراطية جديدة ، ذات جوهر ديني ، تلك الاستقراطية التي حلت ، فيما يخص امتياز الاقطاعات ، محل الرؤساء العسكريين المنتفعين بالاقطاعات الجبائية والملزمين بالخدمة العسكرية . وبالفعل ، فقد آلت الضريبة الى السلطة المركزية التي كان بمقدورها ان تعفي منها البعض . حقا ، كان الظهير يقطع العشور والزكاة ، الا ان هذه ضرائب دينية يفوض الامام جبايتها لزاوية تنشر الايمان . اخيرا ، وبعكس الاستقراطية العسكرية المرينية التي استمدت مواردها من جباية الضريبة في نطاق اقطاعاتها ، فان الاستقراطية الجديدة اعتمدت ، بالاضافة الى توظيفها نفوذها الديني ، على مراقبة مباشرة للمنتوج الفلاحي ، وعلى حيازة الارض . وفضلا عن ذلك ، فان الظهير يتسم بالغموض فيما يتعلق بطبيعة الملكية . ففي نفس الوقت الذي يعترف فيه بان الزاوية تمتلك الارض ، فانه يثبت الانتفاع ، مما يدل على ان الارض انما اقطعت على سبيل الامتياز .

في سنة 1673 جدد ظهير جديد ، مؤشر هو الآخر بطابع مولاي اسماعيل ، الامتيازات التي انعمت بها الاسر السابقة على زاوية القناطرة . اقر هذا الظهير للقناطرة بصفة خاصة على حقوقهم السابقة ، وعلى سيرتهم ، وكذلك على حق جباية الضرائب الدينية لصالح الزاوية . كما اوقف الظهير على الزاوية عددا من

الاراضي وكذلك «عزائب الوشر» . ويشكل هذا التحديد الاخير حدثا مستجدا : فمنذئذ اصبح ثمة عزيب يلحق بالارض ، وهو منشاة ، دشرة ، او جزء من القرية ، يضم الفلاحين العاملين بالارض المقطعة .

كان العزيب يدل في البوادي المغربية على منشاة ثابتة ، منفصلة عن القرية ، تتخذ محل اقامة ثانوي عند تنقلات القطيع . ثم اصبح يـدل فيها بعـد على الملكية التي يملكها شريف او حضري متغيب . على انه يمكن مقارنة العزيب ، كمنشاة قروية ، بضيعة ، بمزرعة (او مجموعة من المزارع) .

في 1699 ، اكد ظهير جديد صادر كذلك من مولاي اسماعيل هذه الامتيازات لفائدة فقيهين من الزاويـة ، في نفس الوقت الذي خصهما باراض تمتد على ما يعادل 30 «زوجة» من اراضي المخزن يقتطعانها من اية جهة طابت لهما ، وعلى ما يعادل عشر «زوجة» من اراضي سكان القصـر .

من الممكن ان يكون المنتفعون قد راوا ان هذه الاقطاعات ما تزال في حاجة الى مزيد من التامين . حيث انهم جددوهـا مرتين ، في 1730 و 1735 ، من طرف السلطان مولاي عبد الله خلف مولاي اسماعيل .

وبدورهم ، فقد اكد ورثتهم الاقطاع من طرف كل من سيدي محمد بن عبد الله سنتي 1773 و 1791 ، ومولاي سليمان سنة 1798 ، ثم مولاي عبد الرحمـن سنة 1825 (37) .

بعد ذلك ، فقدت زاوية القناطرة نفوذها ، وخضعت من جديد العزائب المقطعة لها لنظام قبائل النايبـة ، خاصة منها عزيب عين معسكر ، واصبح يديرها قايد القصر . بيد ان ارملة ثرية من عين معسكر انضوت سنة 1865 تحت حماية شريف القصر . وحيث ان هذا الاخير ، وهو من الاشراف البقاليين ، لم يكن ذا نفوذ كبير ، فقد دخلت الارملـة تحت حمايـة شريف وزان مولاي عبد السلام : فحذت القرية كلها حذوها ، ودخلت بدورها تحت حماية الشريف الذي حظي باقطاع القرية بظهير عزيزي سنة 1895 (38) .

اقطـاع العـزيـب

ان مثل هذه الاقطاعات ، التي تقطع للشرفاء العزائب ، لكثيرة جدا في منطقة الغرب الحالي ، وفي بعض المناطق من مقدمة جبال الريف . فبواسطة ظهير ، كان السلطان يسلم الارض مع سكانها لشريف ينتمي عموما الى زاوية ذات نفوذ ، او حتى الى الاسرة الحاكمة كما حدث في عهد العلويين . كان الاقطاع يخص المنتفع وذريتـه ، ويأتي الظهير ناصا على الارض والسكان والمحصولات ، والضرائب الدينيـة التي يجوز جبايتها . اما سكان القرية المقطعة فيسمـون « عزابيـن » ، ويلقبـون ب «المساكين» . وبهذه الصفة ، يصبحون باجمعهم تحت تبعية الشريف ، ولا يحق لهم مغادرة العزيب بدون اذن . ولئن كان بامكان اعارتهم الى شريف آخر ، فانه لم يكن ممكنا تسليمهم او بيعهم او ايجارهم . وبوسع العزابين ، بعد موافقة الشريف ، شراء «حريتهم» ، وذلك مقابل مبلغ تراوح سنة 1900 بين 50 و 100 ريال . وعندما ينص الظهير على تسليم العزابين حتى «انقطاع عقبهم» ، فانهم يلزمون بالعمل ابنا عن اب . وفي حالة وفاة عزاب بدون عقب ، فلا حـق في الارث الا لورثتـه الاقربيـن (الفرض) . اما الورثة البعينـون (العصب) ، فيتـم اقصاؤهم ، ويستحوذ الشريف على نصيبهم من الارث . كان العزابون يعملون مقابل نصيب من المحصول تحت اشراف مقدم يتولى تمثيل الشريف وتوزيع البذور ، والاشراف على قسمـة المحصول ، وجبايـة الضرائب . وتشمل هذه الاخيرة الضـرائب الدينيـة من زكوات واعشار ، بالاضافة الى «الهدية» ، وهي ضريبة الولاء المخصصة عادة للسلطان والتي اصبحت تؤدي للشريف بدلا منه .

مقابل جميع هذه التكاليف ، كان الشريف يظلـل العزيب بحماية (صحبتـه) . فيتمتع سكانه بالاعفـاء من ضريبة النايبة ، ومن المكوس ، و واجبات السوق ، ولا يطالبون بدفع «المونة» العسكرية «للحركة» . اخيرا ، فانهم ينسلخون عن السلطة القضائية للمخزن ، فالعزيب هو بوجه عام حرم و «زوايا» ، (دار الضمانة) ، ولا يمكن للمخزن ان ينفذ اليه . واذا ما اعتصم به مجرم ، فعلى موظفيه ان يمروا عبر قناة الشريف (39) .

بيد ان السلطـان قد لا ينعم على الشرفـاء سوى باقطاعات محدودة : وهكذا فان بعض الظهائر لم تكن تقطع سوى منتوج الضريبة بلا ارض ولا سكان . كما ان ظهائر اخرى لم تكن تقطع سوى مردود الضرائب الدينية بدون الارض . اخيرا ، فقد تسلم ظهائر اخرى سكان ارض توجد سلفا في حوزة شريف . ومن ذلك ظهير مولاي عبد العزيـز المؤرخ في دجنبر 1905 الذي سلم المدعو ابن عيسى البردي واسرته الى الشريف الشاب مولاي الطيب نجل مولاي العربي الوزاني (40) .

وهكذا فقد قامت بين العزابين وسادتهم وشائج متبعية واسعة» ، حسب تعبير جاك برك . وقد قام هذا الاخير بتحليل مضمون عقد يربط عزابين بشريف وزان وابرز ما يتسم به من هيبة واجلال (41).

اتخذ اذن الاقطاع المنعم به على الزوايا والشرفاء من طرف السلاطين السعديين ثم العلويين ، معنى جد مغاير للاقطاع الضريبـي . ان السلطان لم يكن يهتم بالوضعية القانونية للارضي المقطعة عندما كان يفوض نوعا ما سيادته الى شخصيات دينية تنتمي الى نفس النسب الذي ينتمي اليه . ويخيل الينا انه كان يعتبر ان بامكان الشرفاء عن طريق النسب المشترك ، وبعض المرابطين تجاوزا ، ان يتقاسموا معه الامامة بتفويض من طرف اسمي واحد منهم ، وهو السلطان ، اميـر المومنيـن . وعليه فانه لمن الصعوبـة بمكـان ادراج ظهائر الاقطاعات هاته تحت شكل معين من الشريعـة الاسلاميـة (42) ، وعلينا اعطاؤها فيما يبدو معنى تفويض مطلق للسيادة الدينية ، باعتبار ان المنتفعين تسند اليهم اختصاصات وسلطات لا يختص بها شرعا سوى السلطان : من ذلك الحق على الافراد المعترف به ، والحق على الارض المقطعـة ، والحضانـة القضائيـة والجبائية للعزيب ، وحق جباية الضريبـة الدينيـة ، والاعتراف بضريبة الولاء : الهدية .

يبدو ان هذه الوضعية قد اخذت شكلها التاسيسي ، وتعممت في النصف الثاني من القرن 19 ، واستشرت خاصة في عهد مولاي حفيظ ، حينما عزز الشرفاء ، خاصة شرفاء وزان ، نفوذهم بالدخول تحت حمايـة القوى الاوربية . انها لو ضعية من شانها ان تذكرنا ببعض اشكال الفيودالية .

وبالفعل ، نجد ان نبالة عن طريق النسب الدموي تتمتع بهذه الصفـة بامتيازات يحرم منها كل من لا يستطيع ادعاء نسب شريف . وتستاثر هذه النبالـة بالسيادة التامة على منطقة وعلى سكانها ، متمتعـة بذلك بنفس السلطـات التي كانت للفيودالييـن في اقطاعاتهـم .

واذا لم تكن اختصاصات الشرفاء حربية ، كما هو الشان بالنسبة لاختصاصـات السادات الاوربييــن ، فانهم كانوا يلعبون بالمقابل ، بمقتضى «اختصاصهـم الديني» ، دورا مماثلا في السياسة الداخليـة بالظهـور كسلطة محلية قادرة على فرض نفسلها على القبائل ، وقادرة على تعبئتها عند الحاجة ، او على تمكينها .

هذا وقد تمكن شريف وزان مولاي عبد السلام حتى من تاسيس ميليشية خاصة به .

مع ذلك ، تبقى المؤسسة اصيلة ، لان التنظيـم القبلي يظل كامنا وراء سلطة الشرفاء . فقد كان رجال القبلية محاربين في نفس الوقت ، كما كانوا يحافظون على مؤسساتهم الداخلية ، ولم يكن بامكان الشرفـاء التدخل فيها الا بشكل غير مباشر . زيادة على ذلك ، فان نفوذ الشرفاء هذا لم يكن متسقا ، ولم يكن يبسط سلطانه بشكل تام الا بحسب الامكنـة . اخيـرا ، لم يكن للسلطان اية مبادرة في منح اقطاعات ، ولم يكن يعترف الا بالحالات الواقعية . فعلينا اذن ان نحذر من المبالغة في رصد المشابهات مع المؤسسات الاوربية . مع ذلك ، فان هذا النوع من السلطة الفردية تمكن من ان يبسط سلطانه بين المخزن المركزي والتنظيم القبلي ، متخطيا بذلك المصاعب الرئيسية الحائلة دون تكوين الممتلكات الخاصة (43) .

بالفعل ، كانت اقطاعات العزيب تعتبر من طرف المنتفعين بها ملكيات شخصية . حقا ، كانت قواعدها واهية فتوالى ظهائر القناطرة يظهر كيف انه كان من اللازم تجديد الاقطاعات عند تغيير كل سلطان ، واحيانا مرات عديدة من طرف نفس السلطان . وحيث ان الاقطاع ينشا بظهير ، فانه يمكن ان ينقطع بقرار سلطاني ، وتخضع الارض من جديد لنظام اراضي النايبة . هذا ما حدث عندما فقد القناطرة نفوذهم ، حيث قام مولاي سليمان باعطاء اوامره سنة 1816 الى قائد العرائـش بحجز جميع الاراضي التي اقطعها اسلافه دون اخذ أي اعتبار لشرفاء وزان وبني ريسون والعلميين او غيرهم» ، وذلك قصد اعادة توزيع هذه الاراضي (44) . وبالمثل ، فان عزيب بو الريت بقبيلة الخلط خضع من جديد سنة 1904 لنظام اراضي النايبة بمقتضى امر موجه الى قائد الخلط ، بعدما سبق اقطاعه منذ ثلاث سنوات لاحد اخوة السلطان (45) .

زيادة على ذلك ، فان حق الملكية كان بالغ الغموض حيث انه يتعلق ، نظريا ، بارض لا يجوز تفويتهـا . بيد ان هذا لم يمنع المنتفعين بالعزيب من اعتبـار انفسهم ملاكا للاراضي المقطعة اهم ، حدث هذا على الخصوص ابتداء من الوقت الذي اضفى فيه التسرب الاوربي على الاراضي قيمة مضاربية جديدة .

اشهر مثال ، هو مثال المباحثات التي اجراها كبير شرفاء وزان سيدي عبد السلام سنة 1882 لبيع اراضي

الزاوية لحساب شانتيناك (46) . وقد استؤنفت هذه المباحثات بعد ذلك عندما سعى سيدي عبد السلام الى الدخول في شركة مع احد رجال الاعمال الفرنسيين الذي اقترح عليه استثمار ممتلكاته» (47) .

وغداة فرض الحماية ، تم الاعتراف بالعزيب عموما كملكية للمنتفعين به ، وامكن بهذا الوجه بيعه للمعمرين او تحريره باسم المنتفعين على الرغم من ان ج بيرك اخذ على عاتقه ابتداء من 1936 ، وهو يومئذ مراقب مدني في حد كرت ، مهمة الدفاع عن بعض الافراد التابعين لادارته ، المهددين بنزع الملكية من طرف شرفاء وزان اصحاب هذه العزائب (48) .

وهكذا فان الاقطاع لفائدة الشرفاء والزوايا قاد في نهاية المطاف الى تاسيس العزيب والى تكوين ممتلكات خاصة . على ان ثمة اشكالا اخرى من الاقطاعات قادت هي الاخرى الى حالات مماثلة .

4) اقطاعات التنفيذة واقطاع التمليك

كان الاصلاح الضريبي مظهرا هاما آخر للتحول الذي طرا على البنى الاجتماعية بعد قيام الاسرة السعدية: ففي نفس الوقت الذي وضع فيه حدا لنظام الاقطاعات الضريبية ، وادى الى مركزة جباية الضريبة اللازمة على قبائل النايبة ، فان هذا الاصلاح ساهم في تحديد الوضعية القانونية والجبائية لاراضي البلاد . وهكذا ، وقع التمييز ـ وهذا التمييز بقي سائدا الى فرض نظام الحماية ـ بين اراضي النايبة ، واراضي الجيش ، واراضي المخزن .

اشتملت اراضي النايبة على جميع الاراضي الملزمة بالضريبة ، بما فيها السهول او الجبال ، سواء اكانت الجباية نافذة المفعول ام لا . وكانت ضريبة النايبة المشبهة باستيفاء خراج تؤكد نظريا ملكية الامة الاسلامية على الارض باعتبارها ارض فتوحات . مع ذلك فان هذه الوضعية لم تكن ، عمليا ، تتنافى اطلاقا مع الملكية الخاصة التي تبررها الشريعة الاسلامية بموجب مبدأ احياء الارض . وعليه ، فقد كانت اراضي النيابة تتوافق مع نظام جبائي واضح لا مع وضع عقاري معين . وكان بالامكان ان يتدرج هذا الاخير ، في سياق الاستغلال الجماعي للمجال ، وفق مختلف مراتب التملك الواقعي من طرف القبائل ، انطلاقا من الملكية الجماعية التامة الى الملكية الخاصة . بيد ان المهم ان السلطان لم يكن له قانونيا اي سلطة في اقطاع اراضي النايبة اقطاع تمليك . ولم يصبح بالامكان تفويت هذه الاراضي الا بفضل الوضعية الخاصة للشرفاء و الزوايا .

اما اراضي المخزن ، فكانت تشمل ، ولنتذكر ذلك ، على الاراضي التي لا ملك لاحد عليها ، وعلى الاملاك المخلفة عن المنقطعين ، والممتلكات التي اعطيت رهنا للسلطان، وبعض الاحباس، مثل «العديرات» ، مراعي خيل السلطان ، الخ ... كانت هذه الاراضي تؤول الى بيت المال (خزينة الامة الاسلامية) ، وكانت بمقتضى ذلك غير قابلة للتفويت .

شكل قسم من هذا الميراث ملكية خاصة للسلطان ، تلك الملكية التي يصعب تمييزها عن الاملاك العمومية . اما الاراضي المخزنية الاخرى ، فقد كان بالامكان اقطاع حق التصرف فيها الى خواص او الى جماعات ، لكن على وجه الانتفاع لا غير . وهكذا فقد كان بامكان اقطاع الاراضي المصادرة من القبائل التي تم نقلها الى القبائل الملزمة بخدمة الكيش ، كما كان بالامكان لاقطاع الانتفاع باراضي اخرى ذات اصول مختلفة الى الموظفين والرؤساء العسكريين والخواص الذين يتكلفون بتامين ادارتها مقابل دفع اتاوات احتمالية الى بيت المال .

التنفيذة

بصفة عامة ، كان اقطاع ارض مخزنية يتم على شكل عقد يطلق عليه «التنفيذة» . وكانت هذه «التنفيذة» تمنح اما «المنفعة» ، وهي حق الانتفاع بالارض القابل للانتقال الى الغير ، مع بقاء الحق مرتبطا بالمنتفع الاول ، واما «الانتفاع» ، وهو حق مرتبط قسرا بشخص المنتفع الاول (49) .

عن طريق «التنفيذة» ، كان السلطان يمنح افراد الكيش الاراضي اللازمة لمعاشهم . بيد ان «التنفيذة» لم تكن تتضمن سوى «الانتفاع» ، اي حق الانتفاع الشخصي الذي غالبا ما ينتقل من جديد ، بعد وفاة المنتفع ، لفائدة احد ابنائه . اما فيما يخص تعيين البقع الارضية ، فكان يفوض الى الباشا قائد الكيش ، ويتم عقد «التنفيذة» على الشكل التالي :

«ننقل بالتنفيذة الى السيد ... حق الانتفاع بالبقعة الارضية الكائنة بـ ... والتي كانت سابقا بيد ... لينتفع بها على غرار نظرائه من كيش ...» (50) .

بصفة عامة ، كانت الرقعة المقطعة لافراد الكيش ذات مساحة واحدة ، وتعرف بـ «المخزني» مما يدل على

اصلها المخزني ، وتعتبر وحدة حساب لقياس المساحات . وكان «المخزني» بالنسبة لكيش الودايا يبلغ حوالي 16 هـ.

وبالمقابل ، فقد كانت «تنفيذات» قادة الكيش (الباشا ، وقايد الماية ، وقايد الرحى) تقطع من طرف السلطان في نفس الوقت الذي يقلدهم مهامهم . وكانت هذه الاقطاعات ، وهي اهم بكثير من الاراضي المقطعة لافراد الكيش ، تعتبر مبدئيا اراضي مناصب مرتبطة بمزاولة وظيفة القيادة : وقد شبهها قانونيو الحماية باراضي الاقطاعيات .

بيد أن أصل اقطاعات « التنفيذة » سرعان ما أخذ في التلاشي خاصة بالنسبة لاراضي الكيش القديمة . وبالفعل ، فقد اعتبر المنتفعون ان المهام العسكرية وراثية وان العادة تقضي بأن يرث الابن اباه . ووصل الامر حتى الى الزيادة في الاقطاع مع تعدد الابناء ، ولو ان البنات كن يقصين دائما من تركة اقطاع الكيش .

وهكذا فان رجال الكيش في أولاد جامع وشراكة اعتبروا انفسهم بعد اجيال كثيرة ، ملاكا للاراضي المقيمين بها . وبالمثل ، فقد عمدت الاسر الكبيرة التي تولت مهام قيادية الى تملك اقطاعاتها . وبذلك تكونت ممتلكات خاصة انطلاقا من اقطاعات الارضي المخزنية . وكان تملكها ، عمليا ، بدون قيد ولا شرط . وتظهر العقود المتعلقة باراضي عائلة الجامعي ، التي تولت القيادة في كيش أولاد جامع على امتداد القرن 19 تقريبا ، كيف كانت هذه الاراضي تورث ، وتباع ، وتحبس ، على الرغم من تحدرها من اراضي الكيش . وهكذا فان عقدا مؤرخا في 1865 اثبت ملكية لفائدة القايد عبد الرحمن الجامعي ، بخصوص ارضه ببلاد عزابة التي اعترف الشهود بانه كان يستغلها منذ أمد بعيد . وفيما بعد ، حددت عقود 1865 ، 1877 ، 1890 ، الايلولة الميراثية لهذه «البلاد» . وبعقد آخر مؤرخ في 1856 ، قام القائد الجيلالي الملقب ببوشنفة بتحبيس قسم من ارضه لفائدة أبنائه . كما عمد احد هؤلاء سنة 1880 الى بيع الاراضي التي ورثها لعائلة المرنيسي الفاسية (51) .

امام رسوخ هذا التملك ، لم يكن بمقدور المخزن اثبات حقوقه في الولاية العليا على الارض الا عن طريق الحجز . من ذلك الحجز الذي تعرضت له عائلة الجامعي المذكورة حوالي 1895 عندما نكبها الوزير با احماد .

وبالمقابل ، فان «التنفيذة» لم يطرأ عليها تحول كبير فيما يخص اراضي قبائل الكيش التي انشئت في عهود اكثر تاخرا ، مثل دخيسة وعرب سايس ، وسجاعة ، او التي اعيد تنظيمها ، مثل الشراردة بعد ثوراتها في عهد مولاي عبد الرحمن . وبهذا فقد اصطدمت سلطات الحماية عندما شرعت في جرد اراضي الكيش لاقامة استعمارها الرسمي ، بكثير من «الاقطاعيات» القيادية التي احتفظت بخاصيتها كارض «تنفيذة» . لقد تم في الغالب المحافظة على هذه «الاقطاعيات» للمنتفعين بها ، وصارت ملكا من املاكهم (52) . وبهذا تمكن قايد من الشراردة من بيع «أقطاعيته» سنة 1916 لادارة الحماية التي كانت بصدد اصلاح الدائرة المسقية للاستعمار في بني جان – سيدي قاسم (53) .

وبالمثل ، فقد كان السلطان يقطع الخواص «تنفيذات» على الاراضي المخزنية . ذلك ما كان عليه الامر بالنسبة لشخصية دينية من فاس ، وهو سيدي الطاهري المكناسي الذي كان بحوزته على هضبة بومرشد ، قرب فاس 40 «زوجة» ، والتي ذأل حق الانتفاع بها عن طريق «التنفيذة» (55) .

في اغلب الحالات ، اعتبر المنتفعون هذه «التنفيذات» هبة تحمل على التملك . ولم تعمل العقود الموقعة من طرف السلاطين في نهاية القرن 19 ، الا على زيادة الغموض . من ذلك ، أن أحد الظهائر انعم على احد الخواص بأرض «انعاما تاما وشاملا» ، في حين أن ظهيرا آخر ، جدد الاول وحدده بهذه العبارات : «نجدد للسيد ... التنفيذة التي بيده والمتعلقة بالارض الكائنة بـ ... ونترك له الارض كما كان يملكها طيلة حياة سيدنا ، والدنا السلطان ...» (56) .

وبهذا كان الخلط واضحا بين «التنفيذة» والملكية ، وبالتالي فقد ساهم هذا النوع من الاقطاع في تكوين الممتلكات الخاصة .

اقطاع التمليك

بيد أن «التنفيذة» لم تكن حجة يمكن التذرع بها ضد اشكال أخرى من اقطاعات الاراضي المخزنية ، تلك التي كانت تمنح ملكية الارض بمزيد من الوضوح . وهكذا فان محضر لجنة من الخبراء قضى ببطلان دعوى الفقيه سيدي الطاهري المكناسي الذي تذرع ، في نزاع متعلق بالحدود ، بـ «تنفيذته» ضد امتياز اقطاع لاحد الشرفاء الوزانيين ، مع ان هذا الاقطاع كان اقرب عهدا (57) . وبالفعل ، فقد تم تحويل مبدا عدم جواز حق التصرف في الاراضي المخزنية بشتى انواع

الانعامات التي اتخذت شكل اقطاع ، ولكن شتان بينه وبين ما كان عليه في عهد المرينيين أو الوطاسيين .

ما تزال الوثائق تعوزنا لتحديد العصر والسياق الذي نشأ فيهما هذا النوع من الاقطاع . والثابت أن مولاي اسماعيل ، بعد استرجاعه طنجة ، أسكن الريفيين في فحص هذه المدينة وأقطعهم الاراضي . وكان لهذا الاقطاع معناه الاصلي حيث انه كان مرتبطا باراض فتحها المسلمون وهجرها اصحابها .

في رسالة 1816 السابقة الذكر ، وجدنا مولاي سليمان يتصرف (أنظر هامش 44) في أراضي المخزن التي تم توزيعها منذ وفاة سيدي محمد بن عبد الله (سنة 1790) . وهكذا فقد استرجع السلطان الاراضي التي اقطعت لشخصيات مختلفة ، من شرفاء وموظفين . ان هذه الشهادة لتظهر أن الاقطاع العقاري لم يكن يكتسي أية خاصية من خصائص التملك . فقد تم اقطاع الانتفاع لا غير طبقا للشريعة الاسلامية ، وبقيت الملكية العليا للسلطان .

بيد أن العادة توطدت في نهاية القرن 19 باستغلال امتياز الاقطاع لتفويت ميراث بيت المال بالتمليك تمليكا نهائيا . استشرت هذه العادة في الوقت الذي ساعد فيه ضعف النظام على تبديد الميراث المخزني لصالح الموظفين المستبدين ، والقياد والباشوات الذين كانت السلطة المركزية لا تحكم مراقبتها عليهم .

على صعيد المؤسسات ، كان الاقطاع يتطابق مع مكافأة ، أو انعام ، ويتم بموجب عقد مؤشر بطابع السلطان . ولئن لم يكن مضمون المكافأة محددا في جميع الحالات ، فانه يمكن ان نعتبر ، حسب أ. عمار ، ان كلمة انعام تأتي مرادفة لهبة ما لم تستعمل كلمة اخرى لتحديد المعنى (كالاشارة الصريحة ، مثلا ، الى انعام منفعة وانتفاعة) (59) . وقد أورد هذا المؤلف لتعزيز وجهة نظره ، الفتوى التالية للفقيه محمد الفاسي : في المنصف الفقهي المعنون بالجواهر ، ورد ما نصه : عندما ينعم السلطان على شخص بأرض ، فان هذه الارض تصبح ملكا للمنتفع ولو لم يقم باستغلالها أو اقامة اية عمارة بها . يحق له بيعها ، والتصرف فيها كما يريد ، ويخلفه ورثته في نفس الحقوق» (60) .

بالنسبة للفقهاء المغاربة ، فان هذا الشكل من الانعام بأرض مخزنية يختلف عن «التنفيذة» ، ويتعين اعتباره هبة على شكل اقطاع تمليك ، بمعنى على شكل ملكية تامة . هذا ما يظهر من الفتوى التي اعطاها احد فقهاء فاس بناء على سؤال وجهه اليه ، عشية الحماية ، القانونيون الاوربيون : هل يجوز للمخزن ، لمصلحة عمومية أو خاصة ، استرجاع الممتلكات المقطعة على شكل هبة ؟ أوضح الجواب بأن «هبة ملكية الرقبة أو الانتفاع المنعم به من طرف المخزن هو ما يدعي باقطاع تمليك . انها هبة قطعية تحمل على التمليك» . جاء في الفتوى بعد ذلك بعض الادلة المستقاة من القرآن ومن سنة الرسول لشرح هذا التفويت لممتلكات الامة : «والحاصل أن الاقطاع يصنف ضمن العقود التي اجازتها الشريعة والعادات القديمة التي كرسها الاسلام ... ويتعين اذن أن نعتبر أن الامر يتعلق بملكية تامة» (61) .

بهذا الشكل من الاقطاع ، انعم مولاي حفيظ على شريف وزاني انعام اقطاع بست «زوجة» من الاراضي المخزنية (حوالي 120 هـ) في بير الاوديني ، في أراضي اولاد الحاج الواد قرب فاس :

«يعلم من كتابنا هذا ... اننا بحول الله وقوته وشامل يمنه ومنته أنعمنا على حامله الشريف الارضي سيدي محمد الوزاني ببلاد من ست زوجة من الاراضي المخزنية الكائنة ببير الاوديني ، في منطقة أولاد الحاج الزراعية التي لم يسبق الانعام بها على الخواص . وقد اعطيت له هذه البلاد اقطاعا على شكل ملكية تامة ، مقابل الاراضي الكائنة ببطمة على أراضي سجاعة المنعم بها عليه والتي استرجعت منه ، انعاما واقطاعا تاما ...» .

(حرر في 17 جمادى الاولى 1330 ، 4 ماي 1912 – طابع مولاي عبد الحفيظ) (62) .

بعد ذلك ، توجه الشريف ، وهو مسلح بظهيره ، الى أولاد الحاج صحبة أمين الاملاك (مدير الاراضي المخزنية) ليتملك أرضه ، ويضع حدودا لها برسم عدلي .

وبطريقة مماثلة ، فان ظهير 1907 الصادر عن مولاي عبد العزيز أنعم انعام اقطاع على عائلة التازي الفاسية بأرض توجد في حجرة شريفة على ضفاف سبو (63) . وهناك أيضا ظهائر كثيرة أخرى متعلقة بالاقطاع ضمن وثائق المحافظات العقارية .

اكتسبت الاقطاعات المنعم بها على هذا الشكل طابع ملكية مطلقة على الرغم من أن أصحابها كثيرا ما اهتموا بتدعيمها . وهكذا فان مولاي الحسن «أقر» بظهير 1885 عمه مولاي سليمان على ملكة الاراضي

المنعم بها عليه . على ان الظهير اوضح بأن بامكانه التصرف في الاراضي المذكورة بالبيع والصدقة والتحبيس تصرفا تاما (64) .

منحت الاقطاعات ، بعدد وافر ، من طرف مولاي الحسن وخلفيه الذين خصوا أفراد الاسرة الحاكمة والعائلات المخزنية ذات النفوذ بالانتفاع بها . وقد قدمت كثير من هذه الاقطاعات في بداية الحماية عندما شرعت الادارة في احصاء الممتلكات المخزنية : اغلبية الاراضي التي تم تملكها بهذا الشكل ، احتفظ بها المنتفعون بها على الرغم من أن بعضها استمتلك لاقامة تجزئة الاستعمار الرسمي (65) . وهكذا فقد ساهم الاقطاع مساهمة فعالة في تكوين الممتلكات الشخصية على أراضي تخص بيت المال .

وبالمثال ، فان الاراضي المخزنية التي لا يجوز مبدئيا تفويتها ، تعرضت للتفويت بالمبيعات التي كان كثير منها ، على ما يبدو ، مبيعات وهمية ومبيعات مجاملة (66) . ويشير عقد شريف مؤشر بطابع مولاي عبد الرحمن الى أحد هذه المبيعات منذ منتصف القرن 19 (وثمة على اغلب الظن مبيعات أخرى : ما يزال علينا نفض غبار النسيان عن العقود) . وبالفعل فقد اقر السلطان عمه الفقيه القاضي مولاي عبد السلام على بيع أرض الزياني الكائنة بسيدي حرازم (ناحية فاس) التي تخص كلها المخزن الشريف بموجب الاستملاك : «لقد تسلمنا المبلغ ، أي 900 مثقال ، من يد المتملك ، وانعمنا عليه بالتصرف فيها بأنواع التصرفات تصرف المالك في ملكه ، وهذا حسب أحكام الشرع» (25 جمادى الاولى 1264 / 29 ابريل 1848) (67) .

وبالمثل فقد شملت المبيعات ، التي كانت على الارجح مبيعات وهمية ، الممتلكات المصادرة من الشخصيات المغضوب عليها ، والتي انتقلت الى ايدي الشخصيات التي حلت محلها . ويعطينا رسم عدلي مؤرخ في 1902 مثالا عن هذه التحولات التي كانت شائعة على نطاق واسع : يشير هذا الرسم بالفعل الى أن ارض الحوش في ولاد جماعة ، والتي تبلغ أزيد من 400 هـ ، احتجزت من الوزير السي أحماد وأسندت لبيت المال بسبب سوء التسيير . بعد ذلك اصبحت هذه الارض ملكا للسي المهدي المنبهي ، وزير مولاي عبد العزيز الذي استملكها من المخزن (68) ...

الهوامش

32) نفسه ، ص. 269 ، 277 ، 279 .

33) ج. بر بنيون وآخرون : «تاريخ المغرب» ، 1966 ، ص. 167 .

34) نفسه ، ص. 166 وما يليها .

(35) E. Gellner : " Zaouya Ahansal, Etude anthropologique ", Londres (sous presse).

36) المستندات المغربية ، المجلد 2 ، ص. 341ـ349 : ظهائر قناطرة القصر الكبير (الترجمة الفرنسية) .

37) بني هذا التحليل انطلاقا من ترجمة نصوص ظهائر القناطرة المنشورة في المقال المذكور سابقا .

38) ميشو بلير : «قبائل لوكوس» ، «المستندات المغربية» ، م. 5 ، 1905 ، ص. 72 وما يليها .

39) ان تحليل ظهير العزيب يعتمد أساسا على ملاحظات ميشو بلير : «قبائل أوكوس» ، مقال سبق ذكره .

(40) ميشو بلير ، المقال نفسه .

(41) J. Berque : "Sur un coin de terre marocaine : seigneurs terriens et paysans", Ann. Hist. Eco. et Civilisations, mars 1973, n° 45, pp. 227-235.

حول ادارة العزيب التقليدي ، انظر كذلك :

J. Berque : "Esquisse d'Histoire rurale maghrébine", Tanger 1938, pp. 23-38.

42) «من الممكن أن ثمة ما يحمل على اعتبار الاقطاع مصدرا للعزيب» :

G. Marçais : "Les Arabes en Berbérie", p. 246, n° 4.

بالنسبة لميشو بلير («قبائل لوكوس» ، مقال سبق ذكره) فان العزيب صورة أخرى محلية لحقوق الملكية الاسلامية .

43) لا نتحدث هنا عن العزائب العديدة التي خضعت لنفوذ الشرفاء دون أن يتم الاعتراف بهذه العزائب بظهير سلطاني .

44) ترجمة السجل الرسمي لاحباس طنجة ، «المستندات المغربية» ، 1914 ، مجلد 23 ، ص. 46 .

45) ميشو بلير «قبائل لوكوس» ، مقال سبق ذكره ص. 74 .

46) ج. ل. مييج «المغرب وأوربا» ، 1963 ، ج. 4 ، ص. 50ـ51 .

47) نفسه : العقد الموقع بين السي عبد السلام شريف وزان و ج. جازلوت ، مدير شركة متاجر الربيع (Les grandes magasins du printemps), 1888.

(48) Le Coz : " Le Rharb ", t. II, p. 618.

49) تتضمن المنفعة في الواقع أشكالا مختلفة من حق الانتفاع : كلزة ، زينة ، حلوة ، كزة ، استيجار .

حول معنى هذه الكلمات انظر :

Traité d'Eco et de législation marocaine, t. II, p. 303.

(50) E. Amar : " L'organisation de la proriété foncière au Maroc ", 1913. p. 39.

51) المحافظة العقارية لفاس ، ملف ت. ف. 25 وملف ر. 1039 ف.

52) حول «الاقطاعيات» في الشراردة ، انظر الجدول الاحصائي في لوكوز «الغرب» ، ج. 2 ، ص. 659 .

53) لوكوز ، نفسه ، ج. 1 ، ص. 398 .

54) ان المساحة الفلاحية لزوجة يتفق عليها حسب عادة العصر .

زوجة حرث (10 هـ) يضاف اليها زوجة حرث في السنة التالية لتساعد على التناوب الزراعي (10 هـ)، الكل مع الملحقات والزرائب (مقتطف من حكم : (المحافظة العقارية ، فاس ، ملف ت. 1286) .

55) ورد ذكره في رسم عدلي مؤرخ في 1913/1330 :

56) أورده أ. عمار ، مرجع سبق ذكره ، ص. 27.

المحافضة العقارية فاس ، ملف ت. 1986 .

57) المحافضة العقارية بفاس ، ملف ت. 1986 .

(58) Salmon : "Une tribu du nord marocain, le Fahciya", "Arch-Mar", t. I, 1901.

59) أ. عمار ، مرجع سبق ذكره ، ص. 64 .

60) نفسه ، ص. 68 .

61) فتوى حول قضايا الاملاك العمومية بالمغرب

62) المحافظة العقارية بفاس ، ملف ت. 1986 . ص. 292ـ293 .

«مجلة العالم الاسلامي» ، 1911 ، ج. 16 ،

63) المحافظة العقارية بالرباط ، ملف ت. 450 .

64) المحافظة العقارية بفاس ، ملف ت. 7079 ف.

65) هذه هي على سبيل المثال حالة أب عامل فاس الحالي س.أ. بن بوشتة ، الذي كانت بحوزته حوزة اقطاع أرض في سجاعة ، استملكت غداة تأسيس دائرة الاستعمار الرسمي (روايه شفوية) وهذه هي أيضا حالة كثير من الاقطاعات في سايس فاس .

66) كولفن ، مرجع سبق ذكره ، ص. 245 (هامش 49) .

67) المحافظة العقارية بفاس ، ملف ت. 4593 ف.

68) المحافظة العقارية بفاس ، ملف ز. 2822 ، ك.ف.

قضية ووثائق

محمد الامين البزاز

حول الحج المغربي الى الديار المقدسة في القرن التاسع عشر وبداية العشرين

المخالفات للقوانين الصحية

1) قادة السفن

لم يكن قادة السفن المحملة بالحجاج مستعدين لاحترام قوانين المجلس الصحي ، أو بعبارة أخرى لالزام انفسهم عناء التوجه الى جزيرة الصويرة ، وقد تمكنوا في شتى المناسبات من لنزال ركابهم في احدى الجهات المهجورة من الشاطىء المغربي خاصة وراء راس اسبرطل (1) . لذلك فان جزيرة الصويرة لم تستعمل كمحجر صحي ، من 1866 الى بداية القرن العشرين ، سوى اثني عشرة مرة : فتارة كان قادة السفن يمتنعون عن التوجه الى هذا المحجر الذي كان بعيدا في الواقع وينزلون ركابهم في الشاطىء ، وطورا كان الحجاج انفسهم يتمردون وينزلون» (2) .

امام مثل هذه المخالفات أصدر المجلس الصحي قانونا جنائيا في 10 فبراير 1874 ، حدد فيه العقوبات المفروضة على قادة السفن المتهمين على الشكل التالي :

---

1) كانت كثير من السفن الحربية والتجارية تحتمي كذلك بهذا الراس عندما تهب رياح عاتية على الجانب الشرقي من مضيق جبل طارق . ونظرا لغياب المراقبة الصحية او الجمركية في هذه الجهة فان باشا طنجة (السيد بوسلهام) وجه رسالة الى قنصل فرنسا بطنجة ، بوصفه رئيسا للمجلس الصحي ، يخبره فيها بعزم المخزن على طرد تلك السفن بطلقات البارود . حول هذه القضية ، انظر رسالة قنصل فرنسا 6ـ9ـ1843 ، ورسالة للسيد بوسلهام 30ـ7ـ1843 في :
A.E.P. / C.C.M., t. 32, p. 78 et p. 81.

2) Raynaud L. : "Etude sur l'hygiène".
حمل المولى عبد الرحمن قادة السفن وحدهم مسؤولية مثل هذه المخالفات وذلك حينما كتب يقول : «ومثل هذه الامور لا تاتي الا من الرؤساء ، فهل الحجاج في ايدي الرؤساء او الرؤساء في ايدي الحجاج» ؟
تحتفظ الوثائق الفرنسية بنسخة من هذه الرسالة ، وهي مؤرخة في 24 جمادى الثانية عام 1259 هـ :
A.E.P. / C.C.M., t. 32, p. 72
كما توجد ترجمة لها بالانجليزية ضمن FO 99/31

«كل عملية انزال للركاب ، من ملاحين او افراد آخرين ، سواء في راس اسبرطل او في اية جهة اخرى منعزلة من الشاطئ تمنع القوانين الصحية والبحرية الاتصال فيها [باليابسة] ، يعاقب عليها بدفع غرامة تبلغ مائتي ريال او بشهرين من السجن في حالة عدم الاداء ، وهذا اذا كانت السفينة قادمة من جهة غير موبؤة ومزودة بشهادة صحية جيدة . أما اذا تعلق الامر بسفينة لا تتوفر على شهادة أو قدمت من ميناء مشكوك في حالته الصحية ، فان الغرامة ستصبح الفي ريال أو سنة من السجن في حالة عدم الاداء» (3) .

ونظرا لان المجلس الصحي لم يكن يتمتع بالصلاحية القانونية لمعاقبة الاجانب ، شأنه في ذلك شأن المخزن ، فان الفصلين الثالث والسادس من نفس القانون أسندا مهمة تنفيذ العقوبات الى السلطات الاجنبية المعنية :

« يتولى رئيس المجلس احالة المخالفين على سلطاتهم المعنية ، التي يتعين عليها تنفيذ قرار المجلس» .

«اذا تمكن المخالفون من الفرار ، للافلات من العقوبات المفروضة عليهم ، يرفع أمرهم الى ممثلي بلدانهم الذين يتعين عليهم بذل المساعي اللازمة لدى المعنيين بالامر لانزال العقوبة بالمجرمين» .

مع ذلك فقد ظل هذا القانون حبرا على ورق ، ليس فقط لان تغطية الحراسة في الشواطئ المغربية لم تكن متوفرة بصورة كافية ، ولكن على الخصوص لعدم استعداد السفراء الاجانب (4) للقيام بالدور المسند اليهم ، الى درجة أن بعضهم كان يغض عينيه اذا كان المتهمون ينتمون الى الدولة التي يمثلونها . وقد كشف سفير ايطاليا Sco Vasso عن هذه المواقف السلبية في رسالة وجهها الى نظيره الانجليزي (Drummund Hay) في 12 مارس 1878 يقول فيها :

منذ 1870 تمكنت كثير من السفن ، سبق لمجلسنا ان رفض الترخيص لها بحرية الدخول واصدر لها الاوامر بالتوجه الى جزيرة الصويرة من انزال ركابها في جنح الليل على شاطئ هذا الخليج ، بدون أن ينال قادة هذه السفن ما يستحقونه من عقاب على الرغم من اننا نعرف هويتهم» .

«وقد تمكنت سفينة اخرى من انزال ركابها الحجاج في جهة مهجورة من الشاطئ الاطلنتكي من المغرب وراء راس اسبرطل بدون أن يعاقب قائدها هو الآخر» .

«انكم تدركون ، سيدي الوزير ، ان عدم الضرب على ايدي القادة المتهمين بمثل هذه المخالفات يشكل خطرا على الصحة العمومية في هذه المملكة ، كما لا يخفى عنكم ان الوباء اذا تسرب الى المغرب ، سيسري بعد ذلك الى الضفة الاخرى من المضيق» (5) .

وكان هذا العجز يحفز القادة ، بعد طرد سفنهم من بلدان مجاورة ، الى محاولة انزال ركابهم في الشواطئ المغربية من حيث يمكن لهؤلاء أن يعودوا الى ديارهم عبر الطريق القاري . ففي فبراير 1878 اثار الحاكم العام بالجزائر انتباه سفير فرنسا بطنجة (Vernouillet) الى أن عددا كبيرا من الحجاج وصلوا الى مراكز الحدود في دبدو ، ونمور (الغزوات) ، ومغنية ، طالبين حق الدخول الى الجزائر ، مؤكدا أن جميع الادلة تدفعه الى الاعتقاد ان هؤلاء الحجاج سبق لهم ان طردوا من غوليت (حلق الوادي) ، ومن الجزائر . وقد طالب الحاكم العام السفير الفرنسي ببذل الجهود لحمل الحكومة المغربية على اتخاذ تدابير صارمة للحيلولة دون تجدد مثل هذه المخالفات (6) .

وكان المجلس الصحي قد اتخذ في هذه السنة (1878) تدابير مشددة للحيلولة دون تسرب وباء الكوليرا المتفشي في الحجاز الى المغرب ، على غرار التدابير المتخذة في نفس السنة من طرف المجالس الصحية في القسطنطينية ، وتونس ، والجزائر . وقد ارتكزت التدابير المتخذة في المغرب على اعادة تطبيق القرار الصادر في 18 يوليوز 1870 ، المتضمن الفصول التالية :

---

3) الفصل الاول من قانون 10ـ2ـ1874 : FO 99/305

4) تجدر الاشارة الى أن مستوى التمثيل الدبلوماسي الاجنبي كان قد نما وازداد اهمية في اعقاب هزيمة المغرب في معركتي ايسلي (1844) وتطوان (1859ـ1860) ، واصبح كثير من الممثلين الاجانب يحملون لقب وزير مقيم .

5) رسالة سفير ايطاليا ، 12ـ3ـ1878 F.O. 99/183

6) رسالة الحاكم العام بالجزائر ، 28ـ2ـ1878 : F.O. 99/183

حول تدخل الادارة الفرنسية في تنظيم الحج بالجزائر ، راجع :

Boyer P. : "L'administration française et la réglementation du pèlerinage à la Merque (1830-1894)", in Revue d'his. maghrébine, juillet, 1977, pp. 275-293.

«الفصل الاول : لن تقبل اية سفينـــة تقل الحجاج ، وتتوفر على شهادة صحية غير جيدة ، الا في جزيـــرة الصويرة كما كان معمولا به سابقا» .

«الفصل الثاني : السفن التي تصل الى طنجـة او الى المواني» المغربية الاخرى بشهادة صحية جيدة وفي ظروف حسنـــة يقرها الطبيب الصحي ، سيرخص لهـــا بحرية الدخول» .

«الفصل الثالث : يمكن الا تقبل السفينة حتى ولو كانت مزودة بشهادة جيدة او كانت الحالة الصحية فوق ظهرها حسنة ، اذا قدمت او اتصلت بميناء يعتبــــره المجلس مشكوكا في حالته الصحية» (7) .

غير ان رسالة الحاكم العام بالجزائر ، المؤرخة في 28 فبراير 1878 ، جاءت لتؤكد للسفير الفرنسي ان هذه التدابير «ليست كافية لحمايـــة 140 ميلا من الشواطىء التي يملكها المغرب على طول المضيق والبحر الابيض المتوسط من عمليات الانزال السرية» (8) . ولتقديم مزيد من الضمانات ، طالب فرنويي ، نائب السلطان بطنجة «بضرورة الوقوف ضد هذه التسللات الخطيـــرة ولو باستعمال القوة» (9) . وعلى الرغم من ان المخزن لم يكن يتوفر على اي اسطول بحري يخوله تغطية الحراسة في الشواطىء المغربية ، فانه كان قادرا على ملء هذا الفراغ من الجهة القارية . وقد سارع محمد بركـــاش بالفعل الى اخبار السفير الانجليزي هـــاي بأنه كتب لعامل الريف «لاتخاذ التدابير الصارمة في الشاطىء الممتد في منطقة نفوذه ، والا يسمح بنزول الحجاج او الركاب الآخرين بالطرق غير المشروعة» (10) .

وبدلا من ان يقتنع المجلس الصحي بهذا التصريح ، فانه اعتبر «ان الاوامر التي يصدرهـــا المخـــزن الى الريف .. يمكن الا يقع تنفيذها مطلقا من طرف سكان يعتبرون انفسهم شبه مستقلين» (11) ، واعتبر بالتالي ان الوسيلة الوحيدة التي يمكن ان تتكفل بالنجاح هي ارسال سفينتيـــن او ثلاث سفن للطواف بالشواطىء المغربية المتوسطة ، وابقاء السفن المشبوهة في البحر على بعد كاف من اليابسة» .

وهكذا فقد تجلت ارادة المجلس الصحي في دعوة الدول الاوروبية للتدخل المباشر لتعزيز تدابيرها ضد رعايا المخزن ، وممارسة حراسة في مياه المغرب وعلى طول شواطئه المتوسطية دون ان يفكر حتى في الحصول على موافقة السلطة الشرعية في البلاد ، او على الاقل في اشعارها . وفي انتظار الكشف عن مزيد من الوثائق ، لمعرفة مصير هذا المشروع الخطير الذي تبناه المجلس بأغلبية الاصوات ، يمكن القول ـ وهذا راي اولي قد تأتي الوثائق لتاكيد او نفيه ـ انه باء بالفشل ، ليس فقط لاحتمال معارضة المخزن ، وانما على الخصوص الاحتمال قيام تنافس قوي بصدده بين الدول الاوروبية التي لن تقبل اية واحدة منها البقاء غائبة في مشروع تراه مناسبة لتاكيد وجودها في المغرب (12) .

2) اعضــاء المجلـس الصحـي

اذا كانت المخالفات السابقة امرا متوقعا، فان ما يدعو الى الاستغراب هو ان تصدر من داخل المجلس الصحي نفسه مبادرات من شأنها العمل على خرق قراراته . فقد كان النزاع يحتدم بين اعضائه عند وصول احدى السفن المحملة بالحجاج الى طنجة ، فينشطر الى شطرين : احدهما يطالب في اصرار وقوة بقبولها ، والآخر يطالب في عناد وقوة مماثلين بطردها ، وتتخلل ذلك مناقشات طويلـــة وعقيمـــة دون ان يتمكن من حســـم الموقـــف . ويستوقفنا في هذا الصدد النزاع الذي احتدم داخل المجلس عند موسم عودة الحجاج سنة 1878 .

ففي 23 مارس 1878 وصلت الى طنجة السفينـــة الانجليزيـــة «كرغطـــون C. Righton» وعلى متنها 493 حاجا مغربيا . وكان على هذه السفينة ، حسب قوانين المجلس الصحي ، ان تتجه الى جزيرة الصويرة لقضاء حجرها الصحي نظرا للظروف المشبوهة التي احاطـــت برحلتها : فقد انطلقت من جدة في وقت كان فيه الوباء ما يزال متفشيا في هذا الميـنـــاء ، ثم خضعت في الطور لحجر صحـــي . الا انها لم تتمتع بحريـــة الدخـــول

---

7) قرار 18ـ7ـ1870 : FO 99/183

8) رسالة فرنويي ، 30ـ3ـ1878 : A.E.P. / C.P.M., t. 42, p. 196

9) الرسالة نفسهـا .

10) الترجمة الانجليزيـة لرسالـة بركـاش الى هاي 20ـ3ـ1878 : FO 99/183

11) حول خرافة ظاهرة السيبة في الريف ، راجـع : Ayache G. : "Société Rifaine et Pouvoir Central Marocaine (1859-1920)" in Revue hist., v. CCLXIV, Oct.-Déc., 1975, pp. 345-370.

12) تشير الوثائق الى ان اربعة سفراء وجهوا الطلب الى حكوماتهم في الموضوع ا وهم سفراء انجلتـــرة ، واسبانيا ، وفرنسا ، وايطاليا .

لا في الطور ولا في السويس . واذا كانت قد حصلت على جواز للدخول في بور سعيد ، فانها طردت من جديد من ميناء بيروت بعد ان انزلت به 180 حاجا خضعوا للحجر الصحي . ومن هذا الميناء انطلقت نحو طنجة دون أن تتوقف في أية محطة اخرى (13) .

فهذه اذن هي المراحل التي مرت منها السفينة قبل وصولها الى طنجة ، والتي تبينها الشهادة الصحية التي كانت تحملها . غير أن كل عضو من اعضاء المجلس الصحي اول هذه الشهادة بدوافع من اهداف خاصة ، وانقسم المجلس بالتالي الى فريقين : فريق يضم سفراء انجلترة ، والمانيا ، وبلجيكا (14) ، اظهر استعداده للترخيص للسفينة بانزال ركابها في برج قديم يبعد عن طنجة بحوالي ميلين ، وتمسك بموقفه رغم الفحص الصحي الذي اجراه فوق ظهر السفينة كل من طبيب المجلس اوليفو (Olivo) ، وطبيب السفارة الفرنسية ميغرز (Miguerez) ، والذي اثبت عكس وجهة نظره (15) .

وكانت حجة هذا الفريق ان شهادة السفينة جيدة لكونها قبلت في بور سعيد ، كما ادخل في اعتباره فقر الجنوب المغربي المدقع ، الناجم عن جفاف 1878، والذي جعل من الصعب توفير امكانات اقامة الحجاج بجزيرة الصويرة . الا ان العلة الحقيقية وراء هذا الموقف ترجع ، في نظرنا ، الى تحيز هاي (متزعم الفريق) لقائد السفينة الذي ما فتىء يستصرخه في سلسلة من الرسائل بأن حياته في خطر .

اما الفريق الثاني فقد انتصب فيه معارضا كل من سفراء اسبانيا ، والبرتغال ، وفرنسا ، والولايات المتحدة (16) . واذا استثنينا هذه الاخيرة ، التي كان موقف سفيرها مترددا فوق ذلك ، فان هذا الفريق كان يضم سفراء البلدان التي تعتبر نفسها مهددة مباشرة في حالة تفشي وباء في المغرب . وكان سفير فرنسا ، متزعم الفريق ، يتخوف من الحجر الصحي الذي يمكن أن تفرضه هذه البلدان ضد المغرب في حالة قبول «كرغطون» في طنجة ، كما يتجلى ذلك من قوله :

«ان المجازفة ان لم نقل المخاطرة بترك العدوي تنتقل الى مجموع السكان ، وان الحظر على الخصوص الذي يمكن أن تفرضه علينا اسبانيا ، والبرتغال ، والجزائر ومن الممكن حتى فرنسا ، من جراء قبول سفينة في طنجة بشهادة غير جيدة ... لا يمكن أن يوازن بمصالح وحتى بألام البعض» (17)

وهكذا فقد وجد المجلس الصحي نفسه مشلولا امام انقسام اعضائه الى فريقين متعادلين . وللخروج من هذا المازق ، تبنى المجلس اقتراحا سخيفا تقدم به سفير بلجيكا ، يتعلق باستفتاء المجلس الصحي بجبل طارق حول الشهادة التي تحملها السفينة : هل هي جيدة ام غير جيدة . وكان جواب هذا المجلس أن الشهادة غير جيدة ، الا انه لم ير خطرا في انزال الركاب بعيدا عن طنجة ، مع اتخاذ الاحتياطات اللازمة نظرا لطول المسيرة التي قطعتها السفينة دون أن يحدث خلالها سوى ست وفيات .

وطبعا فقد تقوى موقف الفريق المعارض الذي اعتبر أن مسالة الشهادة حسمت ، ورجحت الكفة لصالحه بعد انضمام سفيري الولايات المتحدة وايطاليا (18) ولم يبق اذن سوى تنفيذ قرار المجلس . اما الاقتراح المتعلق بانزال الركاب بعيدا عن طنجة ، فلم يكن في نظر فرنوبي «سوى مجاملة من طرف مجلس انجليزي نحو وزير انجلترة» .

وفي 2 ابريل ، وبعد أن زودها محمد بركاش بالمؤن التي هي في حاجة اليها ، انطلقت السفينة في اتجاه جزيرة الصويرة تحت حراسة عدة قوارب محملة بالجنود ، وسفينة حربية انجليزية رافقتها حتى رأس اسبرطيل (19) .

وبعد «كرغطون» وصلت الى طنجة ثلاث سفن أخرى محملة بالحجاج (20) . السفينة الاولى هي «المود» (Maude) ، كانت تقل اكثر من 500 حاج مغربي ،

---

13) حول قضية هذه السفينة ، راجع رسالة سفير فرنسا، A.E.P. - C.P.M., t. 42, p. 217. : 1878-4-3

14) وهم على التوالي : هاي ، ويبر ، دلوين (Hay, Weber, Dalwin).

15) انظر شهادة هذين الطبيبين في الملحق رقم ثلاثة من رسالة سفير فرنسا السابقة الذكر (3-4-1878) .

16) وهم : روميا ، سكوفاس ، فرنويي ، ماثيوس (Romea, Scovasso, Vernouillet, Matheios).

17) رسالة سفير فرنسا (3-4-1878) السابقة الذكر .

18) وهما ماثيوس و سكوفاسو .

19) أرسلت هذه السفينة من جبل طارق ، بناء على طلب هاي وذلك من أجل حماية قائد وملاحة «كرغطون» بعد تمرد الحجاج .

20) قدر فرنوبي عدد الحجاج المغاربة الذين ادوا الفريضة

وتحمل شهادة صحية جيدة . وبناء على ذلك فقد سمح لها بانزال ركابها في شاطىء طنجـة ، بعد بضع ساعات من انطلاق «كرغطون» .

واذا كان ركاب هذه السفينة قد نزلوا في طنجـة دون ان يحدث نزاع بشأنهم بين اعضاء المجلس ، فان الامر كان بخلاف ذلك بالنسبـة للموجـة الاخرى من الحجاج البالغ عددها 738 حاجا ، والتي جاءت على متن السفينة الانجليزية «اشيل» (Achille) في بدايـة ابريل من نفس السنـة . فقد تجـددت نفـس النزاعـات ونفـس المناقشات حول الشهادة الصحية للسفينـة ، وبالتالي حول الترخيص او عدم الترخيص لها بالنزول في طنجة .

وكان فرنوبي من أشد زملائه تحمسا لطرد السفينة نحو جزيرة الصويرة . وقد لخص الحجج التي استند اليها في رسالة وجهها الى المجلس (21) . غير ان معارضته كانت عديمة الجدوى هذه المرة . فاذا كان سفير اسبانيا قد انحاز الى جانبه ، فان سفير ايطاليا (الذي كان رئيسا للمجلس) تردد في الالقاء بكل ثقله لصالح زميليه بالرغم من ايمانه بان شهادة «الاشيل» غير جيدة . لذلك فقد انفلتت الاغلبيـة من يد الفريق المعـارض ، وتمكنت «الاشيل» من انزال ركابها في شاطىء طنجـة على غرار ما حدث بالنسبة لركاب «المود» (22) .

اما بالنسبة للسفينة الثالثة ، فهي «جوزيف بيس» (Joseph Pease) ، وقد وصلت الى طنجـة في نفس اليوم الذي نزل فيه حجاج «الاشيل» . وكانت مراحـل مسيرة هذه السفينـة تشابـه المراحـل التي قطعتهـا «الاشيل» : فقد اجتازت قناة السويس في حالة حظـر صحي ، وحصلت على شهادة صحية جيدة في بور سعيد مما خولها حق انزال ركابها في طنجـة بعد ثلاثة ايام من المراقبة الصحية وخضوعها لفحص صحي (23) .

على ضوء ما تقدم يتضح لنا مدى النزاع الذي كان يحتدم بين السفراء الاجانب بطنجـة عند وصول احدى السفن للمحطة بالحجاج ، وهو نزاع لا يرجع فقط الى تناقض الشهادات الصحية التي تحملها السفن ، وانما كذلك لتحيز السفراء للسفن التابعـة لبلـدان التي يمثلونهـا .

واذا كنا قد اسهبنا في عرض الامثلة السابقة فما ذلك الا لنجسد من خلالها السلطة المطلقة التي كان يمارسها المجلس الصحي في ميدان هو جـزء من الاختصاصـات الوطنية، ولنسجل ايضا الغياب التام للمخزن في التدابير المتخذة ضد الحجاج (الا فيما يتعلق بالتنفيذ) في الوقت الذي كان فيه هؤلاء يكابدون اعباءهم في غنى عنها : فحجاج «كرغطون» انتظروا مدة عشرة ايام فوق ظهر السفينة المقبلة لهم قبل ان تعطى الاوامر بتوجيههم نحو جزيرة الصويرة ، وحجاج «الاشيل» اعطي لهم النزول في طنجـة بينما حرم من هذا الامتياز حجاج «كرغطون» بالرغم من وجود السفينتين في نفس الحالة الصحية . زيادة على ذلك فقـد عومل الحجاج الذين رخص لهم بالنـزول في شاطىء طنجة معاملة متفاوتة ، حيث رخص لمن يقطن منهم المدينـة بالدخول وحدهـم ، بينما أعطي الامـر للآخرين بالانصراف لحال سبيلهم بدون دخول .

وعلى الصعيد الصحي ، فان اهم ما يمكن استخلاصه من الامثلة السابقة هو وجود ثغرات خطيرة في قوانين المجلس الدفاعية . فقبول سفينة في طنجـة اعتمادا على الشهادة الصحية التي تحملها ، او بناء على تصريحات قائدها ، كان ينطوي على اخطار كبيرة سيما وان القادة كانوا يتحايلون في بور سعيد للحصول على شهادات صحية جيدة حتى ولو كانت حالة الركاب تبعث على الشك ، وذلك ليجنبوا سفنهم عناء التوجه الى جزيرة الصويرة .

وقد تفطن المجلس الصحي لخطورة هذه الثغرات ، وقرر استدراكها عن طريق وضع قوانين ثابتـة تحظى بموافقة جميع الاعضاء ، وتكون كفيلة بتجنيبهم تجـدد النزاعات في المستقبل . وقد تجلت هذه المحاولـة في الاجتماع المنعقد بمقر السفارة البريطانية في 8 أبريل 1878 . فهل سينجح المجلس في هذه المحاولة ؟

3) مشـروع قانـون 30 ابريـل 1878

في اجتماع 8 ابريـل 1878 اقتـرح سفيـر ايطاليـا (سكوفاسو) الغاء جميع القرارات التي اتخذها المجلس مؤخرا والرجوع الى تطبيق القوانين القديمة ، وذلك «من أجل تجنيب الاعضاء في المستقبل كل سوء تفاهم

سنة 1878 بما لا يقل عن 5.000 حاج . وهذا العدد الهام سينخفـض كثيرا في السنـوات التاليـة ـ باستثنـاء سنـة 1893 التي سجلت رقما قياسيا (10.000 حاج) ـ ولا يستبعـد أن تكون ظـروف الحجر الصعبة ، والمضايقات التي كان الحجـاج يتعرضون لها سببا في هذا الانخفاض .

21) رسالة فرنوبي 7ـ4ـ1878 :
A.E.P. / C.P.M., t. 42, p. 239

22) رسالة فرنوبي ، 17ـ4ـ1878 :
A.E.P. / C.P.M., t. 42, p. 235

23) الرسالة نفسهـا .

وكل مناقشة بصدد شهادات سفن الحجاج القادمة من المشرق» (24). وقد أوضح سكوفاسو ما يمنيه بالقوانين القديمة بقوله : «الزام سفن الحجاج القادمة من بلد موبوء بقضاء حجرها الصحي في جزيرة الصويرة كيفما كانت شهاداتها الصحية الا اذا سبق لها أن قضت هذا الحجر في ميناء انتقالي من موانيء البحر الابيض المتوسط» (25) . كما صرح بان الدوافع التي حملته على تقديم هذا الاقتراح ترجع الى كون السفن الانجليزية المقلة للحجاج لا توظف اطباء فوق ظهرها ، مشيرا الى امكانية اعفاء هذه السفن من التوجه الى جزيرة الصويرة اذا كانت مزودة بشهادة جيدة ومستوظفة طبيبا يرافقها خلال الرحلة .

وبعد مناقشات عقيمة بين سفراء ايطاليا ، واسبانيا ، والمانيا ، وفرنسا ، تبنى المجلس اقتراح سكوفاسو على الا يطبق الا ابتداء من فاتح يناير 1879 ، لكي لا تعامل السفن التي لم تصل بعد في السنة الجارية (1878) معاملة تختلف عما عوملت به «الاشيل» و «طعوده» .

وكان هذا الاقتراح في الواقع حلا وسطا ، لانه سيضع حدا لنزاعات الاعضاء حول الشهادات الصحية ، ولانه ينص ايضا على عدم تكليف الحجاج عناء التوجه الى جزيرة الصويرة الا في حالة ظهور وباء في المشرق ، مع اعفائهم من هذا الاجراء في حالة قضائهم حجرا صحيا في محجر متوسطي .

وفي 30 ابريل استدعى سكوفاسو اعضاء المجلس الصحي قصد المصادقة على مشروع القانون الجديد (26). الا ان القاء نظرة سريعة على هذا القانون تفاجئنا بالفصول القاسية التي تضمنها ، والتي تجاوزت الاطار الذي سبق للسفير الايطالي ان حدده لها في جلسة 8 ابريل . وفيما يلي هذه الفصول :

«الفصل الاول : كل سفينة تعود بالحجاج من موانيء الجزيرة العربية ، ومصر ، او من اية جهة اخرى مجاورة لبلاد تسود فيه الامراض المعدية ، لن يرخص لها بحرية الدخول ، حتى ولو كانت الحالة الصحية فوق ظهرها جيدة ، الى أن تقضي حجرا صحيا في محجر متوسطي» .

«الفصل الثاني : كل سفينة تصل بالحجاج وتتوفر على شهادة جيدة لا يمكنها انزال ركابها الا في جزيرة الصويرة بعد فحص يجريه الطبيب فوق ظهرها» .

«الفصل الثالث : لن تقبل اية سفينة تنقل الحجاج حتى ولو كانت تتوفر على شهادة جيدة ، اذا وصلت وعلى متنها راكب او عدة ركاب مصابين بامراض معدية او اذا حدثت فوق ظهرها خلال المسيرة حالة وفاة او عدة حالات» .

«الفصل الرابع : اذا سجلت الوفيات المشار اليها في الفصل الثالث من طرف الطبيب المرافق للسفينة ، وتبين انها غير ناجمة عن امراض معدية ، تخضع السفينة لحجر صحي لمدة ثمانية ايام» .

فنرى اذن من هذا القانون ان مدينة طنجة ستغلق نهائيا امام الحجاج الذين ان يرخص لهم بالنزول الا في جزيرة الصويرة حتى في حالة عدم ظهور اي وباء بالمشرق ، وهذا بعد ان يقضوا حجرا صحيا في احدى المحطات الاروبية . ويستوقفنا بوجه خاص الفصلان الثالث والرابع اللذان بلغا درجة كبيرة من القساوة الى حد الاستحالة في التنفيذ . فقد نصا على طرد الحجاج من المغرب (اذن حتى من جزيرة الصويرة) في حالة وقوع وفاة او عدة وفيات بينهم خلال المسيرة ، وعدم الترخيص لهم حتى بقضاء حجر صحي في عرض البحر الا في حالة وجود طبيب فوق ظهر السفينة وتصريحه بان تلك الوفيات لم تكن ناجمة عن مرض معد . فاذا استحضرنا في اذهاننا أن وقوع وفاة بين الحجاج المبحرين كان امرا عاديا ، بسبب ظروف النقل ومتاعب السفر ، واذا علمنا أن السفن المقلة للحجاج لم تكن في الغالب توظف اطباء على ظهرها خلال المسيرة ، ادركنا مدى قساوة القانون الجديد .

وبالرغم من ذلك ، فقد حظي هذا القانون بموافقة جميع الاعضاء ، باستثناء السفير الانجليزي دريموند هاي الذي اظهر مع ذلك استعداده للتوقيع عليه نزولا عند راي الاغلبية .

وقد استدل هاي في جلسة 30 ابريل بمجموعة من الحجج لتسويغ معارضته ، فصرح بان الكوليرا والطاعون لم يتسربا الى طنجة من الجانب البحري منذ اقامته بها سنة 1845 ، وبالرغم من ان هذين الوبائين تفشيا في المشرق في عدة مناسبات منذ ذلك التاريخ ، وبالرغم من ان القوانين القديمة المتعلقة بالحجاج كانت اقل تشددا من المتخذة حاليا ، وان الكوليرا تسربت دائما عن

---

24) محضر جلسة المجلس الصحي ، 8-4-1878 :
A.E.P. / C.P.M., t. 42, p. 240

25) المحضر نفسه .

26) راجع النص الاصلي لهذا القانون في : FO 99/183
وكذلك في : A.E.P. / C.P.M., t. 42, p. 271

الجزائر ، وانه لا يرى ما يدعو في الظروف الراهنة الى اتخاذ تدابير مشددة في وقت انقطع فيه اثر الكوليرا من المشـرق .

ثم عبر بعد ذلك عن اعتقـاده بأن اصحاب السفـن المقلة للحجاج ليسوا مستعدين اطلاقا لتوظيف اطبـاء خلال المسيرة ، مشيرا الانتباه الى أن اصدار هذا القانون في وقت انقطع فيه اثر الوباء في المشرق يبدو له اجراء قاسيا وغير عادل باعتبار انه سيطبق على كل سكان بلاد تفرض عليهم الديانة الاسلامية اداء هذه الفريضة .

وختم هاي تدخله قائلا : ان نزول اعداد كبيرة من الحجاج تقدر سنويا بثلاثة آلاف حاج ، وفي رقعة صغيرة كجزيرة الصويرة التي لا تبعد كثيرا عن اليابسة ، لن يحول دون تسرب الوبـاء الى المغرب في حـالة ظهـوره بالمشرق» (27) .

فنرى اذن ان احد اعضاء المجلس الصحي البارزين قد رفع صوته منددا بالتدابير الجائرة المزمع اتخاذها ضد الحجاج . بيد أن هذا الموقف لم يكن نابعا من دوافع انسانية صرفة ، وكانت تمليه في الواقع مصالح خاصة .فحسب فرنويي فان هاي كان قد تلقى تعليمـات من رئيس الحكومة البريطانية تدعوه الى مطالبة الحكومة المغربية بتخويل قادة السفن المحملة بالحجاج حرية عمل مطلقة (28) . وقد عثرنا في الوثائق البريطانيـة على رسالة وجهها السفير البريطاني الى اللورد سليزبـوري (Salisburg) في 30 ابريل 1878 يستشف منها ان هذا الاخير كان قد اعرب في احدى رسائله عن استغرابه من المحاولات المبذولة في المغرب لمنع الحجـاج من الدخول الى ديارهم (29) ، فيكون بذلك قد اصدر أوامره الضمنية بوضع حد لها . بيد أن هاي لم يجد بدا من الاعتراف له بعزمه ، فـكتب يقـول أن قـرارات الـطرد تتخـذ داخـل المجلس الصحي باغلبية الاصوات ، تلك الاغلبية التي لا تكون في الغالب بجانبه عندما يتعلق الامر بالتصويت على اجراءات صحية معتدلة (30) .

من جهة اخرى فان مشروع القانون الجديد كان يرغم قادة السفن على توظيف اطباء خلال المسيرة ، في حين ان للقـوانين البريطانيـة لم تكن تفرض هذا الاجـراء الا على السفن العابرة للمحيط . فكان يلزم اما تدخل البرلمان البريطاني لوضع قانون جديد ، واما تدخـل الحكومـة البريطانية في المغرب لافشال مشروع قانون المجلـس الصحي ، وهذا الحل كان يبدو اسهل .

ومهما كان الامر ، فان الموقف المعارض الذي اتخذه هاي كان يأخذ بعين الاعتبار مصالح الشركات البريطانية، وهو موقف لا يمكن الا وان يحظى بالتأييـد من طرف حكومتـه .

وكان هذا الموقف مثار تخوف السفير الفرنسي . ففي رسالته المؤرخة في 16 ماي ، وبعد أن فند الحجج التي ادلى بها هاي ، أثار فرنويي انتباه باريس الى الاخطار التي يمكن ، في نظره ، أن تهدد الجزائر في حالة ما اذا تبنى المجلس الصحي مواقف متساهلـة ازاء السفـن المحملة بالحجاج :

«ان سيادتكم تعلمون اكثر مني المصلحة التي لنا في وقاية المغرب من الامراض السارية ، تلك المصلحة التي تمليها علينا مجاورة الجزائر [للمغرب] والتي تنعدم بالنسبة لانجلترة» .

وقد ركز فرنويي ايضا على الاضرار التي يمكن ان تلحق بالتجارة الفرنسية بقوله :

«في الوقت الذي سيتبنى فيه المغرب قوانين صحية تقل في صرامتها عن القوانين القديمة او المتخذة حاليا ، فان اسبانيا ستغلق جميع موانئها عند مجرد الشك في ظهور الكوليرا في الحجاز ، وستضطـر شركاتنـا الى التخلي عن التجارة المنتظمة التي تحترفها..» (31) :

اما تضارب المصالح ، فاننا نستبعد أن يكون المجلس الصحي قد التزم بقانون 30 ابريل ، ونميل الى الاعتقاد الى انه ظل حبرا على ورق . ومما يؤكد ذلك ان مصادرنا تشير الى تجدد نفس النزاعات بين السفراء الاجانب حول سفن الحجاج . حدث هذا في 16 شتنبر 1890 عند

27) مشروع قانون 30 ابريل 1878 السابق الذكر .

28) فرنويي على ذلك بـقولـه : «بيد أن الكـتاب الاول في حكومة الملكـة لم يكن يعلم ان ادارة الشـؤون الصحية ليست من اختصاصات الحكومة المغربية ، وانما هي من اختصاص مجلس النواب الاجانب» : رسالة فرنويي ، 16ـ5ـ1878 :
A.E.P. / C.P.M., t. 42, p. 267

29) ورد ذكر لهذه الرسالة في رسالة هاي الى ساليزبوري، 30ـ4ـ1878 : FO 99/183.

30) رسالة هاي (30ـ4ـ1878) السابقة الذكر .

31) رسالة فرنويي (16ـ5ـ1878) السابقة الذكر .

وصول السفينة الفرنسية «غاليا» (Gallia) وعلى متنها 760 حاجا مغربيا ، حيث احتدم النزاع بشأنهـا بين النائبين الفرنسي والبريطاني ، فبينما أصر الاول على وجوب منع الحجاج حريـة الدخول ، اصر الثاني على الرفض (32) . وحدث هذا في غضون صيف 1895 حينما وافق المجلس الصحي في احدى جلساته على امكانية للسماح بنزول الحجاج في طنجة بالرغم من المعارضة القوية التي تزعمها السفيران البرتغالي والاسبانـي اللذان اقترحا طرد جميع سفن الحجاج حتى ولو كانت مزودة بشهادة جيـدة «لان هذا ما تنصح به تجربـة وتاريخ الحج» (33) .

وفي خضم هذه الفوضى التي كانت تطبع قوانيـن ومواقف المجلس الصحي تمكنت الكوليرا من التسرب الى المغرب عبر الطريق البحري ومع الحجاج الذين عادوا الى بلادهم في صيف 1895 .

---

(32) Times of Morocco, n° du 20.9.1890.
هدد قائد هذه السفينـة بانزال الحجاج على جانب المضيق في حالة عدم قبولهم بطنجـة . وطوال مساء الخميس 16 شتنبر احاطت بالسفينة اربعة مراكب للحيلولة دون نزول الحجاج . وفي 19 شتنبر وجهت السلطة المحلية ما قيمته 200 ريال من الخبز واربعة عجول لتوزع على الحجاج . وكان هؤلاء جد جائعين الى درجة ان معركة نشبت بينهم ادت الى وقوع سلتين كبيرتين في البحر ، في كل منهما 300 خبزة . كما ان سلة من العنب لقيت نفس المصير : (نفس العدد من الصحيفة المذكورة) .
اخيرا توجهت السفينـة الى جزيرة الصويرة حيث خضع الحجاج للحجر الصحي . وقد توفى حاجان منهم ساعة نزولهم . وطوال اقامتهـم بالجزيـرة ، وجهت لهم السلطة المحلية الف رغيف وعجلا في كل يوم : (عدد 11ـ10ـ1890 من الصحيفة المذكورة) :
(33) El Eco Mauritano, n° du 23-10-1895.

الاشتـراكـــات

- الاشتـراك السنـوي للمؤسسـات : 300 درهـم
- الاشتـــراك السنـوي لـلافــراد : 100 درهـم
- الاشـتــراك الـتـشـجـيـعـي : غير محـدود

تبعث قيمة الاشتـــراك الـى :
الحســـاب البـنـكـــي : 37ـ872 00 00 300 03 040

البنك المغربي للتجارة الخارجية
شـارع فـاس - طـنجـة

EL PADRE LERCHUNDI Y EL REFORMISMO EN EL MARRUECOS DEL SIGLO XIX

Ramón LOURIDO DIAZ
Profesor de la Facultad de Letras de Rabat

El título con que encabezo el presente estudio muestra de manera bastante clara que no voy a seguir las pautas o métodos utilizados por la mayoría de los escritores que se adelantaron a escribir sobre la histórica figura del P. José Lerchundi, el renovador de las Misiones Franciscanas en Marruecos en la segunda mitad del siglo XIX. Casi todos estos escritores le dedicaron entusiasmados artículos y libros, algunos de gran extensión, aunque generalmente desprovistos de una elaboración crítica, tales como José López Queizán, Samuel Eiján, Buenaventura Díaz, Fidel de Lejarza, Manuel R. Pazos, Alfonso Rey, Esteban Ibáñez, Manuel Graña, T. García Figueras, José Robledo, etc.[1].

A mi entender, todos estos escritores, incluso el P. José López, en su voluminosa obra *El Padre Lerchundi — Biografía documentada* (Madrid 1927), intentaron única y exclusivamente presentar la figura de Lerchundi en función de su personalísimo entorno religioso-franciscano-pastoral, y sólo superficialmente y de forma secundaria anotaron sus actividades científicas, linguísticas y socio-docentes. No trataron casi en absoluto de enmarcarlo en su entorno externo, socio-cultural y político. Lo tomaron como una persona histórica digna de toda admiración a causa de sus importantes y significativas realizaciones, pero sin relacionarlas con el ámbito en el cual aquél desarrolló su personalidad: el entorno social, político, cultural y religioso que entonces ofrecía el imperio marroquí. Presentan más bien una figura disecada, de cera y sin vida, en la que las influencias de su actuación en el mundo en el que evolucionó su riquísima gama de actividades no cuenta prácticamente para nada. No es, pues, extraño que los elogios y alabanzas que le propinan a cada instante suenen a algo irreal, más propio de la oratoria brillante y vacía de tiempos pasados.

Los escasos escritores extraños a la Orden Franciscana que se interesan en los últimos años por la personalidad de Lerchundi son los que, en verdad, tratan de situar a Lerchundi en su contexto propio, histórico-social y político-cultural. Así lo hace, por ejemplo, el historiador contemporáneo francés Jean-Louis Miège, el gran especialista de la historia marroquí del siglo XIX, pese a que escriba poco sobre Lerchundi y no lo haga siempre de manera precisa [2]. También actualmente, y en lo que concierne de forma estricta al aspecto linguístico, el Instituto Nacional de Arabización de Rabat lleva ya algunos años preparando un extenso *Diccionario etimológico del árabe* hablado en las ciudades de Marruecos. El grupo de arabistas filólogos, marroquíes y extranjeros, que lleva acabo esta utilísima

labor, ha escogido como principales bases escritas de su investigación el *Vocabulario español-arábigo del dialecto de Marruecos* de Lerchundi y el *Dictionnaire arabe-français* de H. Mercier, porque uno y otro extrajeron sus conocimientos de la lengua dialectal marroquí en sus contactos estrechos e íntimos con el pueblo. Lástima que ningún filólogo español forme parte de este grupo de investigación linguística, a pesar de que algún investigador hispánico se dedica a estos estudios especiales (3).

A lo largo de este estudio nos encontraremos con otros autores no franciscanos, europeos y marroquíes, que abordaron de alguna forma la figura de Lerchundi ; lo hacen en función de temas muy específicos y sin mayor trascendencia, por lo que su recuerdo es anotado secundariamente.

Volviendo al título del trabajo, mi único objetivo es analizar la personalidad del P. Lerchundi en relación estrecha con el movimiento reformista que tuvo lugar en el Marruecos de la segunda mitad del siglo XIX.

I. - El movimiento Reformista en el Marruecos del S. XIX.

Desde hace algunos años se vienen dedicando estudios profundos a las mutaciones socio-económicas, técnicas, humanas y culturales ocurridas en los países de tradición musulmana durante el siglo XIX. Me voy a fijar preferentemente, como es normal, en la nación marroquí. Superado ya, aquí y allá, en muchas partes del mundo, especialmente musulmán, el dominio político colonialista de los pueblos de Occidente, los investigadores analizan ahora con más imparcialidad y más amplia y variada documentación el origen y las causas que llevaron a ciertos países europeos a adueñarse, « tuta consciencia », en el siglo pasado y aun a comienzos del actual, de seculares naciones afroasiáticas, más atrasadas técnicamente que aquéllos.

En el caso concreto del multisecular imperio marroquí, el estudio llevado a cabo con mayor solidez investigadora y documental para el conocimiento de las relaciones entre Europa y los alawíes de Marruecos durante gran parte del siglo XIX, se debe al jubilado profesor francés Jean-Louis Miège, pubilcado en cuatro gruesos volúmenes bajo el título de *Le Maroc et l'Europe* — 1830-1894 (Paris, 1961-1963). Más restringido en su alcance histórico, pero complemento del anterior, es el libro de Pierre Guillen, *L'Allemagne et le Maroc de* 1870 *à* 1905 (Paris, PUF, 1967). Estos autores sólo utilizaron en sus inevstigaciones documentación de origen europeo, que tamizaron y analizaron sin tomar posiciones partidistas, aunque sin emitir tampoco juicios de valor. El que se lanzaría sin temor alguno a la crítica abierta y desgarrada contra los procedimientos de las naciones colonialistas y de sus historiadores panegiristas, fija siempre la mente en la defensa del explotado pueblo marroquí por parte de Europa desde el siglo pasado, fue y es el profesor Germain Ayache en una serie de estudios, compilados la mayoría de ellos en un volumen titulado *Etudes d'histoire marocaine* (Rabat, SMER, 1979, 2ª edc. 1984). Este profesor de la Universidad de Rabat se vale ya con profusión de documentos de origen árabe. La historia de Marruecos, para este autor, está todavía por escribir, o mejor, habrá que « reescribirla » en su mayor parte.

Por el simple hecho de recorrer someramente los sumarios de los capítulos de la obra de J.-M. Miège, se advierte de inmediato que, desde la instalación del cuerpo diplomático europeo en Tánger a fines del siglo XVIII (4), las estructuras político-económicas y socio-administrativas del Marruecos del siglo XIX se vieron cada vez más dominadas por la presión expansionista europea.

La verdad es que los pueblos musulmanes durante el siglo pasado, bien sea debido a la propia toma de conciencia del atraso técnico en que se encontraban sus respectivas sociedades ante el patente y humillante ejemplo de los adelantos progresistas de todo tipo en las naciones europeas ; fuera tal vez porque estas mismas naciones les forzaban a transformarse en si mismas, so pena de amenazas reales de ocupación cultural, económica y sobre todo política, lo cierto es que — repito — en varios países islámicos se dieron o tuvieron lugar reacciones más o menos profundas de transformación interna para salir de su prolongado marasmo y atraso : se apoyaron para ello, sea en la vuelta a las fuentes originales del Islam, sea en la búsqueda de un posible sistema de separación de los poderes políticos y religiosos, contrario esto a los principios básicos del Islam, Ahi están, por ejemplo, los movimientos reformistas islámicos dirigidos en Transilvania por Ibrahim Mutafarriga ; en Indonesia por Ahmed Dahlan; entre los mongoles de Persia por el Chah Wali Allah ; en Túnez por al-Tahtawi y al-Tunsi. El más conocido de todos es indudablemente el reformismo intentado por Mohamed Ali Bacha en Egipto.

En Marruecos también se dieron tímidas tentativas de movimientos reformistas, limitadas a cortas y aisladas acciones. Pero en este país el resultado fue prácticamente nulo, debido al hecho de que tales reformas se proyectaron casi siempre bajo presiones ejercidas por los europeos sus vecinos, cuya expansión económica y territorial en

su propio país temían sobremanera los *ulemas* o jefes religiosos, y, aunque en menor escala y por razones menos concretas, también atemorizaba a los componentes del *majzen* o gobierno central marroquí.

Según J.-L. Miège, en su citada obra, la primera mitad del siglo XIX se abrío en Marruecos con ambiguos atisbos de orientación hacia el intercambio comercial con Europa. En esta no muy amplia apertura se entreveía ya, sin embargo, el factor opresivo real de los gobiernos de Europa. La falta de una voluntad espontánea y libre en esta apertura explica los repetidos intentos de repliegue que, a cada momento, se exteriorizaban más o menos abiertamente entre las autoridades indígenas. De todas formas, a partir del tratado anglo-marroquí de 1856 y de la guerra hispano-marroquí de 1859-1860 el Estado de Marruecos se vio cada vez más a merced de fuerzas extranjeras, presionado de todas partes por los gobiernos europeos más representados en el país para que procediera, en éste o aquél sector social, a la transformación de sus estructuras tradicionales. El único sector respetado y que se mantenía intocable por parte de los europeos, al menos de forma directa, era el de las creencias religiosas islámicas del pueblo.

Esta presión reformista impuesta desde Europa encontraba su mejor y más eficaz apoyo en la afluencia cada vez más numerosa en el país de una población de origen europeo, que, de forma más o menos velada, se veía estimulada a instalarse en Marruecos por los vecinos Estados occidentales. Esta nueva y creciente población extranjera se hacía por momentos más dominante y absorbente. Y lo peor era que dicha problación, no sólo no se sometía a la jurisdicción plena de las autoridades locales, pues dependía casi exclusivamente de los respectivos representantes diplomáticos, sino que éstos retiraban también de la autoridad del sultán alawí a gran parte de los componentes de la crecida y humillada comunidad autóctona judía, así como a muchos musulmanes : unos y otros, judíos y musulmanes, buscaban de esta forma eludir los impuestos o la justicia del *majzen* y se acogían al sistema de » protección » extranjera inventado por las potencias europeas[5].

El sultán Hasan I (1873-1894) fue personalmente consciente de la necesidad en que se encontraba su pueblo y país de roformas en profundidad ; e intentó llevarlas a la práctica, al menos en ciertos sectores de la vida pública y administrativa. Sin embargo, los esfuerzos egoistas y contrapuestos de las diversas potencias europeas en la forma y manera de llevar a efecto la transformación de las estructuras marroquíes (queridas en el fondo, pero también siempre temidas por el *majzen*), fueron causa de que todo se redujera a constantes alternativas de aceptación y de reacciones contrarias por parte de las autoridades locales.

Siempre bajo la excusa de levantar el país de su postración secular y hacerlo entrar en las vías del progreso por medio de las relaciones de todo tipo con los pueblos occidentales, varios eran los aspectos en que los Estados de Europa reclamaban con más insistencia las reformas : la urbanización y modernización de las ciudades, la acomodación a nuevas leyes y a nuevos métodos en los intercambios comerciales, la reforma de las caducas estructuras del *majzen* o gobierno central y de las secciones locales, la modernización en las técnicas y armamento del ejército, una nueva forma de verse representados diplomáticamente los diversos Estados en el país, etc... Sólo después de realizar tales reformas podría ser uncido Marruecos al progreso que ya rodaba por los caminos de gran parte de Europa. Pero la falta de coordinación en los intereses particulares de cada nación respecto a sus tentativas sobre Marruecos dio lugar, por una parte, a que las reformas exigidas por ellos estuvieran muy mal orientadas y, por otra parte, a que los resultados para el país fueran verdaderamente nefastos, pues los gastos que tales intentonas de reformas hicieron recaer sobre el tesoro público y sobre los intereses privados provocaron, en 1878, una profunda crisis político-económica[6].

Este estado calamitoso de cosas iba a desembocar en una situación de sumo peligro para la misma existencia de Marruecos como Estado independiente, peligro que siempre intuyeron, como dije antes, los representantes políticos y religiosos del país. A partir del año 1881 comenzó la auténtica « competición de las potencias occidentales » por atraer a su esfera de dominio el territorio marroquí. En estos años, se llegó ya a intentar, por parte de algún Estado europeo, la ocupación territorial de Marruecos. Ladislao Ordega, recién nombrado Ministro plenipotenciario de Francia en Tánger, empleó desde el año aludido una auténtica política tendente a convertir a Marruecos en protectorado francés[7], pero las demás potencias se opusieron tenazmente a semejantes pretensiones. Si en aquellos años Marruecos pudo salvaguardar aun su precaria libertad nacional, no lograría esto mismo más tarde, ya a principios del siglo XX. ¿ Se puede afirmar categóricamente que la causa principal de la pérdida posterior de la independencia de Marruecos tuvo su origen en los movimientos reformistas que las naciones europeas quisieron imponerle durante el siglo XIX ?.

INVESTIGACION MARROQUI ACTUAL SOBRE EL REFORMISMO

Los actuales historiadores marroquíes intentan investigar a fondo sobre el hecho frustrado del movimiento reformista del siglo pasado en su país, así como sobre consecuencias del mismo para el pueblo. No se contentan, naturalmente, con la importantísima documentación europea extraída de los archivos de Europa por J.-L. Miège, y están sacando a la luz una relativa abundante documentación árabe inédita, a través de la cual comienza a conocerse la actitud real de los poderes indígenas de la época respecto al impuesto reformismo; este conocimiento se extiende a la postura de los políticos y hombres del *majzen*, de los *ulemas* u hombres religiosos, e incluso del mismo pueblo marroquí. Dichas investigaciones vienen a constituir como el complemento imprescindible para llegar al conocimiento real, amplio e imparcial, de tales reformas, de sus resultados y de la postura, positiva o negativa, de los marroquíes de la época ante las mismas. Es decir, llegar a conocer hoy de qué forma respondió Marruecos, favorablemente o por la oposición clara o subterránea, a las presiones que entonces ejercieron sobre él las potencias europeas.

G. Ayache afirmó en una conferencia que el problema de las reformas es un hecho de rango mundial, que se presenta de forma impositiva a todos los país enrolados en las inevitables transformaciones y cambios de los tiempos. En algunos países, tales transformaciones se pusieron en práctica de forma radical, incluso de forma revolucionaria, siempre con la intención en sus ejecutores de sacar el país respectivo del subdesarrollo y de hacerlo avanzar por el camino del progreso. En otros países se optó por las reformas parciales y aisladas, como fue precisamente el caso del Marruecos décimonónico, el cual, además, estaba presionado desde el exterior[8]. Y es lógico que estas transformaciones, tan tardías en el tiempo, intenten ahora detectarlas por si mismos los actuales investigadores nacionales, basándose sobre todo en lo que pensaban y hacían a este respecto los dirigentes y el pueblo marroquíes del siglo XIX.

Los escritos y documentos europeos de la época no les podían satisfacer del todo ; además, podían encerrar en si mismos mucha manipulación y extorsión de la realidad de los hechos pasados, según intereses del país europeo a que pertenecía el diplomático, comerciante, etc... de turno que los redactaba y comunicaba al respectivo gobierno. La confrontación de los documentos inéditos europeos y marroquíes se hacía absolutamente necesaria, aunque todavía no sean sufientes en número y calidad los descubiertos hasta ahora en los archives marroquíes. La obra de Miège sigue siendo considerada por los investigadores marroquíes como fuente imprescindible para poder penetrar en su propio pasado histórico ; lo respetan como autor de una integridad y honorabilidad científicas a toda prueba ; no dejan de apoyarse en sus hallazgos, sea para aceptarlos, sea para contrastarlos con lo hallado por ellos en lengua árabe. La verdad es que, a través de Miège se puede vislumbrar ya todo ese deshonesto tejemaneje político de Europa, que buscaba, cada nación por su lado, como adueñarse del territorio que abarcaba el imperio alawí.

El libro más importante a este respecto salió de manos del gran historiador y actual profesor de la Universidad Mohammed V de Rabat, el Dr. Abd Allah Laroui (*El-'Arawi*) : *Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain* - 1830-1912[9]. En años anteriores, el ya conocido profesor en la misma Universidad, Germain Ayache, había publicado diversos estudios relacionados con el movimiento reformista marroquí, tal vez no expresado asi taxativamente, pero sí imbricados con este problema, y que luego fueron reunidos en el volumne ya citado de *Etudes d'histoire marocaine*.

El esfuerzo investigador en esta línea sigue adelante, y no como tema que interesa de forma individual a este a aquel investigador. En la Universidad de Rabat se reunió un importante coloquio, del 20 al 23 de abril de 1983, con la participación activa de los más notables historiadores marroquíes y varios extranjeros, en especial de lengua árabe, para analizar en sus respectivas comunicaciones y estudios el tema general « Reformismo y sociedad marroquí en el siglo XIX ». No se han publicado todavía — que yo sepa — las Actas del Coloquio y los estudios presentados en el mismo, pero sí se han adelantado resúmenes de los mismos[10].

La recentísima « Revue Dar Al-Niyaba » - « Etudes d'histoire marocaine »[11], en los cuatro números aparecidos hasta ahora, ha publicado también varios trabajos cortos sobre el reformismo marroquí, y dio a la publicidad documentos árabes relacionados con él, como se tendrá ocasión de constatar.

Casi la mitad de la obra de Laroui está dedicada al análisis profundo del antiguo sistema de gobierno marroquí : las bases de la sociedad, el sultán, el *majzen* o gobierno, los poderes locales, la cultura, etc... Y no es difícil deducir de su lectura el estado caduco en que se encontraban estas instituciones político-sociales. Las reformas en el país se imponían como algo ineludible, a fin de

evitar su prolongada vida precaria como nación. A semejantes conclusiones llegan en sus cortos trabajos autores como Jaluq Temsamani[12], G. Ayache[13] y Muhammad Amin al-Bezaz[14].

La otra mitad de la obra de Laraoui está totalmente orientada hacia la exposición y estudio de los intentos realizados por el *majzen*, siempre presionado por los europeos, para abrirse e incrementar su comercio con Europa y llevar a cabo al mismo tiempo ciertas reformas en la estructura general del Estado y sociedad marroquíes. Esto es lo que había hecho también J.-L. Miège, como queda anotado, pero el ilustre historiador marroquí se adentra en el conocimiento de la actitud tomada por las autoridades, los intelectuales religiosos y los funcionarios públicos consultados por el mismo sultán ante este necesario reformismo, pero impuesto desde el exterior. Sus respuestas permanecían inéditas y olvidadas, y, por lo tanto, desconocidas.

Del análisis de las variadas respuestas dadas al sultán, hace resaltar el autor las profundas antinomias surgidas a propósito del proyectado reformismo, pues los consultados, según sus propias tendencias en favor o en contra de las reformas, y casi siempre apoyando sus razonamientos en la ley islámica, la *charí'a,* llegaban a conclusiones extrañamente contradictorias. Pese a este desacuerdo, alguno de los sultanes del siglo XIX - Hasan I en especial - estaba positiva y personalmente predispuesto a introducir ciertas reformas en el país, persuadido de que, una vez « el país fuera más productivo, el tesoro del sultán más surtido y el *majzen* más respetado, entonces se podría intentar ser tratado y considerado de manera más conforme con el derecho público reconocido en Europa »[15]. A John Drummond Hay, representante inglés en Marruecos durante largos años, se debió en exclusiva haber convencido de ello a los altos poderes alawíes a mediados de siglo. Con todo, según el mismo Laroui, los intentos reformistas — casi todos ellos tendentes a la modernización del ejército, a la reducción de impuestos, a la retribución justa de los funcionarios, etc... — no alcanzaron un éxito visible y digno de mención.

¿ Cuáles fueron las causas de estos fracasos ?. Laroui enumera algunas de las más evidentes. El sultán Muhammad IV no estaba, en 1873, más que a medias convencido de los consejos de Drummond Hay, porque le habian informado de que Turquía y Egipto, ahora un poco más ricos, una vez realizadas las reformas, habían perdido, sin embargo, mucho de su antigua independencia política. Además, contando con la actitud dubitante del sultán — la del pueblo era generalmente apuesta — la verdad era que las naciones europeas, en especial Francia y España, se oponían tenazmente a la introducción de la civilización moderna en Marruecos : la voluntad de estas potencias de no poner en peligro el equilibrio europeo, imponía la permanencia en Marruecos del *statu quo,* que cada cual, naturalmente, interpretaba a su manera. Inglaterra le daba un sentido territorial, mientras que España y Francia consideraban que la reforma administrativa era en si misma una ruptura del *statu quo* [16]. Ahora bien, los europeos no cesaban de clamar, con una falta total de lógica, contra la xenofobia de los marroquíes, la mala voluntad del sultán, la obstrucción del *majzen* y el conservadurismo de los *ulemas* o sabios religiosos[17].

En el fondo hay que confesar que los sultanes no tenían confianza en Estado alguno europeo, pues intuían que todos ellos acudían a Marruecos escondiendo maliciosamente en sus generosos proyectos una finalidad política inconfesable. No obstante estas desconfianzas, enviaron repetidas misiones y embajadas a las distintas naciones europeas [18], cuya enumeración detallada acaba de ser dada a conocer por Mustafa Buchara [19]. Fue finalmente el pueblo el que, influenciado por los *ulemas,* terminó por oponerse con la violencia a las reformas, como sucedió en la ciudad de Fez, el año 1873. El nuevo sultán Hasan I reprimió duramente las alteraciones del populacho, pero el éxito de la represión estatal no fue más que aparente : la desaprobación general seguía palpándose en un ambiente coaccionado y siempre hostil. Hasan I volvió a las consultas de su antecesor con los *ulemas* sobre las reformas siempre exigidas por los Estados europeos. Los sabios de la ley islámica le respondieron casi con desprecio : « Nuestro señor posee los libros que le permiten solucionar el problema por si mismo » [20].

En realidad, pues, el *majzen no se modernizó,* pero sí conoció una fisura profunda bajo la presión de los acontecimientos ; se convirtió, en efecto, en un nuevo *majzen,* más aislado que el antiguo, reducido a su estricta esencia del ejercicio del poder.. ; el sultán no se sentía ya capacitado para decidir por si solo ; los miembros del *majzen* querían participar con los demás en la responsabilidad de las acciones impopulares ; de ahi el gran número de consultas que Hasan I continuó haciendo entre otros estamentos sociales [21].

En conclusión, según Laroui, el gobierno central marroquí intentaba consolidarse bajo la presión extranjera y lo que consiguió fue su debilitamiento irreversible. En el plano de los hechos, se trataba de edificar, mediante reformas militares, educativas y fiscales, las bases de un Estado moderno, pero

en el plano religioso se buscaba aislar la política de la ética religiosa, según métodos propios del liberalismo precolonial. En ambos planos el fracaso fue rotundo. Los « legistas » no supieron sustraerse a sus conceptos tradicionales, basados en el poder absolutista ; y los comerciantes, que debieron haber sido los portaestandartes del reformismo, guardaron silencio porque carecían de cultura y de prestigio social. De ahí que el *majzen* no pudiera justificar debidamente su autoconsolidación frente al extranjero; había perdido el apoyo de los grupos que tradicionalmente le legitimaban y no encontró quienes los sustituyeran. Desde el siglo XIX, reformismo y liberalismo partían con un « handicap » insuperable [22].

Los resúmenes ya publicados de las ponencias presentadas al Coloquio aludido arriba sobre el reformismo marroquí no ofrecen más que ideas generales, coincidentes en substancia con lo ya expuesto en las obras de Miège y Laroui. Así, Muhammad al-Manuni declara que los marroquíes del siglo XIX estaban, ciertamente, seducidos por el espectacular progreso que su embajadores, comerciantes y viajeros constataban en las naciones de Europa ; quisieron importar al propio país algunas innovaciones, imitando lo visto allá, y obtuvieron del *majzen* que algunos estudiantes fueron enviados al extranjero para su formación ; lo malo era que estos estudiantes iban con la única finalidad de instruirse en los métodos militares y volver luego a la patria para proceder a la modernización del ejército. Aun en este caso, el autor afirma ser difícil conocer la razón del por qué esta toma de conciencia no se transformó en una realidad de cambio [23].

La situación catastrófica, monetaria y financiera, a que fue conducido el Estado marroquí cuando se intentó reformar gobierno y sociedad en sus estructuras tradicionales, fue la causa fundamental del fracaso del reformismo, según Omar Afa : la pérdida del control del comercio en lo relativo a los derechos de aduana, que no pagaban las sociedades mercantiles extranjeras ni los « protegidos » marroquíes ; el aumento de gastos por parte del Estado en el equipamiento del ejército; la fuga del capital extranjero, fraude y falsificación de la moneda.. ; todo esto hizo bajar el valor monetario en un 90 % en sólo 30 años [24].

La culpa de esta situación económica parece hacerla recaer el investigador Ahmed Tawfiq en el sistema fiscal, pues, según él, la ley tradicional, la *char'ia,* no respondia ya a las nuevas necesidades financieras del Estado. Hasan I introdujo, en 1888, el nuevo impuesto llamada « tertif », que no se basaba en la *charí'a,* pero las viejas estructuras del país no pudieron o no quisieron adaptarse a estas nuevas modalidades[25].

Muhammad A. Al-Bezaz se dedicó en su investigación (fue el tema de su tesis doctoral y viene publicando artículos referentes al mismo) al análisis de la caótica situación del país en el aspecto sanitario, causa de frecuentes y mortíferas epidemias, como la del cólera, la variola, la peste y las fiebres tifoideas, que reducían a veces en un tercio el total de la población. Esta situación agravaba la crisis en que se encontraba el Estado y, al mismo tiempo, entorpecía la puesta en marcha de las reformas previstas. Bajo la influencia de los *ulemas,* la concepción general de que las epidemias constituían fatalmente algo irremediable contra lo que no se podía luchar, no predisponía ciertamente al *majzen* a destinar grandes sumas de dinero en la reforma sanitaria [26]. Estas reformas dentro del sector sanitario y de la urbanización sólo se dieron en corta medida, según Jaluq Temsamani, en la ciudad de Tánger, en la que estaba ya ubicada una numerosa colonia europea, y era la capital de la diplomacia extranjera [27].

Sin embargo, el profesor Abd al-Rahman Mudden es de la opinión de que no existió tal oposición a la apertura y al cambio de las estructuras sociales entre los marroquíes de la época, como gusta de repetir a cada instante la literatura extranjera. Para él, si la población marroquí no se adhirió totalmente a ciertas reformas, la responsabilidad recae sobre el *majzen,* que no se preocupó de otra cosa, al presentar los proyectos reformistas, que de reforzar su poder y de querer mantener el equilibrio de su fuerza [28].

Por su parte, Hasan Hanafi trató de poner en claro las dos razones fundamentales que condujeron, según él, las corrientes reformistas a un total fracaso en Marruecos : a) el movimiento reformista árabe-musulmán no evolucionó porque lo adquirido por una generación no era asumido por la que le seguía, y así sucesivamente ; b) entre los marroquíes se dio siempre la falta o vacío de una actitud crítica frente al progreso técnico de Occidente, considerado como el único modelo de progreso y desarrollo a imitar. Para salvar este escollo y echar las bases de un antentico renacimiento, el autor propone una radical revisión del concepto que los marroquíes tienen de si mismos y la adopción de una aproximación nacional e innovadora a su propia realidad[29]. Por último, autores como Habib al-Malki y Abd al-Ali Dumu colocan la causa de este fracaso reformista décimonónico en las condiciones que el país venía arrastrando de subdesarrollo desde el comienzo de sus relaciones comerciales con Europa, ya en el siglo XVI; y también en el hecho de que la voluntad de cambio en el XIX no fue general en la población, para que pudiera producirse[30].

II. — *EXTENSA ACTIVIDAD REFORMISTA DE LERCHUNDI EN EL MARRUECOS DE LA SEGUNDA MITAD DEL XIX*

Sólo dos investigadores extranjeros sobre el siglo XIX marroquí se han ocupado algo de la personalidad del P. Lerchundi. El primero era contemporáneo suyo, Henri de la Martinière, tan buen conocedor del país como poseedor de un espíritu colonialista a ultranza. Trató personalmente a Lerchundi, en quien reconocía « à la vérité, un arabisant, auteur d'une grammaire estimée »; incluso sentía admiración hacia él, ya que « son commerce était agréable et nous avions ensemble d'amicales relations »[31]. Con todo, a él y a los franciscanos españoles los consideraba incapaces de poder realizar una « acción política » en Marruecos, a no ser en el interior del reducido ámbito de la colonia española de Tánger, porque, si la pretendieran, se lo impedirían las gentes « fermées et fanatiques » del país. Por el contrario, el Sr. Diosdado, Ministro plenipotenciario de España en Tánger, « catholique convaincu. croyait fermement à l'influence au Maroc des Pères Franciscains »[32]. De la Martinière, o no era sincero al hacer esta afirmación o se equivocaba, pues, como se verá más tarde, los franceses temían ciertamente la influencia de los franciscanos españoles en Marruecos, pero tampoco la aceptaba el Sr. Diosdado, el cual prefirió dimitir de su alto puesto antes que acomodarse a los planes reformistas de Lerchundi.

El historiador J.-L. Miège conoció más a fondo la labor de Lerchundi, labor sin duda reflejada en las comunicaciones oficiales de las cancillerías europeas de la época acerca de la evolución política del imperio marroquí. Y escribió, por lo tanto, sobre él de forma más extensa y ajustada que el anterior. Pero tampoco Miège le concedió la importancia que se merecía la actividad reformista desarrollada por el franciscano ; ni la enjuició, en mi opinión, acertadamente.

J.-L. Miège reconoce que los franciscanos españoles, residentes desde antiguo en Marruecos, poseían una real influencia entre las colonias europeas que se fueron instalandos en las ciudades costeras del país. Gracias a ellos, estas colonias adoptaron una vida peculiar y se beneficiaron de la labor franciscana en lo relativo a la enseñanza de sus hijos y en el campo de la medicina. Por medio también de los franciscanos españoles entraron estos europeos en contacto con la sociedad marroquí sin grandes conflictos, gracias al respeto de que gozaban aquéllos entre los indígenas.

Las afirmaciones de Miège van más lejos y llega a conceder a los franciscanos haber desempeñado en el país un cierto papel político, citando para este caso concreto la persona del P. Lerchundi. No obstante, asegura que, como tal entidad religioso-franciscana, ésta no disponía de poder o rango de altura para actuar eficazmente en el desarrollo general del país : « l'établissement franciscain au Maroc avait toutes les allures d'une organisation de l'Etat espagnol »; es decir, no tenía personalidad propia sino que era un elemento secundario del que se servía España en su política marroquí. España era incluso la que aseguraba la subsistencia material de los franciscanos en Marruecos por medio de la Obra Pía, una sección dependiente del Ministerio del Exterior. Este derecho de protección sobre la Misión Franciscana — continua Miège — era considerado por las autoridades españolas y marroquíes como un monopolio de España[33]. Cualquier proyecto de establecer en Marruecos otras Ordenes Religiosas que no fueran los franciscanos españoles, como lo intentó Francia, tropezaba siempre con la oposición irreductible de éstos[34].

El investigador galo dedica cierta atención especial a la persona de Lerchundi. También le considera como buen arabista, « homme tout à fait supérieur », « personnalité marquante de la colonie européenne de Tanger »; y no se olvida de recoger en resumen la actividad desplegada por el franciscano, entresacán-dola a su gusto de la obra del P. José López[35]. Reconoce que, además del apoyo del gobierno español, Lerchundi gozaba de la simpatía de las autoridades marroquíes, y afirma que las relaciones que mantuvo con el sultán Hasan I no se reducían a simple cortesía, pues éste le cedió gratuitamente terrenos o solares para la construcción de Iglesias y casas, exonerándole de cualquier tipo de impuestos. Gracias a estos privilegios, Lerchundi levantó o restauró casas-misiones en varias ciudades de la costa. También deja bien claro Miège que los franciscanos, « sans faire de prosélytisme », se mostraron activos en sus escuelas primarias y en hacer bien a los pobres. Pero, según él mismo, el *majzen* se opuso siempre a que abrieran casas en el interior del país.

J.L. Miège deja de lado y a salvo la actividad religiosa de los religiosos franciscanos, pero insiste en el papel que desempeñaron en Marruecos a favor de España. La actividad de Lerchundi en Tánger, al parecer, no dejaba de inquietar a los diplomáticos extranjeros, en cuya ciudad tenían su residencia oficial, como capital diplomática del país. Para él, « la diplomatie retint le Père Lerchundi autant que la religion ou la science ». Con todo acepta que, gracias a los franciscanos se llegaron a contrarrestar numerosas prevenciones de la

población marroquí contra los europeos : sus obras de caridad, su simplicidad de vida, tocaba las cuerdas sensibles de un pueblo que coloca a mucha altura estas virtudes ; e, indudablemente, los franciscanos presentaban una imagen muy distinta a la de los negociantes europeos, interesados y sin escrúpulos, establecidos también en los puertos del país[36].

Tampoco lo escrito por Miège sobre Lerchundi responde al importante papel que éste desarrolló en realidad en Marruecos, muy especialmente en Tánger. Este autor no dispuso de documentación suficiente para llegar al conocimiento exacto de la gran personalidad del franciscano.

LA OBRA DE LERCHUNDI EN MARRUECOS

No es mi propósito describir al detalle todas las obras realizadas por el P. Lerchundi desde 1862, fecha de su llegada a Marruecos, a los 26 años de edad, hasta marzo de 1896, en que falleció en Tánger. Pasó más de un año expulsado de Marruecos por las autoridades consulares españolas, que no aceptaron su nombramiento como Pro-Prefecto de la Misión de Marruecos hecho, según derecho propio, por la Santa Sede[37]. También hubo de estar ausente del país algunas temporadas para cuidar en España su siempre delicada salud. Su residencia habitual, sin embargo, sería siempre Marruecos. Todas las circunstancias de su vida y actividades han sido descritas repetidas veces, aunque casi todos los autores se remiten a la obra fundamental del P. J. López, el cual, para no complicarse con ciertos aspectos, estimados por él como embarazosos, eliminó algunos hechos que revisten cierta importancia, como habrá ocasión de comprobar.

La obra realizada por Lerchundi abarca amplias y variadas zonas de actuación, que, repito, no me detendré en detallar. Advierto, sin embargo, que el P. Lerchundi mostró una capacidad portentosa en cada una de sus múltiples actividades, y que, de haberse dedicado plenamente a cualquiera de una de ellas, con exclusión de las demás, hubiera alcanzado la especialidad y renombre de tantos hombres que se hicieron célebres a lo largo de la historia en tantos campos de la ciencia, de la religiosidad, de la vida político-social, etc... A mi entender, hubiera podido llegar a ser un lingüista de gran talla en la lengua árabe ; un gran estructurador de la enseñanza y de la salud pública en un Marruecos muy atrasado con respecto a las nuevas técnicas occidentales ; un esforzado y talentudo programador en cuanto a problemas de índole social ; un gran técnico en cuestiones económicas y sociales. Y, por si fuera poco, hubiera podido llegar a ser un diplomático de alto rango, ya que en todos estos aspectos que enumero destacó la actuación de Lerchundi a muy estimable altura, aunque dada su diferenciada y contrapuesta variedad, no pudo dedicarse por entero a ninguna de ellas. Todo ello sin olvidar su misión esencial pastoral sacerdotal, que fue lo que más tiempo le ocupó, pese a las acusaciones que, en este sentido, acabo de transcribir de la obra de Miège.

La vida y actuación de Lerchundi en Marruecos puede dividirse en dos etapas bien diferenciadas : a) *Primera etapa :* Vida entregada a un ministerio sacerdotal no muy activo — la reducida comunidad cristiana de entonces no exigía grandes esfuerzos —, pero sí volcada en el aprendizaje de la lengua árabe, a su perfeccionamiento y a la confección de textos para la enseñanza a extranjeros del árabe dialectal marroquí (gramática y diccionario), que no existían entonces. Ocupó también mucho de su tiempo en corresponderse epistolarmente con muchos arabistas de España y del extranjero. Fue una etapa plenamente inmersa en la lingüística árabe, que le proporcionó la ocasión de penetrar hondamente en la vida cotidiana y en los sentimientos profundos del pueblo marroquí. Su saber lingüístico lo adquirió a través de la conversación y el contacto permamente con gentes de todos los niveles de la sociedad marroquí, especialmente en la ciudad de Tetuán. No quiero con esto decir que menospreciara la literatura — entonces aun poco abundante — sobre el Islam y sobre la lengua árabe clásica y dialectal, argelina por ejemplo. En el archivo de la Misión Franciscana de Tánger se conservan cartas suyas de solicitud de obras sobre lengua árabe e islamismo a centros españoles y extranjeros. Pero su gramática de árabe dialectal, la primera que se confeccionaba y él culminó a los 6 ó 7 años de su entrada en Marruecos, lo mismo que su diccionario español-árabe dialectal, eran fruto de una búsqueda personal, en conversación continua con toda clase de personas indígenas.

Segunda etapa : ésta abarca los últimos 16 años de su vida. Una vez superado el conflicto surgido entre la Santa Sede y el Gobierno de Madrid, al que aludí más arriba, el P. Lerchundi fue repuesto en su cargo de Pro-Prefecto de las Misiones en Marruecos para el que había sido designado por el Vaticano. A partir de 1880 comienza para él una vida con características distintas a las de años precedentes, aunque las actividades de la nueva etapa emanaban, como de un manantial, de lo vivido y aprendido anteriormente con hondura e intensidad.

El aprendizaje del lenguaje en estrecha e íntima colaboración con el pueblo y autoridades de

Tetuán no le habían alejado de los problemas propios de su índole religiosa y sacerdotal. Al ser elegido Superior de la Misión, este segundo aspecto se incrementaría en responsabilidad y dedicación. Pero es que a partir de entonces, su obligada permanencia en la ciudad de Tánger, además de mantenerle en contacto continuo con el pueblo marroquí, le daría ocasión de encontrarse con una relativamente numerosa colonia europea cristiana, y sobre todo le pondría en relación personal con los representantes diplomáticos extranjeros ; este segundo aspecto le permitiría estar bien informado de los pugilatos entre las naciones europeas acerca de las reformas a introducir en la sociedad marroquí. El conocimiento profundo del pueblo adquirido en su estancia en Tetuán tuvo necesariamente que recibir un impacto de gran repercusión en su espíritu y en su manera de pensar al confrontarlo con las maniobras políticas que muy pronto conoció en su propia salsa, en su contacto personal con los diplomáticos europeos establecidos en Tánger. Lo que más le llamaría la atención sería sin duda la presión que de Europa se hacía sobre el *majzen* para que reformara sus estructuras el país. Consciente, por una parte, de sus conocimientos sobre la manera de ser del marroquí y, por otra, de su personal naturaleza y formación europeas, unido ahora a su posición de Superior mayor de la Misión Católica, Lerchundi debió pensar inmediatamente que, a él correspondia y debia jugar un papel en Marruecos, más en concreto en lo referente a los planes de reforma que se barajaban.

Teniendo a la vista la extensa gama de actividades de Lerchundi descrita en la obra del P. López, se pueden distinguir perfectamente las bases fundamentales en que pensó él para introducir el movimiento reformista en Marruecos. Su objectivo fundamental era doble, a saber, la *enseñanza,* con base en métodos utilizados ya en Europa, y la *medicina,* orientada a la salud pública, también fundamentada en las técnicas occidentales. La entidad introductora y difusora de las reformas habría de ser la ya secular Misión Católica española en Marruecos. Para ello, precisamente, se dedicó a reforzar y perfeccionar los cuadros de la misma, apoyándose fuertemente en el Colegio de Santiago (Galicia), de donde procedía el personal franciscano; muy pronto crearía otro Colegio más cercano al país, el Colegio de Chipiona (Cádiz). Ya desde un principio apelaría también a la ayuda de elementos laicos.

A estos presupuestos responde el siguiente y sucinto cuadro de realizaciones bajo la dirección de Lerchundi :

I. — DIRECCION GENERAL : MISION CATOLICO-FRANCISCANA.

El P. Lerchundi reabrió varias casas-misión en distintas ciudades costeras : Larache, Safi y Rabat. Construyó y reformó dos en Tánger. Inició y continuó la tramitación de apertura de las de Mazagán (al-Yadida) y Casablanca. Impulsó otras, como al existente ya en Mogador (Sawira)[38]. Aunque lo intentó, no pudo reabrir las antiguas casas del interior del país: Marrakech, Mequínez y Fez.

Merecen ser mejor conocidos los esfuerzos hechos por él para fomentar y modernizar los Colegios de Santiago (ya existente) y el Colegio de Chipiona (fundado por él).

II. — BASES DE SU REFORMISMO :

A) *Enseñanza.* Todas las antiguas escuelitas que estaban ubicadas en las casas-misión de las ciudades costeras, regentadas por los franciscanos, fueron modernizadas y reforzadas.

La ciudad de Tánger fue la más favorecida en este sentido. La antigua escuelita era ya allí una escuela moderna en 1881: Dos años más tarde creó otra para niñas, bajo la direción de religiosas franciscanas, venidas expresamente de España para ello.

Como continuación de estas escuelas primarias, ya en 1886 funcionaban dos colegios modernos en las afueras de la ciudad : uno para niñas, el Colegio de S. Francisco de Asis ; otro para niños, el Colegio de S. Buenaventura[39]. Hizo grandes esfuerzos para la creación de un Instituto de Segunda Enseñanza, que debería costear el Gobierno español, y en ello se había comprometido, pero al final no se llevó a efecto.

En la ciudad de Tetuán creó una Escuela para la enseñanza del Arabe, lengua en que se perfecionaron misioneros franciscanos, intérpretes y funcionarios de los consulados.

En el plano de la *enseñanza profesional* cabe mencionar algunos proyectos y varias realizaciones. Las propuestas y proyectos de Lerchundi para levantar en Tánger una Escuela de Artes y Oficios fueron aceptadas por el Gobierno español, pero nunca se construyó. En cambio, puso en marcha una moderna imprenta hispano-árabe, un taller de encuadernación y otro de carpintería.

Los proyectos de enseñanza de Lerchundi, en conexión con el Ministro de Estado Sr. Moret, serían mucho más amplios, unidos a otros comerciales, pero tampoco se realizaron, como se verá más adelante. Estos proyectos se extendian a varias ciudades del litoral.

B) *Sanidad pública.* Gracias al tesón de Lerchundi, España construyó en Tánger el primer hospital moderno de Marruecos.

Junto a este hospital y también por su iniciativa, se creó una Escuela de Medicina, dirigida por el famoso Dr. Ovilo y Canales. Es-

taba dedicada a la enseñanza de una medicina más bien de orden práctico, en la que se formaron misioneros y personas de origen europ:o y marroquí[40].

Una obra de carácter social, si se quiere relacionada con el aspecto sanitario-social, fue el proyecto y realización parcial de una *barriada* de casas baratas en Tánger, para familias necesitadas[41].

III. — OTRAS OBRAS Y PROYECTOS.

Otras realizaciones de gran importancia, no dependientes directamente de la Misión, pero de las cuales fue gran propulsor, sino creador, habría que traer a colación. Estas realizaciones formaban en todo caso parte de los proyectos de una « civilización pacífica » de España en Marruecos, ideados por Lerchundi-Moret, con matices político-comerciales no intervencionistas, al menos en la mente de Lerchundi, como veremos más adelante.

Una de estas realizaciones fue la creación de Cámaras de Comercio en Tánger y otras ciudades del litoral marroquí, en relación con las Cámaras de comercio de España y otras ciudades en el extranjero. Relacionado estrechamente con estas Cámaras de Comercio está la implantación o extensión a Marruecos de las actividades comerciales de varias Compañías navieras, en especial la Cía. Transatlántica.

Con proyección más restringida, pero siempre dentro del movimiento reformista, se conoce mal la influencia de Lerchundi en la instalación eléctrica en la ciudad de Tánger, en 1891[42]; la puesta en marcha del primer reloj público en esta misma ciudad, en 1894[43], y ya antes, en 1883, la instalación de un heliógrafo para comunicarse con España[44]. Hizo denodados esfuerzos para la construcción de un muelle en el puerto natural de Tánger, pero no lo logró.

IV. — ACTIVIDADES DIPLOMATICAS.

Es este un aspecto bastante interesante en la vida de Lerchundi, ya que participó de forma sustancial en varias embajadas entre España y Marruecos, así como organizó personalmente una del sultán Hasan I ante el Vaticano, siendo Papa León XIII. Pero este aspecto no entra directamente en el propósito de este estudio[45].

III. — *VALORACION COMPARATIVA DE LA LABOR REFORMISTA DE LERCHUNDI*

Como expuse en el primer apartado de este trabajo, los representantes de las potencias europeas no hacían más que reclamar del *majzen* reformas en el país. Exigían que la administración marroquí fuera razonable, equitativa, que asegurase a todos — especialmente a los comerciantes — libertad y seguridad en sus actividades. De esta forma, según ellos, el país produciría más, las finanzas estarían aseguradas, el *majzen* o gobierno central sería más respetado y tratado en igualdad de condiciones jurídicas internacionales por las naciones de Europa. J. Drummond Hay fue el encargado de persuadir de todo ello al sultán[46]. Estas reclamaciones fueron siempre recibidas con reticencia por el pueblo y las autoridades del país, puesto que en el fondo atentaban contra la autoridad misma del *majzen*.

Aun a riesgo de volver sobre las mismas ideas expuestas ya, insisto en que las reformas que los europeos querían imponer eran de tres órdenes : la creación de un ejército al estilo europeo, la formación de un sistema administrativo moderno y la institución de un nuevo impuesto no coránico, el cual, en definitiva, sólo afectaría a los indígenas, no a los europeos ni a los judíos y marroquíes « protegidos ». Hasan I pareció someterse a estas exigencias y destacó diversas misiones al extranjero para estudiar la forma de coopéración en las impuestas reformas. En 1875, D. Hay solicitó con más premura ciertas reformas : trabajos portuarios en Mazagán, Tánger, Safí y Casablanca ; construcción de almacenes y casas comerciales para depósito de las mercancías de origen europeo, instalación de un cable submarino entre Tánger y Gibraltar, etc...[47].

¿ Resultado de todas estas presiones ?. La instalación del cable tropezó con la oposición de España, que exigía se instalara otro semejante entre España y Marruecos. Las reformas portuarias no se llevaron a cabo porque los mismos representantes europeos fueron incapaces de llegar a un acuerdo respecto a las modalidades técnicas. Ahora bien, los depósitos o almacenes de mercancías sí fueron ampliados. Mientras tanto Bélgica pensaba en el envío de armas a Marruecos, Italia en la creación de una especie de fábrica de armas en Mequínez, Inglaterra intentaba introducir máquinas para la fabricación de vidrio, y Francia en el utillaje de acuñación de moneda ; pero sólo hubo acuerdo entre los diplomáticos para que fueran al país algunos ingenieros europeos y para el envío a varias naciones occidentales de unos cuantos estudiantes marroquíes[48].

Estudiantes marroquíes fueron, en efecto, enviados, ya en 1875, a Inglaterra, Alemania, Italia y España. Todos los europeos consideraban como pieza capital de las reformas el aspecto militar, con el fin de poder luego proceder a la reforma político-administrativa. Los esfuerzos fueron constantes pero casi siempre contrapuestos entre las distintas partes. El gran perdedor era el *majzen*, que estaba obligado a pagar todos esos dispendios. Los resultados, al final, tanto en lo militar como en lo económico, se revelaron como un auténtico

fracaso para la marcha del país. Entre otras razones por el gran número de europeos que, bajo el pretexto de las reformas y de tanto proyecto, entraron en Marruecos amparados bajo toda clase de privilegios. La situación se agravó aun más ante el permanente aumento de los « protegidos », los sustraídos a la autoridad del sultán y al pago de impuestos. En vista de la creciente crisis político-económica, los diplomáticos extranjeros se reunieron repetidas veces en Tánger para aportar algún remedio, pero sin éxito alguno. Al final se solicitaría la celebración de una conferencia internacional en Madrid, en 1880, que de hecho reunió a varios Ministros europeos, sin que tampoco resolvieran el grave problema creado en Marruecos : las reformas intentadas seguirían siendo papel mojado en la práctica y el país continuaría cayendo cada vez más hondo en un gravísimo caos de todo orden[49].

Los exiguos logros obtenidos a partir de estas fechas se relacionaban estrictamente con el armamento militar, no de mucha envergadura, como documenta Miège[50]. Otro tanto debe afirmarse, basándose en las investigaciones del mismo autor, en lo relativo a las reformas del sistema monetario y financiero, de las medidas económicas y administrativas[51]. Se intentó entonces que un comité colectivo de las naciones europeas se responsabilizara directamente de las reformas[52], pero los apetitos interesados de cada nación impidieron llegar a un común acuedo. Es a partir de 1885 cuando aparece la competencia descarada de las más próximas naciones europeas para hacerse con el control comercial —¿ por qué no ya también el protectorado político, como lo intentó el Ministro plenipotenciario francés, Mr. Ordega, a partir de 1881 ? — del imperio marroquí.

Si todos estos pugilatos e intrigas de los Estados europeos para forzar, cada uno por su lado y según sus propias conveniencias, a tan ridículas reformas (en la práctica fueron nulas), las comparamos con las realizaciones concretas, resumidas más arriba, llevadas a cabo bajo la dirección de Lerchundi, o bajo su directo consejo, en aspectos tan importantes para el desarrollo de un país como es la enseñanza y la sanidad pública, creo que no es justo relegar al olvido la figura del franciscano y minimizar su importancia, como lo hicieron el Dr. Miège y sobre todo su contemporáneo H. de la Martinière.

No se puede ocultar que los establecimientos de enseñanza y de sanidad creados por Lerchundi se centraron sobre todo en la ciudad de Tánger. Su acción, sin embargo, sobre en el aspecto de la enseñanza, se extendió a otras regiones del país, pues remozó e incrementó los centros docentes que la Misión Católica poseía en otras ciudades de la costa : eran los únicos centros de enseñanza europeos entonces existentes en Marruecos, salvo los centros de la Alianza Israelita, creados pocos años antes, aunque, naturalmente, muy posteriores a los de los franciscanos españoles.

En Tánger existía, desde 1792, una Junta de Sanidad, creada por el cuerpo diplomático[53], pero en realidad esta Junta sólo se ocupaba de la urbanización y limpieza de la ciudad ; no creó un hospital moderno ni una escuela de medicina, realizaciones exclusivamente debidas a los esfuerzos de Lerchundi. Era el primer hospital y la primera escuela médica moderna creadas en el país, pese a que en el mismo Tánger existieran desde varios años antes otros reducidísimos e inadecuados establecimientos hospitalarios, en los que no podían ser recibidos más de seis enfermos, instalados en pequeñas casas al estilo del país, sin utillaje y técnicas modernas, ya en uso en Europa. El nuevo hospital español respondía a esas nuevas técnicas[54].

En conclusión, creo que la obra reformista de Lerchundi en Marruecos, con ser casi inapreciable, si se tiene en cuenta el extenso imperio marroquí, fue de apreciable importancia al ponerla en confrontación con los numerosos e ineficaces proyectos con que las naciones europeas estuvieron « bombardeando » el *majzen ;* proyectos, por otra parte, que únicamente guardaban relación con las armas y el ejército, casi pudiéramos decir. Además, con tan ridículas e inadecuadas reformas para el país, los Estados europeos lo que consiguieron fue hacer perder autoridad al sultán en su propio territorio, al que hundieron en una gravísima crisis económica y política. En el fondo, era esto precisamente lo que casi todas las naciones buscaban, para luego intervenir impunemente en al marcha de la nación. Los grandes dispendios que exigian estas reformas tuvo que afrontarlos un pueblo cada vez más empobrecido por los impuestos que sobre él recaían, mientras los nuevos y numerosos inmigrantes europeos y los acogidos a la « protección de las naciones europeas » engordaban más y más.

El P. Lerchundi, como se verá, es verdad que buscó casi siempre la ayuda económica de España, pero ésta le fue siempre concedida a cuenta gotas y tras cansinas e interminables demandas. La mayor parte de sus obras, sin embargo, en especial en lo relativo a la construcción de centros de enseñanza, fue costeada con el dinero obtenido por medio de colectas organizadas en España, a través de instituciones religiosas o bien de la Asociación de Señoras, creada por el mismo a fin de hacer acopio de cuotas permanentes que le permitieran lle-

var a conclusión sus proyectos. Incluso acudió a la población indígena y europea para la creación de colegios de segunda enseñanza en Tánger, como lo demuestran los ejemplares de las circulares repartidas entre la población, algunas de las cuales se conservan aun hoy. Cierto que en esta tentativa de apoyo popular no tuvo éxito[55]. No hay duda de que la ciudad tangerina comenzó a contar, como tal ciudad, con establecimientos modernos de enseñanza y de sanidad al estilo europeo, gracias exclusivamente a los esfuerzos de Lerchundi, mientros en las otras ciudades marroquíes ni siguiera intentos se exteriorizaron a este respecto. Me refiero a las realizaciones llevadas directamente bajo la dirección del franciscano, ya que otras, como las Cámaras de comercio, etc..., anotadas globalmente en el párrafo anterior, aun debiéndose a él el proyecto y la impulsión de su puesta en marcha, no actuó en las mismas de forma muy personal y visible.

Repito que esta obra reformista de Lerchundi es minimizada por los historiadores extranjeros y los investigadores actuales marroquíes parecen desconocerla[56]. Sin embargo, no cabe duda de que las realizaciones de Lerchundi estaban destinadas también para los marroquíes, aunque primordialmente lo fueran para los españoles y otros europeos. En lo relativo a los centros médicos, la concurrencia de marroquíes a los mismos era indudable, como se comprueba a través de la documentación de la época. Pero Lerchundi hizo también cuanto estaba en su mano para atraer a sus centros de enseñanza a los jóvenes marroquíes y judíos[57].

IV. — *¿ MOTIVACIONES DE CARACTER COLONIALISTA EN LAS REALIZACIONES REFORMISTAS DE LERCHUNDI ?*

Llegados a este punto de la exposición, y a fuer de investigador que no intenta esconder o sustraer nada que pueda desprestigiar la figura del P. Lerchundi, cabría la posibilidad de hacerse una serie de interrogantes sobre las motivaciones que le impulsaron a tales realizaciones en un Marruecos muy comprometido ya en su independencia política frente a las apetencias de las naciones europeas.

¿ Estas motivaciones partían en Lerchundi de un principio bien premeditado, a saber, valerse de sus realizaciones como de un instrumento que, más tarde, en tanto que sacerdote católico misionero, le permitiera poder emplear métodos de proselitismo y de conversión de los marroquíes al catolicismo ?. ¿Podría más bien pensarse que, por ser precisamente sacerdote católico, respetuoso ante cualquier creencia religiosa distinta de la suya, buscaba hacer el bien y participar en el progreso humano, allí donde y hasta cuando hubiera necesidad de su colaboración, sin camuflajes proselitistas engañosos ?. ¿Aspiraba Lerchundi a ser un bienhechor filantrópico y altruista, que, más o menos imbuído de las ideas « intelectuales colonialistas » de la época, se consideraba superior a los demás y quería ayudar culturalmente a una población atrasada, apoyándose para ello en su indiscutible calidad ascendiente de hombre religioso, pero en realidad sin miras transcendentales respecto al hombre ?. ¿O estaba más bien dominado por ideales patrióticos y preparaba subrepticiamente la penetración « pacífica » y el dominio político de España en Marruecos, aprovechándose para ello de la tradicional buena acogida dispensada a los religiosos franciscanos por autoridaes y pueblo maroquíes ?.

Alguna nación europea manifestaba en aquellos años, ya en forma bastante abierta, sus intenciones de atraer a Marruecos bajo su protección política. Algunos diplomáticos extranjeros acusaron a Lerchundi, en su correspondencia oficial y secreta, de estar facilitando a España el camino para este dominio político : lo consideraban más político que sacerdote. En el supuesto de que entre las motivaciones de Lerchundi tuvieran cabida algunos de estos aspectos pro españolistas, que, de algún modo, lo introducían en las ambiciones colonialistas entonces existentes frente al « apetitoso bocado » de un Marruecos « arcaico y bárbaro » que había que « civilizar », para mejor explotarlo en favor propio, ¿ era Lerchundi un simple y sumiso seguidor de las directrices de los gobiernos de Madrid, ¿ o era más bien un consejero de los políticos españoles, los cuales, al aceptar sus consignas, le prestaban su decidido apoyo diplomático y económico, utilizando como camuflaje la tardicional protección de España a la Misión Católica en Marruecos ?. Siempre en el supuesto de estar en connivencia más o menos explícita con el gobierno de Madrid, ¿ la postura ideológica de Lerchundi respecto a Marruecos tenía o no relación con la Sociedad Geográfica de Madrid o Sociedad Española de Africanistas ?. ¿actuaba de hecho en conexión con ésta, o sólo emulaba, en todo o en parte, sus ideas y metodología política a emplear en la cuestión marroquí ?.

Todos estos supuestos pueden plantearse aisladamente, con la única finalidad de investigar si alguno de ellos fue lo que motivó en Lerchundi los esfuerzos por aportar reformas civilizadoras en Marruecos. Pero igualmente se pueden analizar de forma global. En este caso, habría que pensar que, bien que no fuera movido por ninguna de las motivaciones enumeradas de forma concreta y absor-

bente, Lerchundi estaría atraído en su acción por variados motivos que, de una u otra manera, entraban a formar parte, más o menos radicalmente, en las diferentes posturas anteriormente supuestas.

Quizás me vea envuelto, al tratar de responder a tanta cuestión, en la utilización de ambos métodos. No dispongo de toda la documentación, publicada o inédita, necesaria para dar respuesta adecuada a tantos supuestos interrogantes. De hecho, es muy difícil dar con la clave exacta en alguno de estos interrogantes, porque interfieren en lo más hondo de la ideología de la persona ; nunca se podrá llegar hasta lo más íntimo de los ideales de una persona impelida a actuar de esta u otra forma. De todas maneras, poseo material suficiente como para llenar muchas páginas sobre los temas planteados, pero, necesariamente, me veré obligado a ceñirme en la exposición. No dejaré por eso de ser objectivo y honesto en la utilización de dicho material documental. En caso de duda o de no tener respuesta a la cuestión planteada por mi mismo, lo declararé sin complejos. Vaya por delante, ya desde ahora, y para que no quede la menor duda sobre, ello, que la figura del P. Lerchundi me resulta altamente atrayente y sugestiva.

1° *¿ Métodos previos al proselitismo ?.* — Este interrogante debe considerarse inadecuado y fuera de lugar. Los misioneros franciscanos, establecidos casi sin interrupción en Marruecos desde el siglo XIII, están libres de toda sospecha de intentos proselitistas o de conversión de los marroquíes musulmanes al cristianismo. Esto al menos desde 1630, año en que los franciscanos de la Provincia franciscana de S. Diego de Andalucía se hicieron responsables de la comunidad católica en Marruecos. Ninguna acusación al respeto se encuentra en la documentación y bibliografía de tiempos pasados, emane ésta de autoridades y pueblo marroquíes o de testigos de origen europeo. Los *dahires* o decretos firmados por los sultanes alawíes, desde el siglo XVII, a favor de los franciscanos, lo prueban con toda evidencia[58].

Para los años en que Lerchundi estaba en plena actuación en Marruecos, J.-L. Miège aduce escritos de varios diplomáticos europeos (para el año 1888 en concreto) en los que se advierte con toda claridad que los franciscanos en Marruecos « ne cherchent à faire aucune propagande parmi les indigènes..., ces religieux s'abstiennent de tout prosélytisme »[59]. El mismo autor, al analizar documentalmente la acción de los misioneros en el siglo XIX en el país, no puede menos de asegurar que los franciscanos españoles, aun mostrándose muy activos en el campo de la enseñanza en casi todas las ciudades costeras, no hacían proselitismo. Resalta este aspecto cuando expone seguidamente la propaganda religiosa, descarada e imprudente, hecha por varias sectas o congregaciones de misioneros protestantes ingleses en varios puntos del imperio : la *London Lews Society*, la *Mission to the Kabyles and other Berbers of North Africa*, la *Southern Morocco Mission*, la *England Presbyterian Church Mission*, etc.[60]. Estas misiones protestantes fueron objeto de constantes preocupaciones para el *majzen*, ya que estaban apoyadas por los representantes diplomáticos ingleses, y fueron alguna vez objeto de expulsión del país por parte del sultán. El mismo P. Lerchundi se quejaba de la acción proselitista que acquéllas hacían entre los católicos españoles en Marruecos[61].

Es extraño que fueran, precisamente, algunos de los diplomáticos españoles los que acusaran a los franciscanos españoles de no intentar la conversión de los musulmanes, como lo atestigua el texto de una carta del cónsul Sr. Romea en contra de Lerchundi, enviada a Madrid en 1879... es « escaso el fruto que su institución [franciscana] ha producido aquí »..., pues el sistema de la educación que han recibido los franciscanos les impide « que puedan verificar las conversiones que por su institución debieran alcanzar »[62].

Por otra parte, y esto es lo más probativo, las cartas circulares que el P. Lerchundi y otros Superiores enviaban periódicamente a sus súbditos franciscanos, ubicados en los distintos puntos del imperio, con el fin de orientarlos en la propia espiritualidad franciscana y en su acción religiosa y educativa hacia el exterior, siempre inciden en el renovado esfuerzo que han de poner en todo lo relativo a la formación de los católicos españoles y extranjeros, en el culto de las Iglesias, en la docencia etc. Ni una sola vez se hace alusión a un posible intento de conversión proselitista, más o menos enmascarado. Al contrario, abundan las frases de respeto hacia la religiosidad de los marroquíes[63].

2° *¿ Lerchundi un sacerdote con espíritu más propio de los tiempos del Concilio Vaticano II ?.* Es éste un interrogante de difícil respuesta. Más adelante se comprobará que Lerchundi era un gran patriota, al estilo propio de su tiempo, pero no es tan fácil penetrar en sus verdaderos sentimientos y en su ideología misionera cristiana. Aparentemente, según se desprende de su actuación y de su correspondencia manuscrita conservada, Lerchundi era un misionero muy respetuoso con los no católicos — no tanto con los protestantes cristianos —; intentaba hacer el bien a todo hombre, a pesar de que, alguna vez, confiese no admitir el proceder engañoso, según él, de judíos y de algunos « moros » en ciertos asuntos, no precisamente

religiosos ; trabajaba incansable y desinteresadamente por el progreso humano, sin pararse a considerar en si trataba de hombres de esta o aquella religión. Casi al final de su vida, en una carta escrita contra el proselitismo de los protestantes ingleses entre los católicos pobres de Tánger, Lerchundi se muestra duro contra aquéllos, « cuyo reprobable proceder da alientos... para dirigir insultos... y blasfemar de nuestros dogmas, convencidos de que en un país como éste (Marruecos), donde hay tantas creencias encontradas, las cuestiones religiosas son siempre fatales, por lo que nuestra conducta en este punto ha sido siempre de exquisita prudencia y lo más correcta posible »..[64]

Sin embargo, de esta actitud que se trasluce en la documentación consultada, no me creo en la posiblidad de sacar en conclusión que Lerchundi se había adelantado a su tiempo y vivía ya su cristianismo con un espíritu más propio del movimiento ecumenista de los años post-conciliares del Vaticano II. Su manera de hacer y su actitud personal ¿no provendría más bien de una experiencia aprendida y vivida de forma consciente a través de los siglos en tierras marroquíes musulmanas por los franciscanos que le precedieron, y que fue haciéndose tradicional entre todos los miembros de la Misión ?. No constituye ningún secreto histórico el rigor que siempre se empleó en los pueblos islámicos contra todo aquél que pretendiera introducir otra religión que no fuera el Islam. Los primeros franciscanos llegados a Marruecos pagaron con su propia vida el atrevimiento de predicar el mensaje cristiano en el país. Si es que no lo buscaron de forma premeditada y expresa, la experiencia al menos les hizo comprender que la manera más cristiana de realizar su misión en Marruecos debía basarse en lo aconsejado por su fundador, S. Francisco de Asís, que escribía en su Regla I : ... « los hermanos que van entre sarracenos y otros infieles... no promuevan disputas y controversias, sino que se sometan a toda criatura por Dios, y confiesen que son cristianos »[65].

Indudablemente, Lerchundi era un profundo creyente y un ejemplar religioso, y no podía menos de desear que todos los hombres adoptaran convencidos sus propias creencias religiosas. Pero, al ejemplo del fundador de su Orden, no intentó siquiera imponerlas por la fuerza, menos todavía a través de secretas e inconfesables manipulaciones proselitistas. Pienso que las acusaciones de G. Ayache contra aquellas personas que se acercaban a Marruecos con espíritu proselitista (algo así como lo que él asegura respecto a Foucault : « priait et œuvrait pour donner le Maroc à Jésus aussi bien qu'à la France »[66]) no encuentra cabida en la actitud de Lerchundi.

3° *¿ Un filántropo o altruista ?.* — Es incontestable que en todos los tiempos han existido y existen personas que se ven impulsadas a trabajar con todo desinterés por el bien de la humanidad, en actividades determinadas y concretas. Lo hacen por simples motivaciones de filantropía o altruismo, al margen de cualquier ideal de tipo religioso. En tiempos de Lerchundi abundaban también los propagadores (¿liberados de cualquier clase de interés personal o patriótico ?) de la « civilización occidental »; se esforzaban por extender a los pueblos más atrasados e incultos de Asia, Africa y otros continentes los beneficios de la cultura y técnica europeas.

Lerchundi estaba ciertamente movido por ansias civilizadoras en Marruecos, tanto entre sus connacionales (que allí vivían) y otros europeos como entre los marroquíes. Pero, por lo expuesto anteriormente, los motivos profundos de sus realizaciones se basaban, en origen y fundamentalmente, en sus creencias religiosas. Quería hacer el bien a las gentes porque así lo manda su religión cristiana. No se pueden, sin embargo, descartar otros motivos generosos de índole puramente humana, pues lo humano y lo religioso no tiene por qué estar reñido entre si y es difícil a veces deslindar sus fronteras.

4° *Elementos extraños que « acrecentaron » el patriotismo natural de Lerchundi.* — El historiador Miège, aun restando importancia a la obra de Lerchundi, como se vio, no deja de señalar, apoyándose en documentación de origen francés — cuya información acepta sin dubitación alguna —, que el franciscano hizo cuanto estuvo en sus manos para abrir caminos pacíficos a la política de España en Marruecos. El citado Ministro de Francia en Tánger, Jules d'Aubigny, acusaba a Lerchundi, en 1893, de « patriote remuant de ceux qui pensent que la frontière d'Espagne finit aux montagnes de l'Atlas »; le recriminaba el interesarse más por la política que por la religión y de « pousser de toutes forces à la guerre qui aurait pour conséquence l'installation de missions franciscaines à l'intérieur du Maroc, à Fez et à Mequinez »[67]. Años más tarde, al notificar a su gobierno la muerte de Lerchundi, transmitía el 23 de marzo de 1896, otro Ministro francés en Tánger, el siguiente juicio personal sobre el franciscano : « il n'a tendu à d'autre but que de servir utilement son pays..., il n'a usé de son caractère religieux que pour la défense des intérêts espagnols. Au reste il n'en faisait pas mystère »[68].

Si para los diplomáticos franceses en el imperio marroquí la actuación del P. Lerchundi se basaba toda ella en una política favorable a los in-

tereses españoles, de lo cual, según ellos, el mismo franciscano no hacía nada para mantenerla en un secreto misterioso, no es menos verdad que todos los autores españoles posteriores que han escrito sobre él lo han enaltecido siempre como un gran patriota; esto es especialmente evidente en la larga biografía de Lerchundi escrita por el P. López.

A fuer de sincero, he de aclarar que en muchos de los manuscritos oficiales y privados de Lerchundi sus afirmaciones de patriotismo son constantes y evidentísimas. No obstante, habría que matizar mucho acerca de la forma como entendían y juzgaban su patriotismo los diplomáticos franceses. Si se cotejan los textos en los cuales Lerchundi declaraba e incluso defendía su patriotismo con los juicios tajantes de aquéllos, transcritos por Miège, se advertirá enseguida una gran diferencia de apreciación, como será dado constatar más adelante. Jamás se podrá deducir de las afirmaciones patrióticas de Lerchundi, cuando escribía sobre hechos o proyectos relacionados con Marruecos, que él intentaba emplear la fuerza o la violencia para el logro de cualquiera de sus pretensiones ; nunca se podrá afirmar taxativamente que su personalidad religiosa fue utilizada por él para defender los intereses o proyectos de España en Marruecos. Intentaré probar mis aserciones.

Por falta de tiempo, no ha llegado hasta mi conocimiento toda la documentación escrita que, en su día, año tras año, dirigió Lerchundi a sus Superiores religiosos de España o de Roma; menos aun tuve la ocasión de localizar su correspondencia original con miembros del gobierno español, que debe conservarse en el Archivo Histórico Nacional o en el Ministerio de Asuntos Exteriores de Madrid. He podido, sin embargo, analizar casi todas sus cartas circulares a los misioneros franciscanos en Marruecos que dependían de su autoridad ; también tuve a mi disposición los « borradores » y « copiadores » de mucha correspondencia particular con esos mismos misioneros, con personalidades privadas y públicas, e incluso cartas oficiales a diversos Ministros del gobierno español, sobre todo con el Ministro de Estado de turno. Pero, sobre todo, he podido estudiar directamente los originales de la correspondencia de esos mismos organismos o personas públicas o privadas con Lerchundi. Bien es cierto que la mentalidad de éste habría que analizarla directamente en sus propios escritos originales, pero no cabe duda que ésta se puede vislumbrar a través de la correspondencia de sus interlocutores. Además, los escritos originales pueden muy bien ser reemplazados por los « borradores » o las copias de la correspondencia por él enviada, aunque no se haya hecho copia de toda ella. Se conserva, desde luego, un copiador especial, titulado « Libro de Oficios », en el que se transcribían los dobles de las cartas a las que él concedía mayor importancia, casi todas de carácter oficial.

El patriotismo de Lerchundi, repito, es patente en su correspondencia. No hace falta ponerlo en discusión. Basta para darse cuenta de ello con leer algunos de los documentos transcritos en la biografía aludida del P.J. López : este autor dedica un capítulo al *Patriotismo del P. Lerchundi - Su labor por España*[69]. Es más, todo un libro, pero especialmente uno de sus capítulos, fue igualmente redactado para probar el patriotismo de los franciscanos en Marruecos, y en especial el de Lerchundi, ante las acusaciones que se hicieron contra ellos por representantes de las Cortes de España[70].

Es relativamente fácil encontrar en la correspondencia de Lerchundi frases como éstas : « nuestros intereses no son otros que los de la Religión [entre católicos] y los de la amada patria »[71]; « facilitar las relaciones entre españoles y marroquíes y extender más y más la influencia y el predominio de nuestra patria »; ... « no quiero juzgar las intenciones de dicho diplomático, pero comprenderá que nada beneficioso puede resultar para estas Misiones españolas y para nuestra Patria »[72]. He escogido algunas de la más crudas, escritas para protestar o denunciar el influjo que Francia estaba imponiendo en el ambiente político marroquí.

¿ Era en Lerchundi este espíritu patriótico como una actitud connatural en él, o fue más bien emergiendo y acrecentándose como rechazo a otras influencias exacerbadas extranjeras en Marruecos, que dejaban de lado a España precisamente en una delicada coyuntura política ?.. No puede negarse la connaturalidad del patriotismo de Lerchundi, pero me inclino a creer que su espíritu patriótico fue en aumento al constatar, con una experiencia cada vez más hiriente, que otros extranjeros, especialmente religiosos, buscaban subrepticiamente apoyarse en actividades de por si apolíticas para sus logros de carácter puramente político. Véase en detalle a través de los sectores en que más destacó su actividad reformista.

a) *La enseñanza :* Miège, cuando trata de la situación antigua y precaria de los judíos en la sociedad marroquí y de la posición ascendiente que fueron tomando al amparo de las potencias europeas — también de España —, hace especial hincapié en la ida a Marruecos, en 1863-64, del influyente judío inglés Moses Haim Montefiore. Con la ayuda de Inglaterra sobre todo, Monte-

fiore obtuvo grandes privilegios del sultán Sidi Muhammad IV en favor de los judíos, con el consiguiente enojo de los musulmanes. Una de las consecuencias más notorias de la visita de Montefiore fue la creación en Marruecos de la Alianza Israelita Universal, que promocionó mucho la comunidad hebrea en lo cultural. Escuelas de la Alianza fueron creadas en Tetuán (1962), en Tánger (1964), Mogador (1963 y 1866), en Safí (1867)... En el año 1868 ya contaban estas escuelas con 1.400 alumnos[73].

El bien que esto reportaba a la inculta y pobre comunidad judía se convertiría muy pronto en un mal para los intereses de España en Marruecos. Francia encontraría inmediatamente en la Alianza Israelita un aliado muy importante, en primer lugar porque enseñaba en lengua francesa, y esto era en detrimento de la difusión de la lengua castellana, hasta entonces la lengua extranjera más hablada en el país. A partir de 1881, con Mr. Ordega al frente de la diplomacia francesa, comenzó ya la escalada política con claros objectivos de convertir a Marruecos en protectorado de Francia. Con tales fines *in mente*, Ordega maquinó el complot del *cherif* de Wazzan contra el sultán, complot en el que cooperaba de forma incondicional la Alianza, bajo la dirección de Haim Benchimol, miembro importante de la Logia masónica. A la sombra del desorben que esto trajo para la normal marcha del país bajo la autoridad del sultán, Benchimol, el inglés Shuttelworth y otros se introdujeron a fondo en las explotaciones mineras, en las compañías navieras comerciales, etc..., siempre contando con el fuerte apoyo financiero de las grandes firmas bancarias francesas. El objetivo general era adueñarse enteramente de la vida económica y política del país. El *majzen* central se vio acorralado por todas partes y muy temeroso de poder controlar la nación[74].

Lerchundi, tanto en los años de su vida en Tetuán, como ahora, desde 1880, en Tánger, adquirió plena conciencia del peligro que suponía la acción cultural y política — indirectamente — de las escuelas de la Alianza Israelita, dada su íntima conexión con la lengua y la política francesas en Marruecos. Lo cierto es que este peligro era evidente para todos. El mismo Miège se hace eco de los repetidos avisos de los diplomáticos españoles, así como de la prensa tangerina pro-hispana, sobre la poderosa influencia alcanzada en poco tiempo por la Alianza, que restaba, naturalmente, preponderancia a la influencia española de todo tipo en el país[75]. Los esfuerzos de la Alianza por contrarrestar la actividad docente de los franciscanos fue siempre en aumento, hasta tal punto que en 1890 el periódico *Times of Morocco* informaba que los rabinos habían amenazado con la excomunión a los judíos que enviaran sus hijos a las escuelas de la Misión Católica[76].

Se comprende, pues, que Lerchundi, ante tal embestida, se considerase en la obligación de hacerles frente, aumentando y mejorando los centros de enseñanza de la Misón, apelando incluso para ello a la ayuda del gobierno español. Esto sucedía, precisamente, en momentos en que en las mismas Cortes de Madrid y en el seno de la Sociedad Geográfica Española nacía una fuerte corriente en favor de los judíos, tras su expulsión de Rusia, en 1881[77]. Si la cuestión de la enseñanza había sido siempre una de sus preocupaciones más absorbentes, la postura tomada por la Alianza Israelita le llevó a redoblar sus esfuerzos. En 1883 escribía al Comisario General de los Franciscanos en España :

> ... « Más si puedo gloriarme del estado de la escuela de niños, al mismo tiempo la de niñas me causa honda pena »... Por falta de maestras y por carencia del local, de las 90 ó 100 niñas europeas en Tánger, sólo podian recibir la enseñana unas 20. « De esto resulta que las niñas cristianas han empezado a acudir -- continuaba Lerchundi — a la escuela de las judias, que está dirigida por una profesora francesa a expensas de la Alianza Israelita[78].

Ante estos hechos, es fácil concluir que el gran coraje puesto por Lerchundi en la cuestión de la enseñanza y en la construcción de modernos colegios y escuelas, tal como se constató en el apartado dedicado a sus realizaciones, se debió en gran parte a la actitud político-cultural adoptada por la Alianza Israelita, lo que, como consecuencia secundaria, incrementaría su patriotismo, al ver herido su amor natural hacia su propia nación. No hay duda de que los franceses, valiéndose sobre todo de su cooperación con la Alianza Israelita, y mediante otros proyectos políticos directos de Francia en Marruecos, lo estaban provocando en sus sentimientos patrios. Se ve con toda claridad en el texto de esta otra carta suya :

> « Hace 10 meses manifesté a V.E. en mi comunicación fecha 18 de Enero último el lamentable estado en que se encontraba la escuela de niñas, y los medios que se podian adoptar para remediar este mal. Posteriormente, habiendo llegado a mi conocimiento que se trataba de introducir en ésta Religiosas francesas de enseñanza, escribí a V.E... haciéndole... la proposición que tenía para traer Religiosas españolas de enseñanza. Viendo por una parte que el Gobierno no resolvía esta cuestión y temiendo por otra parte que se nos adelantasen los extranjeros, llevado de mi celo y patriotismo me resolví a buscar y allegar medios para establecer aquí las Religiosas franciscananas de enseñanza, procedentes

de los Colegios de España. Hoy podemos gloriarnos de que la escuela de niñas está perfectamente montada y dirigida por cinco Religiosas españolas »...[79].

b) *La sanidad* : Si la manifestación del patriotismo de Lerchundi en la cuestión de la enseñanza se incrementó ante los manejos de Francia, que se apoyaba en la Alianza Israelita, otro tanto cabría afirmar en lo que respecta a sus realizaciones en el aspecto sanitario, también reseñado anteriormente.

Poco después de la llegada a Tánger de Lerchundi, se instaló en esta ciudad un minúsculo hospitalillo francés, el año 1864[80]. Por los mismos años, quizás un poco antes, debía existir otro pequeñísimo establecimiento sanitario inglés de las mismas características que el anterior. Lerchundi, aprovechando la inauguración de una amplia Iglesia en Tánger, tras cerrar la antigua y pequeña capilla, única hasta entonces existente en la ciudad, consiguió en ese mismo año de 1881 que se abriese un pequeño hospital, de seis camas, para enfermos pobres españoles[81].

La idea de abrir este hospitalillo no parece tampoco haber nacido espontáneamente en Lerchundi, al menos en lo que respecta a tener que valerse de medios económicos solicitados con insistencia al gobierno español. También en este caso recurrió a sus sentimientos patrióticos, como empujado por las presiones de los representantes franceses. Bien quisiera, seguramente, laborar en favor de la salud púbicla sin acudir a su nación, pero la intromisión extranjera le obligó a ello.

Ya en el año de 1873, cuando todavía Lerchundi no era Superior de la Misión, el jefe de la Legación de Francia en Tánger, Mr. Tissot, solicitó traer de Marsella a la ciudad marroquí a Religiosos hospitalarios de S. Juan de Dios. Años más tarde se renovó la petición a favor de los Padres Lazaristas franceses[82]. El P. Miguel Cerezal fue el que rechazó la propuesta de Mr. Tissot[83], pues también él se dio cuenta de que tal solicitud traía cola : en 1874 Lavigerie era autorizado por Rona, para la creación de un Vicariato Apostólico que se extendería desde la frontera argelina hasta las cercanías de Tetuán, bajo la jurisdicción eclesiástica de aquél, lo que suponía la supresión, al menos en el norte del país, de la Misión Católica española[84].

Estando ya Lerchundi en Tánger como Superior de la Misión, en 1883, es cuando Mr. Ordega se propuso con todo descaro convertir a Marruecos en un feudo francés, bajo la forma de « protectorado » de Francia. Entre los medios imaginados por Ordega para conseguir sus proyectos, ya vistos anteriormente, entraba también el hacer venir personal francés religioso, no sólo para actividades docentes sino también sanitarias. En realidad, se trataba de reavivar las pretensiones de Mr. Tissot. Y ante la petición del representante francés a la autoridad eclesiástica competente para la entrada de nuevos Religiosos, Lerchundi escribía a su Superior en Madrid :

« A lo que entonces dije sobre la profesora francesa de los judíos, tengo que añadir hoy que el Ministro francés se propone traer Monjas de su Nación para la enseñanza y la asistencia de enfermos y para ello me ha pedido autorización como Prelado de estas Misiones »[85].

Lerchundi no deseaba en absoluto esta aportación, pues conocía perfectamente las verdaderas intenciones políticas de Ordega, y le contestó, a fin de detenerlo en su paso : « 1°, que tenía que consultarlo con sus Superiores de Roma ; 2°, que yo también había pedido Monjas de enseñanza y las esperaba pronto »[86].

En vista de todas estas ambiciones sospechosas, Lerchundi, espoleado por las maniobras políticas y eclesiásticas francesas de penetrar incluso en el sector sanitario de las reformas marroquíes, se apresuró a insistir ante Madrid para que España se adelantase en la construcción de un hospital moderno en Tánger. Las promesas no le fueron escatimadas, pues escribía al Comisario General de los Franciscanos, en 1883 : « El Sr. Diosdado[87] ha encargado al hermano Alcayne que presente también el proyecto del nuevo Hospital », aunque, añade Lerchundi, las escuelas son una cuestión « mucho más urgente y necesaria »[88].

El moderno hospital proyectado por Lerchundi logró, tras largos esfuerzos e incluso avatares económicos para la misma Misión, ser construido con fondos del Estado español, e inaugurado en 1888. Es más, el franciscano logró que se abriese también una Escuela de Medicina, dirigida por el célebre Dr. Ovilo y Canales, a la que comenzaron a acudir numerosos marroquíes y europeos[89]. A tanto llegó el afán de Lerchundi en esta actividad sanitaria que solicitó de Roma fuera permitido a los mismos Religiosos aprender y practicar la medicina entre los marroquíes, actividad entonces vetada en la Iglesia a los sacerdotes[90].

c) *Intromisión religiosa francesa con visos políticos.* En los apartados que preceden he hecho claras y detallistas alusiones a las pretensiones de los políticos e incluso eclesiásticos franceses de querer compartir — si no eliminar — la presencia secular de los Franciscanos españoles en el imperio alawí. Los políticos franceses estaban persua-

didos de que la Misión Católico-española constituía una gran fuerza en el país, y que, apoyándose en ella, **España intentaba preparar el camino para penetrar pacíficamente en Marruecos.** En realidad eran ellos los que pretendían adueñarse del imperio ; y, persuadidos de que la instalación en el país de una Misión Católica francesa les ayudaría en su consecución efectiva, movieron Roma con Santiago para lograrlo. Contando con ella podrían, al menos, contrarrestar las pretendidas maniobras políticas de los franciscanos españoles en favor de la penetración pacífica de España.

Pues bien, a mi juicio, esas intentonas de los diplomáticos franceses por instalar en Marruecos a Religiosos de su nacionalidad, fue uno de los acicates que más empujaron o reforzaron el espíritu patriótico de Lerchundi, como una especie de contrarespuesta.

Las tentativas de los gobiernos de Francia por contar en Marruecos con una Misión permanente de Religiosos súbditos suyos eran ya viejas. Se sabe de los esfuerzos de un sacerdote francés que, en 1844, hizo escala en Tánger, y al constatar el poco personal religioso español existente entonces allí, hizo todo cuanto estuvo en sus manos para establecerse en esta ciudad[91]. No insisto sobre las solicitudes hechas en el mismo sentido por Mr. Tissot en 1873, ya mencionada[92], y por Mr. Ordega[93]. Las reacciones patrióticas de Lerchundi se tradujeron en negarse en redondo a concederles autorización para instalarse en Tánger, y a presionar, por otra parte, ante sus Superiores Religiosos de España para que le enviaran más personal, creando o reforzando las instituciones que pretendían ser atendidas por nuevo personal francés.

Pese a todas estas realizaciones de Lerchundi, los representantes galos no se daban por vencidos. En 1892, el Ministro de la Legación de Francia en Tánger, Mr. J. d'Aubigny, envió una nota al P. Lerchundi comunicándole haberse ya dirigido al Cardenal Lavigerie para que mandase a Tánger a Religiosas de « l'Ordre de Notre Dame des Missions d'Afrique dont il [el Cardenal] est le fondateur »[94]. Lerchundi sólo aparentemente pudo contener la ira ante el diplomático, al que contestó « poliment » no poder « resolver sobre este asunto sin consultar a mis Superiores jerárquicos »[95].

No utilizó la misma « politesse » ante el Ministro de Estado español al comunicarle el aprieto en que le ponía el francés. El asunto lo consideraba grave Lerchundi y por eso apelaba a Roma y a Madrid, buscando parar los pies a d'Aubigny, a quien consideraba aconsejado por el Cardenal Lavigerie en tal demanda. La razón expuesta por el diplomático galo, « qu'il y aurait grand avantage dans l'intérêt des malades à confier la direction de l'Hôpital Français de Tanger » a las Monjas Blancas de Lavigerie[96], no era nada convincente, ya que en dicho hospital francés « no entraban 4 enfermos en todo el año »[97].

Lerchundi vio con toda seguridad el transfondo político que esta petición traía consigo, más solapada e hipócrita que las anteriores, por provenir de un eclesiástico de alto rango y muy metido en cuestiones de alta política. Lerchundi tenía que estar bien enterado de la actuación política de Lavigerie, tanto en Argelia como en Túnez, en años anteriores. Este último país, convertido en protectorado francés en 1881, lo fue gracias a las artimañas del Cardenal francés, y Lerchundi debió informarse por varios conductos, tal vez por la Sociedad Africanista española. De hecho, entre los papeles del archivo de la Misión se conserva un escrito de dicha Sociedad o Liga en el que se transcribe en español una carta de Lavigerie delatadora de sus actividades y eficacia política en la cuestión franco-tunecina[98].

Si es auténtico el contenido de la carta de Lavigerie, transcrita en nota, y la llegó a conocer Lerchundi, no sería nada de extrañar su postura completamente opuesta a los planes del Cardenal francés. Pero hay que tener en cuenta, además, otro hecho muy importante que tuvo lugar en años anteriores a la solicitud de d'Aubigny, en 1892. Me refiero a la idea lanzada por el Papa León XIII, en una carta a los obispos del Brasil, en 1888, en contra de la esclavitud negra y que recogió Lavigerie para organizar una campaña anti-esclavista, en el continente africano sobre todo. Esta campaña bación de Roma y de diversas potencias europeas.

La actitud de Lavigerie era digna de toda loa, siempre que no escondiese otros designios secundarios bajo ropaje tan noble y humanitario. Lerchundi tenía que estar al corriente de la campaña anti-esclavista del Cardenal, pues entre sus papeles se conserva un recorte del periódico « La Vanguardia », del 15 junio 1889, con un artículo sobre « política africanista », redactado por J. Ricart Giralt[99], y que trata precisamente de la campaña anti-esclavista de Lavigerie, encomendara por éste en España al Sr. Sorela.

En este artículo periodístico, el autor, al mismo tiempo que alaba la campaña, no deja de hacer caer algunas interrogantes muy significativos : ¿ No se había corrido el rumor años antes de que el Cardenal había ido a Roma « apoyado por el Gobierno de su patria para gestionar la primacía de la Iglesia católica en todo el continente afri-

cano »?. ¿No hizo Francia que Lavigerie, siendo ya obispo de Argel, fuera igualmente nombrado de Túnez, y el « rumor fue más allá : y se dijo que el *quid* de la cosa era tener [también] la jefatura católica del imperio de Marruecos, en donde, como es sabido, ejercen su santa misión los franciscanos españoles, a cuyo frente se halla una figura no menos venerable por su celo apostólico y por su acendrado patriotismo, el Rvdo. Padre Lerchundi »... ? El P. Lerchundi (sigue el articulista) paró los pies en Roma al Cardenal en la cuestión de su nombramiento para la Iglesia de Marruecos, pero por eso mismo la campaña antiesclavista es (para el articulista) « una cuestión que parece puramente religiosa y es puramente política. Es la lucha continuada y sorda que nos hace Francia para dominar en el vecino imperio africano ». Y, con toda mala idea, sigue escribiendo Ricart Giralt : « Preguntamos ahora : ¿tiene alguna relación indirecta la sociedad antiesclavista del Cardenal Lavigerie con esta historia ? ¿Se pretende quizás por un camino más indirecto, muy espiritual y al parecer digno de todo elogio, anular nuestra Misión de Marruecos, creando una sola Iglesia, influenciada como es natural por el espíritu y la política de Francia, para toda Africa »[100].

Las sospechas acerca de la Sociedad antiesclavista de Lavigerie, bendecida y apoyada económicamente por León XIII, se basaban en razones lógicas. Lavigerie, efectivamente, había tomado muy a pecho la campaña en favor de los esclavos negros del Africa central ; viajó a todas las Cortes europeas para interesarlas en esta campaña humanitaria ; únicamente se excusó de venir a España, pero le encargó la tarea a un tal Luis de Sorela, miembro de la Sociedad antiesclavista en España, a quien le dirigió una carta en la que le expresaba las consignas de la campaña y le pedía que difundiera esa misma carta por todo el solar español. Et texto de la carta no hace mucho que ha sido reproducido integramente en un libro sobre temas africanos[101].

He aquí la carta en extracto y en los puntos que más interesan a nuestro propósito. Lavigerie se deshace en elogios, más o menos sinceros, hacia España, a causa de su grandiosa historia, manifestada especialmente en su acendrado catolicismo, en su labor antiesclavista en América (Bartolomé de las Casas, S. Pedro Claver), y por haberse liberado « de la tiranía musulmana ». Ahora, según él, España debía también asociarse a la lucha mundial en favor de los negros de Africa y sobresalir entre las naciones católicas de Europa, por el hecho de ser « España la vecina más próxima de los países de esclavos »... Todos los países del Islam — sigue escribiendo Lavigerie —, ante la solicitud de los príncipes cristianos, parecen comprometerse a « poner término a tamaños horrores. *Unicamente el Sultán de Marruecos se ha negado a este acto de condescendencia. Su fanatismo y la independencia espiritual de que alardea con respecto a Constantinopla le han permitido una resistencia que, si constituye un honor para él a los ojos de sus súbditos, es un padrón de vergüenza para las naciones católicas* »[102].

Sería interesante poder conocer la opinión directa y personal de Lerchundi acerca de la sociedad antiesclavista fundada por el Cardenal Lavigerie, ya que, ciertamente, fue consultado a raiz de los hechos ; primero « por unos personajes de España acerca de los puntos que se iban a discutir en un Congreso antiesclavista »; después, por el mismo Vaticano, a través de la Congregación de Propaganda Fide, a la que envió « un informe extenso en castellano, copia del que había dado hace dos o tres años... » a aquellos personajes que habían ido a interrogarle a Tánger desde España. Esto era lo que escribía a un compañero suyo, en Roma, el P. José Panadero, en diciembre de 1891[103]. El informe de Lerchundi debe, pues, encontrarse en los Archivos del Vaticano.

Lerchundi conocía indudablemente los proyectos del Cardenal Lavigerie sobre la esclavitud y podía calibrar el trasfondo (si en realidad lo había) de sus intenciones al organizar la lucha antiesclavista. Al recibir la comunicación, en 1892, de Mr. d'Aubigny, solicitando la venida a Marruecos de miembros de la Congregación Religiosa fundada por Lavigerie, no es nada extraño que Lerchundi se descargara con el siguiente alegato acusativo ante el Ministro de Estado de Gobierno español :

> « Al Ministro de Estado, 20 Junio 1892.
> Excmo. Sr. Mi distinguido amigo : Le dirijo ésta para tratar de un asunto bastante grave que afecta directamente a la vida de estas Misiones católicas españolas y a los intereses de España según consta de un documento de la Propaganda [Fide] que se conserva en el archivo de esta casa. En agosto de 1874 los Misioneros franceses solicitaron y obtuvieron de dicha S. Congregación la competente autorización para establecer una Prefectura Apostólica en el Imperio de Marruecos, cuya jurisdicción se extend. [dería] desde las front. [eras] de Arg. [elia] hasta muy cerca de Tetuán. El Prefecto de la referida Congr. [egación], antes de firmar (fol. 18 v.) el decreto de concesión, tuvo la feliz idea de consultar a mi predecesor, quien pudo desbaratar los planes de los franceses. Estos, aunque desistieron por entonces de sus propósitos, varias veces intentaron después introducirse en Marruecos bajo un pretexto u otro, especialmente en tiempos del representante de Francia Mr.

Ordega. Pareciéndole a este Sr. imposible traer aqui Mis. [ioneros] de su país, quiso que viniesen Herm. [anas] de la caridad francesas para que se dedic. [asen] a la enseñanza y a la asistencia de los enfermos, a lo cual yo me opuse con todas mis fuerzas, pidiendo al mismo tiempo a España Religiosas Terciarias de S. Francisco. En estos últimos 9 años Fran. [cia] no ha vuelto a manifestar oficialmente sus pretensiones; pero ahora vuelve a renovarlas por conducto de su nuevo Representante en ésta, que hace pocos días me dirigió una comunicación, de la cual envío copia a V.E., así como/fol. 19/ también de la contestación que yo le he dado. Yo no quiero juzgar las intenciones de dicho diplomático, pero V.E., que es hábil en estas cosas y conoce bien a los de su carrera, comprenderá que nada benef. [iciosa] puede resultar para estas Mis. [iones] españ. [olas] y para nuestra Patr. [ia] el que a Marr. [uecos] vengan los Inst. de Francia sobre todo los Inst. del C. [ardenal] Lavig. [erie], que *es un Sr. francés que todo lo quiere absorber*.

Por lo tanto, yo me opondré a todo lo que no sea español, como varias veces me opuse a que se establ. [eciesen] en Tánger unos Relig. [iosos] ingleses dedicados a la enseñanza : pero no estaría de más que V.E. escribiese a nuestro Embaj. [ador] cerca de la Santa Sede para que enterase de estos asuntos al Emmo. Sr. C. [ardenal] Rampolla, a fin de que éste tenga prevenida a la Prop. [aganda Fide] por si el Card. [enal] Lavig. [erie] acude a dicha Congr. [egación]. Tengo plena confianza en el nuevo Card. Prefecto, que me aprecia y distingue, más de lo que yo merezco; pero me parece muy prudente/ fol. 19 v./ tomar esta medida por lo que pudiera suceder. Esta Pref. [ectura] es eminentemente españoal y española se ha de conservar, Dios mediante, pues no conviene que venga a ella ningún elemento extranjero, y menos francés o inglés »...[104].

El Duque de Tetuán, Ministro entonces de Estado, no tardó en responder a la inquieta comunicación de Lerchundi, anunciándole que el Marqués de Pidal, embajador en Roma, le había ya hecho sabedor de sus gestiones con el Cardenal Rampolla y con el Prefecto de Propaganda Fide, el Cardenal Ledóchowski, en lo relativo a las pretensiones de llevar monjas francesas a Tánger. El Card. Ledóchowski en Roma, « después de enterado del asunto y de convenir conmigo en que eran muy legítimas las susceptibilidades de España en todo lo que se refería a su influencia en Marruecos, me dijo que quedaba prevenido para cuando se le hablase del asunto, cosa que hasta ahora no había sucedido »[105].

Tras este incidente, tan embrollado por las supuestas o verdaderas intrigas del Card. Lavigerie, ¿ no entraba dentro de una digamos, « normalidad » que el patriotismo de Lerchundi fuera *in crescendo* ?. Las circunstancias le estaban forzando a mezclarse en asuntos políticos y a tomar posiciones en la cuestión marroquí a favor de España, cuando tal vez esto no entraba en sus primeras formas de pensar y en sus sentimientos respecto a Marruecos.

5º *Postura oficialmente obligada de Lerchundi en la política española.* — Hasta ahora se ha pasado revista a los factores que influyeron en el ánimo de Lerchundi para despertar o avivar su espíritu patriótico, imposibles de soslayar o minimizar, menos negar.

La verdad es que, sin intentar siquiera buscar elementos extranjeros que compelieran, de alguna forma, a Lerchundi a actuar dentro de una « política pacífica y civilizadora » a favor de su patria en Marruecos, ya existían precedentes en la Misión Católica que la obligaba a comportarse de esta y no de otra forma. El P. P. García Barriuso ha demostrado, con documentos legales al canto y con apoyo en estudios serios anteriores, cómo la Misión Católica española en Marruecos estuvo desde siglos bajo el amparo y la protección de España. A comienzos del siglo XVII, esta protección se convertiría en algo más oficial. Pero, años más tarde, sobre todo después que la exclaustración de la primera parte del siglo XIX acabó con la existencia de las Ordenes Religiosas en España, el Estado español volvió parcialmente sobre sus pasos : decidió reanimar ciertos Colegios de Franciscanos con la exclusiva finalidad de reclutar y formar misioneros que continuaran la acción de España en Tierra Santa y Marruecos a favor de sus nacionales, sobre todo cautivos en este último país. El Estado se comprometía a sostenerlos económicamente, aunque las subvenciones otorgadas siempre fueran muy menguadas. La Misión Católica quedó oficialmente bajo la tutela de España. Esto no era nuevo ni privativo de España. Otro tanto venían practicando los gobiernos de Austria-Hungría, de Francia, de Portugal, etc..., con las Misiones Católicas en Oriente, en las Indias Orientales...[106].

Aunque no siempre hubo perfecto acuerdo entre ambas partes, el Estado y la Misión, lo cierto es que España contaba con la venia y autorización del Vaticano para mantener bajo su protección oficial a los misioneros franciscanos en Marruecos. En realidad, aunque las autoridades españolas no solían inmiscuirse en la labor espiritual de los religiosos entre los fieles cristianos, estos misioneros eran considerados, ni más ni menos, que como unos pequeños y mal retribuidos funcionarios del Estado español en tierras marroquíes.

Quiérase o no, por tanto, Lerchundi se veía obligado, en mayor o menor grado, a seguir las

directrices del organismo que sostenía económica y legalmente a la institución que presidía, la Misión Católica española. Si a esto se añade que, por paradójico que ello parezca, los Religiosos españoles de la segunda mitad del siglo XIX, tras haber pasado por las medidas justas e injustas de la desamortización y exclaustración, a partir del Concordato de 1851 con la Santa Sede, y sobre todo de la instauración en España de la burguesía conservadora, en 1874, se retornó clarísimamente entre clero y hombres de gobierno a las antiguas y siempre comprometidas interferencias entre religiosidad y patriotismo, se habrá dicho todo. Tiene razón Miguel Vallecillo al afirmar que la política española volvía a utilizar el patriotismo de los misioneros para intentar satisfacer sus apetencias colonialistas de influencia en las regiones africanas[107], aspecto éste, sin embargo, todavía más visible en otras potencias europeas, quizás por ser más fuertes.

Lerchundi chocó repetidas veces con el Gobierno español, pero se trataba más bien de fricciones de orden legislativo, relacionadas con los acuerdos entre España y la Santa Sede ; éstas, sin embargo, repercutían en su persona o en la personalidad jurídica de la Misión, como se constató al ser nombrado Superior de la misma. En general, Lerchundi no opuso resistencia alguna, activa o pasiva, a la situación jurídica heredada de la Misión en Marruecos, como institución religiosa sujeta a la Iglesia y a la Orden Franciscana, pero gozando de la protección oficial y económica del Estado español. Podrían aducirse, no obstante, abundantes testimonios manuscritos de su insatisfacción respecto a la carencia de una ayuda económica adecuada a las necesidades de la Misión por parte del Gobierno de Madrid. No se vaya a creer, sin embargo, que la Misión dependía en absoluto del Estado español, tanto en la subsistencia de su personal como en todas las obras que realizaba. Como ya dejé anotado arriba, los centros de enseñanza, por ejemplo, modernizados o creados de nueva planta por Lerchundi, no lo fueron a causa de la aportación financiera de España. No obstante, en el momento de su inauguración, los representantes españoles llegaron a reclamar el escudo de armas de España en el frontispicio del colegio, a lo que se negaron los franciscanos, como lo demuestra la siguiente carta del Comisario General de la Orden en Madrid : «Puesto que el Gobierno en nada ha intervenido para levantar el Colegio, no creo deba permitirse que intervenga ni el Ministro ni el Cónsul... La colocación de las armas... debemos negarlo. Además¿ que quien es el Sr. Cónsul en exigir la cuenta de gastos etc. del Colegio ? Por lo poco que puedo conocer del modo de obrar de estos Sres. se me figura que les gusta meterse en lo que no les corresponde... »[108].

Conocidos estos precedentes, propios unos del espíritu de la época y provocados los demás por elementos extraños que se interferían en los sentimientos patriótiocs de Lerchundi, ya se puede analizar y comprender mejor la obra reformista llevada a cabo por él, especialmente a partir de los años 1885-86 hasta su muerte, en 1896.

V. — *EL PLAN REFORMISTA LERCHUNDI - MORET SOBRE MARRUECOS*

El tan citado y muy autorizado historiador J.-L. Miège dedica muchas páginas del vol. IV de su conocida obra a los esfuerzos que el Ministro de Estado, liberal, D. Segismundo Moret, siendo presidente de turno del Consejo de Estado el Sr. Sagasta, hizo para que España, a partir de 1885, penetrara « pacíficamente » en Marruecos, en competencia con otras potencias europeas, más inclinadas a la utilización de la fuerza. La idea de Moret, extraída de una circular del Ministro por Miège, era de que « habría que familiarizar a los Gobiernos de Europa de que nada pueda hacerse en Marruecos sin que tome parte preeminente y decisiva España »[109].

Esta forma de pensar de Moret se encuentra más explícita en otra circular enviada a la Cámara de Comercio de Tánger, recién creada por él, en la que, entre otros aspectos señalaba :

> « Al encargar a ese centro ese primer trabajo, que ha de ser punto de partida de los que en lo sucesivo se desarrollen, creo oportuno recomendar especialmente la conveniencia de estudiar estas cuestiones desde el punto de vista de perfecta armonía con el Gobierno del Sultán, así como con las costumbres y usos de los marroquíes. España es sincera amiga de Marruecos e interesada grandemente en su prosperidad ; los progresos que desea para el Imperio, como la influencia que en él aspira a ejercer, se han de fundamentar siempre en los sentimientos de amistad y respeto.
>
> El Gobierno [español] espera, pues, que la Cámara secundará sus miras, poniendo siempre el mayor empeño en que tanto sus discusiones como sus resoluciones, estén libres de todo espíritu de crítica y censura a lo que existe en Marruecos, que las reformas y las mejoras puedan siempre indicarse sin necesidad de enumerar los vicios de lo actual, por notorios que fueran.
>
> Este sistema contribuirá poderosamente a que los extranjeros que pudieran tener miras distintas a las de España, no puedan tomar ejemplo de la actitud de la Cámara para nada que sea contrario a las aspiraciones de nuestro país ».[110].

Los medios puestos en marcha por Moret para llevar a cabo esta política los enumera Miège : formación de un *Centro hispano-mauritano* en Ceuta, en 1886 [111]; búsqueda de inspiración política y apoyo moral en la mentalidad y opiniones de la ya creada *Sociedad de Geografía Comercial* de Madrid, que publicaba una interesante revista ; creación, también en 1886, de la *Cámara de Comercio española* en Tánger, abierta a todos los comerciantes, fuera cual fuera su nacionalidad, religión, etc...; esta Cámara de Comercio, la primera creada por España en el extranjero, fue seguida de la creación de otras similares en naciones de otros continentes, con las que debía ponerse en contacto por medio de un Boletín informativo ; finalmente, captación de la prensa española y del periódico de Tánger « El Eco Mauritano »[112].

El programa de Moret podría resumirse en tres puntos fundamentales, reconocidos por el historiador francés y que recogió de la *Revista de Geografía Comercial* : a) defensa de la integridad del territorio marroquí; b) desarrollo de toda clase de relaciones entre los pueblos español y marroquí ; d) ayuda positiva en el despertar social y económico de Marruecos[113].

Miège concede también importancia a la manera como el Gobierno español quiso realizar su penetración pacífica, contando con los medios aludidos ya. Hace hincapié en la creación y desarrollo de relaciones marítimas entre España y Marruecos, por medio de sus Compañías navieras que comerciaban ya con otros países extranjeros. La principal sería la Cia. Transatlántica, que estaba bajo la dirección del marqués de Comillas, Sr. López Bru. Tampoco se echaba en olvido la intervención de otras líneas navieras, la creación del Banco hispano-colonial, etc[114].

Naturalmente, la acción cultural y social, que en Madrid se consideraba básica para estos proyectos sobre Marruecos, es algo que realza también Miège, sacando entonces a relucir las actividades que, en este sentido, realizaba ya la Misión Católica española, y a las que el gobierno de Moret quería dar mayor impulso, con el fin de contrarrestar la influencia de las escuelas de la Alianza Israelita. También anota los pretendidos esfuerzos de Moret para convertir los « presidios » de Ceuta y Melilla en centros desmilitarizados y puntos de irradación española hacia el imperio vecino[115]. Miège termina su análisis documental de lo proyectos de Moret con una conclusión negativa, pues los califica de haber obtenido « un très médiocre succés »[116].

1) *El plan Moret, obra de Lerchundi.*

No hay duda de que Miège está bastante bien informado de los objetivos de Moret Prendergast en Marruecos, aunque desconoce en detalle los proyectos y realizaciones llevadas a cabo por él, desde su nombramiento como Ministro de Estado, el 27 noviembre 1885, tras la muerte de Alfonso XII dos días antes, hasta su alejamiento del cargo, en junio de 1888. Es más, el historiador francés ignora por completo quien fue el principal inspirador y consejero de los planes de Moret, que no era otro que el P. Lerchundi.

Al no serme dado poder investigar en los archivos de Estado de España, tampoco puedo saber con certeza la fecha exacta en que comenzaron los contactos Moret-Lerchundi. Tal vez se iniciaron a través de D. Jacobo Prendergast, de la familia de Moret, y que, por estar al frente de la Obra Pía en el Ministerio de Asuntos Exteriores, era muy conocido e incluso amigo del P. Lerchundi. Este y D. Jacobo estaban en continua comunicación, ya que la Obra Pía era la encargada de suministrar económicamente, como ya se dijo, a la Misión Católica en Marruecos.

Las primeras relaciones entre Moret y Lerchundi debieron ser más bien personales, directas. Lerchundi permaneció en España desde noviembre de 1884 hasta abril de 1886[117]. A los seis meses de su permanencia al frente del Ministerio de Estado, ya Moret estaba al corriente de cómo pensaba Lerchundi acerca de la cuestión marroquí y soluciones que, en su opinión, habría que adoptar por parte de España. Asi lo da claramente a entender la carta de Moret al franciscano, de junio de 1886 :

> « Escríbame V. tanto sobre ese [proyecto de impresión del Diccionario de Lerchundi] como sobre todos los *demás asuntos en curso.*, para que yo pueda seguirlos con interés. V. ya sabe la mucha confianza que tengo en sus apreciaciones y patriotismo, y no vacile en hacerlo siempre que lo estime oportuno. De los asuntos en ese Imperio, terminada ya y organizada la escuela de medicina y el hospital como lo han quedado en estos días, me preocupa mucho la casa de Fez, donde anhelo ver establecidos los misioneros españoles y espero que sobre el particular me escriba V. en cuanto le sea posible »[118].

A través de esta carta se colige que los contactos habían sido orales y que Moret se adhirió inmediatamente a la ideología y proyectos de Lerchundi respecto a las reformas que España podía aportar al imperio marroquí. Es presumible que, aceptando ya en principio estos ideales del franciscano, Moret ni siquiera se tomó la molestia de conectar seriamente con los diplomáticos españoles

en Tánger, ya que, como se verá, el Sr. Diosdado, Ministro entonces de España en la capital diplomática marroquí, se opondría tenazmente a muchos de los proyectos ya expuestos por Lerchundi en Madrid. Debe tenerse en cuenta que, aunque la anterior carta dé como « ya organizada la escuela de medicina y el hospital » y adoptada la idea de establecer a los franciscanos en Fez, no todo esto estaba ultimado, ni mucho menos. Lo de la escuela de medicina y el hospital habían sido minuciosamente estudiados por Lerchundi y el Dr. Ovilo y Canales, y estaban tal vez en vías de ejecución. El principal promotor era el franciscano, como lo confesaba el mismo Sr. Diosdado : « V.R. ha sido el principal promotor y patrocinador de la escuela de medicina en Tánger... »[119].

Estos debieron ser los puntos iniciales de una política pacífica y reformista propuesta por Lerchundi a Moret. Seguramente, el franciscano sugerió, ya en los primeros momentos, aunque de forma imprecisa todavía, cuales deberían ser las iniciales y básicas realizaciones. Moret, cada vez más impuesto en el problema marroquí, espoleado por las apetencias extranjeras, dicutiría cada uno de los nuevos proyectos a realizar con mayor conocimiento de causa ; aportaría también nuevos conceptos, condicionamientos y revisiones, ya que su amplia información acerca de la situación internacional y su reconocido talento político y economista se lo permitían ; Lerchundi lo enfocaba todo desde un punto de vista especialmente marroquí. Me persuado, sin embargo, que el animador de los proyectos entonces estudiados y en parte realizados en Marruecos durante el mandato de Moret revierten fundamentalmente en la iniciativa y perseverancia de Lerchundi.

Los proyectos de la escuela de medicina y el nuevo hospital recibieron el *placet* inmediato de Madrid y a las autoridades diplomáticas españolas en Tánger les fue comunicada la Real Orden para que se pasase a su ejecución lo antes posible[120]). Alguno de los representantes debió oponerse a tales órdenes, pues Moret escribía a Lerchundi, el 29 septiembre, haber « tomado en el acto las disposiciones necesarias para que se cumpla la Orden del 1° de Marzo y se advierta al Cónsul que no vuelva en adelante a permitirse libertades que estén en contradicción con la órdenes mías »[121].

El primer jalón de los proyectos se colocaba con toda seriedad. La Legación de España en Marruecos comunicaba oficialmente la apertura próxima de la Escuela de Medicina a Sidi Mohammed Torres, « Ministro de Negocios Extranjeros de S.M. Jerifiana », residente en Tánger, especificando que se trataba de : .

... « una Escuela de Medicina y cirujía en la que aprendan esta ciencia los Reverendos Padres franciscanos, de tiempo inmemorial residentes en este Imperio, donde por su caridad, conducta intachable y espíritu de paz, han gozado siempre del aprecio de las gentes de este país y especialmente de los Sultanes, a quienes han debido privilegios y recompensas que ninguna otra comunidad nunca obtuvo aquí. Estos Padres, cuyo objeto en la vida es ejercer el bien al prójimo van a prepararse hoy con el estudio del difícil arte de curar las enfermedades, a fin de dar ancho campo a su inagotable celo por el bien del prójimo. La Reyna de España deseosa de ofrecer al Sultán nuevas pruebas de amistad y considerando que es un gran bien para un país tener quienes sepan curar, ha ordenado al profesor Ovilo que, además de los frailes franciscanos, admita en su escuela aquellos súbditos de S.M. Jerifiana que deseen adquirir nociones de medicina y cirujía y que se les dé enseñanza. Os ruego lo pongáis en noticia de S.M. Jerifiana por si S.M. desea enviar algunos a la Escuela y utilizar después sus conocimientos como médicos militares. El Doctor Ovilo, además de dedicarse a la enseñanza, tendrá a ciertas horas Consulta para los enfermos que se le presenten. y esta consulta será también por encargo de S.M. la Reyna gratis para todos los musulmanes súbditos del Rey de Marruecos, ya sean ricos ya pobres. Y la paz. Tánger 23 de Noviembre 1886 »[122].

La escuela de medicina comenzaría muy pronto a funcionar, pero la construcción del hospital no se terminaría hasta el año 1888, pese a que la Misión cedió los terrenos e incluso adelantó dinero para las obras[123]. Tanto la iniciativa de una como de la otra obra se debían a Lerchundi. A este propósito. Lerchundi escribía a Moret : « le doy afectuosas gracias por haber aceptado nuestro proyecto para la construcción del hospital... »[124].

Es previsible que también en los primeros contactos entre Moret y Lerchundi naciera la idea de la creación de las Cámaras de Comercio, primero la de Tánger y luego otras en el litoral marroquí, todas las cuales se conectarían con otras creadas en España y otras ciudades importantes de Europa y América. Tal vez la iniciativa fuera también de Lerchundi, aunque luego perfilada y estructurada por Moret. El primero veía como necesidad imperiosa para las reformas del país su enrolamiento en las redes comerciales internacionales por medio de España; el segundo dio realidad a la idea con la creación de las Cámaras de Comercio, como centros informativos y ejecutivos del comercio internacional, por medio de los cuales España podía ocupar un puesto preponderante en el comercio marroquí, hasta entonces nada brillante.

Dentro del plan de las Cámaras de Comercio no se pensaba sólo en el incremento sino en el monopolio del comercio de Marruecos hacia Es-

paña. Junto y unido al proyecto anterior se preveía la expansión hasta los puertos marroquíes de las Compañías navieras comerciales españolas. e incluso la creación de otras compañías marítimas más especializadas en el proyectado comercio con Marruecos.

Lerchundi no comprendió desde un principio y hasta el fondo el pensamiento de Moret respecto al funcionamiento de las Cámaras de Comercio, según se desprende de alguna de las cartas del Ministro[125]. Sin embargo, apoyó siempre la realización del proyecto con toda su alma. Quien se opondría con todas sus fuerzas y autoridad a la ejecución y luego dificultaría de la misma manera su funcionamiento fue el Sr. Diosdado. El jefe de la diplomacia de España en Marruecos, siempre muy cerrado en sus formas de pensar y opuesto, por principio, a que se hicieran reformas en el imperio y se cambiara el *statu quo*[126], temía que el ejemplo de España fuera imitado por otras potencias europeas. Si esto llegaba a realizarse. dada la mayor potencialidad comercial y técnica de otros países europeos, España quedaría desplazada todavía más del entorno político-económico marroquí.

El Dr. Ovilo debía conocer muy bien todo este transfondo del pensamiento del Sr. Diosdado y de todos los manejos secretos y poco nobles que utilizaba — o pensaba utilizar — para dar al traste con la puesta en marcha de la Cámara de Comercio. Esto es lo que el doctor comunicaba repetidas veces, con todo sigilo y minuciosidad, a Lerchundi, el cual, tal vez para pasar inadvertido en la ejecución del proyectado programa por España a realizar en Marruecos, se había retirado temporalmente a vivir en Tetuán[127]. La oposición de Diosdado, no obstante, fue tan fuerte que traslució al exterior y se manifestó la discordia interna. La prensa se ocupó del asunto y llegó a enfrentar de alguna forma a Diosdado con Lerchundi, e incluso con el gobierno de Madrid, al cual parece que presentó el diplomático la dimisión condicionada, en el caso de que se continuara con el proyecto de la Cámara de comercio. La actitud de Moret fue siempre conciliadora en este caso, pues, pese a reconocer ante Lerchundi la obstinación del diplomático, creía poder doblegar su tozudez sin recurrir a métodos punitivos. Al final, Diosdado saldría de su puesto por su oposición sistemática e irreductible a la nueva política española, pero esto sólo ocurriría en diciembre de 1888[128].

Como se anotó ya antes, el Ministro de Estado manifestó desde un principio y sin ambigüedades que la penetración pacífica y civilizadora de España en Marruecos debería llevarse a cabo a través de la Misión Católica. Esta estaba instalada en casi todas las ciudades de la costa atlántica, pero, desde el año 1790[129], había abandonado las casas-misión que poseía desde muy antiguo en las ciudades de Marrakech, Mequínez y Fez. Por eso, ya en 1886, Moret expuso a Lerchundi la necesidad de abrir en Fez una casa de la Misión. La insistencia del Ministro sería en este aspecto verdaderamente reiterativa. El franciscano no se oponía a ello, pero exigía ciertas condiciones, sobre todo respecto a la estabilidad de la misma y a que se instalara en terrenos propios, no en casa alquilada; exigía igualmente la creación de una escuela regida por la Misión, como ya era tradicional[130].

Dentro del plan general proyectado, iban surgiendo poco a poco otros proyectos concretos, casi siempre previstos y propuestos por Lerchundi. como fue, a principios de 1887, la construcción por España de un muelle en el puerto natural de Tánger, adelantándose a las intenciones de los ingleses. Moret respondía a esta solicitud del franciscano que « mucho placer me causaría que el hermano Antonio [Alcayne] fuese el encargado de la construcción del nuevo muelle », y prometía el envío de un « ingeniero competentísimo para auxiliarle en los trabajos »[131].

En estos primeros meses de 1887 es cuando mejor se entrevé en la correspondencia Moret-Lerchundi que el plan reformista para Marruecos por parte de España se perfila y estructura cada vez más : era necesario modernizar y crear más escuelas, todas ellas siempre bajo la dirección de la Misión, en Mogador, Casablanca, Larache,... «pero además es necesario ir a Fez para hacer frente a las escuelas de la Alianza Israelita, que van tomando incremento, tanto más de lamentar cuanto que son hostiles a España »[132].

Que la idea de la modernización, ampliación y creación de nuevas escuelas, así como de un centro de Artes y Oficios, de un Instituto de Segunda Enseñanza, etc..., provenía de las primeras propuestas de Lerchundi, y las hacía propias Moret, lo da bien a entender la respuesta del franciscano a la carta anterior : « Las escuelas son inseparables de nuestras Misiones, así es que las tenemos en todos los puntos donde hay Misión y a ellas se debe que la lengua europea que se habla generalmente en Marruecos sea la española »[133]. Ahora bien, Lerchundi adelantaba ya en esta respuesta que había que ir previendo los grandes presupuestos que tales proyectos requirirían del erario del Estado español.

Moret, sin pensar todavía mucho en los costes, seguía entusiasmado con los planes de Lerchundi. Volvía a escribirle que quedaba « enterado de cuanto se refiere a las escuelas y satisfecho de la confianza que V. pone en ellas... En ese camino cuento con la escuela de artes y oficios que V. piensa crear en la barriada[134], autorizada ya por mi en Tánger y con todo aquello que su celo cristiano y su patriotismo le sugieran para luchar en Fez y en Marruecos [Marrakech ?] con la dichosa Alianza israelita ». Por otra parte, Diosdado le había escrito que la construcción del muelle de Tánger se iba sacar a subasta, cuando ya Lerchundi le había hablado de él como proyecto a realizar por España, y el Ministro le preguntaba en la misma carta si habría algún medio de adjudicárselo a alguna compañía española : « Dígame — le pedía — lo que piensa sobre ello »[135].

A tanta altura había subido en el ánimo de Moret la confianza y el crédito en Lerchundi y en su influencia y poder para lograr llevar adelante su política pacifista en Marruecos, cuanto lo permiten entrever los siguientes, reveladores y confidentes párrafos de este escrito :

> « Deseo llamar la atención de V. sobre el giro que los últimos sucesos dan a la política española en Marruecos. Es evidente que Francia, Alemania y la misma Inglaterra se nos adelantan por todas partes ; la opinión pública nota esto y lo recibe con desabrimiento, censurándome por una inercia de que no soy seguramente responsable[136]. No digo a V. nada nuevo si le indico que creo justificada la censura indirecta y el disgusto que se nota en la opinión pública, porque, en efecto, paréceme que hay inercia en esta cuestión debido todo a que el Sr. Diosdado tiene puntos de vista distintos de los míos y además es obstinadísimo en sus ideas. En el cable no han debido adelantársenos los ingleses[137] ; tampoco hemos debido dejar a los franceses conseguir ventajas políticas, como las que parece están logrando ; no es tampoco muy aceptable la factoria alemana en medio del camino de Mogador a Fez. Por otra parte, la Cámara de Comercio está amenazada de desaparecer[138] por la actitud de Diosdado, y *si no fuera por lo que Vds. hacen para hacer desarrollar la acción española, estaríamos ahí como hace 20 años*, es decir, iríamos perdiendo algo cada día. Llamo la atención de V. sobre esto, y le ruego que meditando sobre ello aproveche el primer viaje a Tánger[139] para examinar la situación de las cosas allí, influir en el ánimo de Diosdado, y decirme después, con la sinceridad y competencia que V. tiene, su juicio sobre esta nueva fase que toma la cuestión, y en la cual la actitud del Ministro [Diosdado] me contraria sobremanera y quizás lleve a una crisis la representación de España en Tánger »...[140].

La confianza mutua empujaba a ambos a unirse más y más en los proyectos sobre Marruecos y a darles más amplitud y estructura. A la importancia básica de las casas-misión, como plataformas de donde partiera toda otra acción, como se vio respecto a la cuestión de la enseñanza y de la sanidad, Moret y Lerchundi previeron otras proyecciones de penetración en que descollaban las relaciones comerciales. Claro que esto ya estaba en sus mentes al crear las Cámaras de Comercio. Pero ahora pensaban ya pasar a la acción directa, sobre todo por medio de la creación de puestos comerciales, con sus depósitos de mercancías todo a lo largo ancho del país, siempre bajo la férula más o menos directa de la Misión.

La correspondencia en torno a los proyectos, así como las entrevistas personales entre ambos, menudearon bastante. Así se llegó al acuerdo entre ambos de la edificación « de Hospicios o Estaciones con sus correspondientes escuelas y hospederías en los puntos más importantes del Imperio », y, escribía Lerchundi, « lo más acertado me parece que empecemos por el Hispicio de Casablanca... por la importancia comercial que tiene aquella ciudad » [141], si bien creía que Mazagán revestía igualmente gran interés en este mismo aspecto [142].

Lerchundi proyectó tombién la creación de una factoría comercial —desconozco su proyecto en detalle— en las cercanías de Tetuán, es decir, en Martil, puerto fluvial próximo a dicha ciudad. El proyecto se lo hizo saber a Moret por medio de intermediarios, como fueron el Sr. Alvasea y el general Weiley. La presencia de un militar era así comentada por Moret en carta a Lerchundi : « Mi objeto no es tanto hacer el negocio comercial de la Administración militar como crear ahí un nuevo Centro de relaciones entre España y Marruecos bajo la dirección y protección de los Misioneros. Piense V., pues, en el asunto bajo este punto de vista, y no olvide además que en Tetuán se puede hacer ese comercio dentro de los tratados hispanomarroquíes » [143]. Lerchundi, ante la petición de Moret de seguir pensando en dicho proyecto, le expuso más claramente sus opiniones [144], a las que el Ministro de Estado respondió que « sus observaciones sobre la factoría de Tetuán son de mucho interés y me servirán para la organización de este servicio, pero las indicaciones que V. me hace respecto a la boca del rio Martin despiertan en mi el deseo de buscar el medio práctico de dragarlo. Si la hacemos de acuerdo con el Sultán, paréceme que no llegaremos nunca a realizarlo y tal vez sería lo más sencillo buscar ahí algunos moros con quienes asociarse para este servicio, como si se formase una Compañia : V. y el Cónsul podrán representar el elemento español... » [145]. También le había contestado poco antes respecto a lo que Lerchundi pensaba del muelle en Tánger, prome-

tiendo Moret que su indicación « será cumplida y veré si tengo medios de que el Ministro de Fomento envíe un ingeniero estudiarlo » [146].

El entusiasmo, pues, de Moret ante los planes de Lerchundi no decaían, y aún iban más allá de lo que pensaba el franciscano en lo relativo a los medios con que se podia contar para llevarlos a cabo. En efecto, después de escribirle Moret diciéndole que pensaba recuperar el tiempo perdido por España en los asuntos marroquíes, añadía: « para ello me he puesto en movimiento, y cuento en la empresa con los Misioneros, con los médicos, con el cable, con el telégrafo, con los capitales españoles y en último recurso, quiera Dios que no llegue —concluía Moret — con los soldados ». Claro que esta última frase, del todo inaceptable para Lerchundi, se debía sobre todo a que Moret se veía en una encrucijada, tramada por la política de otras naciones y que ponía en peligro la independencia de Marruecos. Lo seguía diciendo él mismo : « Me encuentro con el plan resuelto, alevoso y fatal de Francia [147], que de todas partes acomete al Imperio de Marruecos para hacerle caer por tierra o convertirse en feudo suyo ; y necesito contrarrestar su empeño por todos los medios a mi alcance ». El Sr. Diosdado, al parecer, no quería ver estos peligro, pero Moret seguía comunicando a Lerchundi que « el Ministro de Francia vuelve a Tánger con plena autoridad de su gobierno para todo, esto, es, *para destruir Marruecos*. El nuevo Ministro inglés sale de la apatía en que vivía su antecesor y se pone también en marcha. Ahora nos toca a nosotros, y yo estov resuelto a que no sea estéril nuestra acción... » [148].

Lerchundi buscaba ante todo una penetración « civilizadora » y pacífica de España en Marruecos, basándose en la educación, en la sanidad y en el comercio, y no debieron agradarle los pensamientos de Moret cuando empleaba términos de violencia, si el caso lo requiría. De todas formas, los proyectos del franciscano iban cada vez más lejos, hasta el punto de hacer dudar a Moret respecto a su ejecución. Se adivina esto a través de lo que decía el mismo Ministro : « Punto muy interesante es también el variar o modificar la manera de ser de nuestra influencia en Marruecos, y aun cuando sobre esto comprenderá V. mi reserva, puedo decirle, sin embargo, que creo haber conseguido mucho en este sentido [149].

Es posible que Moret llegara a intimidarse, en ciertos momentos, ante las propuestas de Lerchundi : « Sus ideas respecto a la reorganización interior de Marruecos — escribía Moret-son profundas y yo no dudo que serían prácticas, pero no me atrevo a pensar que por ahora puedan iniciarse » [150].

¿En qué consistía esa reorganizacion ? No poseo, por el momento, documentación que me lo permita conocer. De todas formas, Moret seguía luchando con los medios con que contaba, todos ellos centralizados básicamente en la Misión : « Con ellos —decía en la misma carta — podemos hacer la *invasión pacífica y cristiana* desde la costa al interior y preparar el camino por el cual, cuando Dios nos llame, *muchos soldados entrarán pues a defender el Imperio contra agresiones extranjeras o a llevar la bandera de España al corazón de sus ciudades* » [151]. Es creible que Moret pensase, a juzgar por sus palabras, salvar a Marruecos de caer en manos de otras naciones ; y, de no lograr esto, adelantarse España en su ocupación. La conclusión no parece muy lógica ni justificada para hacerse dueños de lo que no le pertenecía, si era esto realmente lo que pretendia: ni siquiera levantarse como defensor de alguien que no había recurrido a su ayuda. Creo, por lo que se verá más adelante, que hasta este punto de patriotismo y búsqueda de reformas en bien del país marroquí, no llegaban los sentimientos de Lerchundi.

2) *Misión y dirección del proyectado plan.*

El montaje de tantos centros de docencia, de sanidad y de comercio, con sus hospederías para acoger a los comerciantes españoles, con los grandes almacenes donde depositar y conservar las mercancías de los mismos, etc..., previstos en los planes de Moret y Lerchundi, planteó muy pronto la urgencia de contar con un mayor número de franciscanos que fueran a servir en la Misión de Marruecos. Tanto uno como el otro estudiaron el problema con los Colegios de Santiago y de Chipiona, siempre en estrecha unión y bajo la autoridad del Comisario General de la Orden Franciscana en España, el P. Sáez de Urturi, quien facilitó cuanto pudo esta cuestión. De hecho, aumento el número de Religiosos en la Misión en muy poco tiempo. No entro en detalles sobre este tema, aunque existe abundante documentación sobre él.

Tampoco me adentro en el análisis de la estructura interna que quiso darse a la misma Misión, para que se prestara mejor a los proyectos puestos en marcha. Lerchundi se opuso al principio a todo cambio de estructura de aquélla, estructura que él mismo había levantado, especialmente con la fundación del Colegio de Chipiona en 1882. El Ministro Moret había pensado concentrar y al mismo tiempo elevar la categoría jerárquica — hablando en términos eclesiásticos — de la Misión y de su personal. Si no ya antes, ya en marzo de 1887, Moret escribe a Lerchundi que su plan era de extender los centros misionales desde las cos-

tas del Rif, en el norte oriental de Marruecos, pasando por el centro del imperio, Fez sobre todo, hasta los inhóspitos arenales del sur, en Rio de Oro (Sahara occidental) : « Pedí al P. Comisario... aumentar la grey de los misioneros, pero al hacerlo le pedí no sólo la dotación suficiente para las casas que hoy existen en Marruecos, sino que además quiero llegar al Riff, a Fez y a Rio de Oro, y cuento con V. para que elija el mejor personal »[152].

Según M. Vallecillo, Moret, en sus planes sobre Marruecos, llegó a querer copiar las estructuras coloniales empleadas por Francia en Argelia y Túnez en lo relativo a la organización de la Iglesia en estos países norteafricanos. Tanto Argel como Túnez fueron elevadas a sedes episcopales bajo la égida del Cardenal Lavigerie. Algo semejante intentó Moret, y logró que fuera aceptado su plan por las autoridades eclesiásticas, en oposición inicial de Lerchundi, aunque luego nada se obtendría en la práctica.

La propuesta de Moret consistía en crear en Ceuta un Vicariato Apostólico, desligando esta ciudad de la jurisdicción eclesiástica del obispado de Cádiz, así como otras zonas del norte oriental y del sur marroquí, en poder español, de los obispado de Málaga y Canarias. Este Vicariato Apostólico, en cuya creación tenía necesariamente que intervenir, autorizándolo primero y constituyéndolo después, la Santa Sede, extendería su jurisdicción religiosa a todos los cristianos residentes en el imperio marroquí. El P. Lerchundi estaba destinado en la mente de Moret a ser el Vicario Apostólico de esta nueva circunscripción de la Iglesia, con dignidad personal de obispo; y los franciscanos de la Misión continuarían como único elemento eclesiástico del nuevo Vicariato. Existe documentación sobre este proyecto en el archivo de la Misión, pero ya ha sido analizado, brevemente, por el citado P. Vallecillo, el cual utilizó además documentos de la Obra Pía y de los Archivos del Vaticano[153].

3) *La escuela de estudios árabes de Tetuán.*

No quiero dejar pasar por alto una obra que, aunque creada por el mismo P. Lerchundi antes de iniciarse el proyecto Lerchundi-Moret, entraba de lleno en el mismo. Dejé constancia de la misma al establecer el elenco de realizaciones del franciscano. Me refiero a la creación en Tetuán de una escuela exclusivamente dedicada a la enseñanza de la lengua árabe. Fue Lerchundi en persona quien la creó y la dirigió de forma más o menos continuada, pues, siendo ya Prefecto de la Misión con residencia oficial en Tánger, pasaba largas temporadas en Tetuán, seguramente dirigiendo la marcha de este centro.

En principio, dicha escuela tenía como única finalidad el iniciar y perfeccionar a los misioneros en la lengua árabe hablada en Marruecos. Fueron muchos los franciscanos de la época que hablaban corrientemente el árabe aprendido en esta escuela. Más tarde, casi simultaneamente quizás, Lerchundi admitió en la misma escuela a jóvenes españoles, económicamente débiles. A los 13 ó 14 años, « hablan con soltura el árabe vulgar y están aprendiendo el clásico : estudian también el francés », escribía Lerchundi a Moret en 1887.

El franciscano, puestos ya en marcha los proyectos comunes reformistas, ofreció de inmediato a Madrid los servicios de este personal joven civil para ser utilizados como intérpretes en la Legación española de Tánger y en los consulados de las ciudades portuarias. En realidad, era muy poco el personal consular español que conocía el árabe en Marruecos, y la experiencia lingüística de estos jóvenes sería de gran utilidad como elementos eficaces en el contacto con los marroquíes, en toda clase de actividades oficiales y extraoficiales, comerciales, etc...[154]. Creo que, al final, a pesar de la buena aceptación del ofrecimiento por parte de Moret, no llegaron a ingresar estos jóvenes intérpretes en los servicios consulares, al menos de forma oficial y estable.

4) *El gran obstáculo del plan Lerchundi-Moret: su financiación.*

Como puede observarse, Lerchundi lo preveía y lo proyectaba todo a largo plazo, con bases bastante sólidas. Pero pronto comenzaron a surgir dificultares, previstas, ciertamente por él, y acerca de las cuales alertaba de continuo al Ministro de Estado, si bien éste no le concedía mayor importancia en los comienzos. Me estoy refiriendo a los fondos económicos que debían ser previstos desde el primer momento para poder llevar a cabo los proyectos reformistas. Algunos de estos proyectos ya estaban en plena marcha, como se acaba de exponer.

Me haría excesivamente extenso si pretendiera exhumar toda la documentación en la que Lerchundi, a cada proyecto concreto presentado, añadía siempre los gastos a que habría que hacer frente en su ejecución. Repito que Moret no prestó mucha atención al principio a este aspecto fundamental. Pero cuando llegó el momento de comprar terrenos, levantar edificios, mejorar escuelas, crear el hospital y la escuela de medicina, hacer

hospederías y almacenes para comerciantes y sus mercancías, pagar la enseñanza del árabe a los jóvenes, pasar una pensión diaria más adecuada a los misioneros — que era mínima, pero al triplicarse el personal subía mucho la cantidad —; ante todo este cúmulo de presupuestos y la oposición encontrada en las Cortes para la aprobación de tales indeclinables gastos, los entusiasmos de Moret comenzaron a tambalearse, y con ello los proyectos avanzados de Lerchundi acerca de la acción « civilizadora » en Marruecos[155]. Las consignaciones que se destinaron para la realización — siempre para cada caso aislado, nunca globalmente — de lo proyectado eran realmente ridículas[156].

Lerchundi fue siempre claro y sincero en la exposición de los presupuestos y de los gastos realizados. Con cifras a la vista, demostró repetidas veces lo mal que se empleaba el dinero del Estado en Marruecos, protestando de que, con lo enviado por la Obra Pía, se podría llevar adelante lo más esencial de los proyectos[157]. Muy poco antes de ser Moret alejado del Ministerio de Estado, Lerchundi le remitió un largo memorial económico, en el que se seguía paso a paso la evolución económica de la Misión, involucrada en los proyectos expuestos. Y termina con esta declaración : « Tal vez se me dirá que no hay dinero. Ciertamente no falta para otros objetivos : sin salir de Marruecos, limitándome sólo a una Comisión compuesta de 4 ó 5 individuos, gasta el Gobierno más de 55.000 pesetas, cantidad asignada para 43 individuos de estas Misiones, divididos en en 6 residencias, para culto de 9 iglesias y capillas ; para gastos de 8 ó 9 escuelas ; para socorrer multitud de pobres españoles... »[158].

5) *Cese de Moret y derrumbamiento de los proyectos en Marruecos.*

Aunque el partido liberal fusionista presidido por el Sr. Sagasta siguió al frente del gobierno español hasta el año 1890, D. Segismundo Moret fue sustituído[159] por el Marqués de la Vega y Armijo como Ministro de Estado, el cual, ya el 30 julio 1888, transmitía a Lerchundi una copia oficial de un comunicado del gobierno dirigido al Ministro plenipotenciaro de España en Tánger :

> ... « relativa a la construcción de hospederías y almacenes de comercio en varios puntos de la costa de Marruecos..., comprenderá V E. la necesidad de que se cumplan con el mayor esmero todos los requisitos legales, remitiendo los datos que se pidieron, asi como los planos y presupuestos de las obras que se han de ejecutar »[160].

O sea, que todo volvía a recomenzar por el principio, pero ahora con mucho menos entusiasmo y reclamando planos ya levantados hacía tiempo, presupuestos expuestos hasta la saciedad, etc... Todo esto estaba en Madrid desde hacía mucho. Era una forma muy evidente de que los proyectos de Lerchundi-Moret pasaban a ser congelados. Así sucedió en realidad, pese a que continuó intercambiándose la correspondencia entre el nuevo Ministro de Estado y Lerchundi. Ahora, el amplio programa de proyectos quedaba, prácticamente limitado a Casablanca, el cual era incluso cada vez más recortado por Madrid[161].

Poca mella hizo en De la Vega y Armijo el extenso memorial que se le envió de la Misión, de las realizaciones llevadas por ella en tierras marroquíes, y de lo poquísimo que recibía del gobierno para sus gastos ordinarios. El memorial era de Lerchundi, naturalmente, quien llegaba a declararle sin tapujos : « nuestras Misiones son uno de los elementos más poderosos que tiene España para extender su influencia en Marruecos »[162]. De nada sirvieron estas protestas. En adelante todo se tradujo en obstáculos y dificultades. Según el nuevo Ministro se estaba dando excesiva importancia a la Iglesia de Casablanca en perjuicio de la hospedería y de los almacenes previstos ; por ello, continuaba, el Ministerio « no consiente distraer sumas importantes en obligaciones que tienen carácter imprevisto », y por lo tanto « será tal vez necesario prescindir por ahora del pensamiento de la construción »[163].

Se podría continuar expurgando la documentación para mostrar con toda claridad como el nuevo Ministro utilizó la misma táctica de disuasión y abandono de los demás proyectos sobre el centro de Artes y Oficios, del Instituto de Segunda Enseñanza en Tánger, de la factoría comercial en Martil (Tetuán) y de las mejoras en los establecimientos ya existentes y la creación de nuevos centros comerciales[164].

La salida del Sr. Diosdado de su puesto al frente de la Legación de España en Tánger, a finales de 1888, siempre opuesto a las reformas, y la llegada esperanzadora del nuevo Ministro plenipotenciario, Sr. Figueras, no mejoró en nada la situación de abandono que se había apoderado de los medios gubernamentales españoles en lo relativo a los proyectos de Lerchundi, tan bien aceptados y apoyados hasta entonces por el Sr. Moret[165]. En carta del 6 de junio de 1889 todavía explicaba Lerchundi al Ministro de Estado como, antes de la salida del Sr. Diosdado, el gobierno se había vuelto a comprometer en la creación del Instituto de Segunda Enseñanza, « por cuya realización trabajé yo de 7 a 8 ños »..., « y después

que llegó el Sr. Figueras le pregunté por este asunto y se limitó a decirme verbalmente ya estaba designado un presupuesto para dicho objeto, y que su secretario tenía el encargo de estudiar el mejor modo de realizar el proyecto ». Además, en lo relativo a este asunto como a otros similares, Figueras llegó a manifestarle brutalmente « que el Gobierno no le había ordenado que contase conmigo » [con Lerchundi], dándole a entender que « no necesitaba de mi »[166].

En todo este desprecio e indiferencia había caído tan rápidamente el entusiasmo del Gobierno de Moret por los proyectos reformistas de Lerchundi sobre Marruecos. De la Vega de Armijo trató vanamente de « desvanecer el grave recelo » que le había manifestado Lerchundi por escrito, y le aseguró que « la dirección de nuestra política sigue en Marruecos », continuaría siendo la misma ; que « el pensamiento del Gobierno ni ha cambiado ni puede cambiar en esta materia ; pero al mismo tiempo se veía obligado a hacer malabarismos argumentales para convencer a Lerchundi de la imposibilidad de continuar con el proyecto del Instituto y de la escuela de Artes y Oficios, etc...[167].

Lerchundi, es verdad, persistió en sus contactos con los gobiernos de Madrid, aunque en asuntos que ya prácticamente nada que tenían que ver con los antiguos proyectos reformistas. Su correspondencia es cada vez más escasa con Madrid : con el marqués De la Vega y Armijo y con el Duque de Tetuán. De todos modos, se continuó con el asunto de la construcción de la casa-misión de Casablanca y en otras ciudades, pero sin las proyecciones que se les daba en tiempos de Moret. La personalidad de Lerchundi seguía, con todo, pesando en Madrid, y se le consultaba en asuntos relativos al imperio marroquí, así como se le rogaba que acompañara a las embajadas españolas que iban a negociar con el sultán[168].

Alguna prensa de Madrid, en concreto el « Heraldo de Madrid », llegó a acusar a la representación diplomática española en Marruecos, en especial al Sr. Figueras, de la « guerra enorme » que se hacía contra Lerchundi, porque éste les atacaba ante las autoridades de Madrid. Figueras pidió explicaciones por escrito a Lerchundi acerca de su posible intervención en lo que propalaba la prensa. El franciscano respondió con delicadeza que, ni oficial ni particularmente, había criticado su conducta ante el Gobierno español, y que en lo relativo a la « guerra enorme » no se trataba más que de puras especulaciones, pues él « no había recibido más que deferencias y atenciones por parte de la Legación de España, que agradezco profundamente », terminaba Lerchundi[169].

(CONTINUARA)

Un grand nom de la lutte contre la pénétration étrangère au Maroc : *MUHAMMAD AL-MA'MUN*

par Jacques CAGNE
Professeur à l'Institut de la Recherche Scientifique, Rabat

L'action de ce cousin de Mā' al-'Aynīn, Muḥammad al-Ma'mūn wald ash-shaykh Muḥammad Fāḍil wald 'Ubaydī, débuta en 1910, donc peu de temps avant que le Maroc ne passe sous obédience étrangère [1]. Elle est l'illustration patente de la volonté d'un Saharien, qui fut le contemporain de Mā' al-'Aynīn et d'al-Hība, de lutter contre la main-mise étrangère sur son pays, non seulement en Adrar, sa province natale, mais également dans les provinces septentrionales, région de Taza et montagnes rifaines.

Véritable épopée que la vie de Muḥammad al-Ma'mūn. En 1907, âgé d'une trentaine d'années, il se rend à Fès où le précède sa renommée de poète et fin lettré, rehaussée du prestige attaché à sa famille. Il y reçoit le meilleur accueil de la part des 'ulamā' et de Mawlāy 'Abd al-'Azīz [2]. Pendant une courte période, il enseigne la grammaire et le ḥadīth à la Qarawiyyīn et à la médersa 'Aṭṭārīn. Puis il entreprend le pélerinage à la Mekke, séjourne à Médine, Jérusalem, Damas, Beyrouth, Alexandrie, avant de rentrer au Maroc en 1910. Après un bref séjour à Fès, déçu semble-t-il par la politique de Mawlāy 'Abd al-Hafidh, il décide de reprendre le chemin du Sahara, par la trouée de Taza, la Moulouya et le Tāfilālt. Mais pressé par les habitants de Taza, il accepte d'enseigner dans leur ville. Il prend part aux combats contre les Français, y est blessé et en 1913, dans cette région aux profondes attaches ṣanhājiennes, propice aux *rōgi-s,* il est proclamé sultan par les Ghiyyāṭā, Mṭāl-sa, Banū bū Yaḥī, Branès, Maghrāwa, Gzennāya, Banū Warāin... ; il entre en triomphe à Taza [3] où, au témoignage recueilli auprès de Yaḥfduh w. Is-salmūḥ w. al-Habīb w. Ṭālib Akh-yār d'autres Sahariens le rejoignent et combattent à ses côtés [4].

Pendant deux ans, Muḥammad al-Ma'mūn (« le Chenguitti » des auteurs français), va être, écrit le chroniqueur de *l'Afrique française* », l'âme de la résistance chez les Branes, Beni Bou ahi ». « Il se prend, ajoute-t-il, à son rôle de réformateur, déploie une inlassable activité à prêcher la guerre sainte. Sa vie édifie son entourage [...] » [5]. Muḥammad al-Ma'mūn cherchera même contre la France des appuis internationaux : dès 1913 il sollicite des armes et des munitions auprès du représentant de l'Allemagne à Melilla et signe ses lettres : « Sultan de la Moulouya, de Taza et environs ». Durant la première guerre mondiale, il reçoit l'aide des agents allemands chargés de soulever les tribus [6]. Il rencontre Raysūnī, mais aucune entente ne résultera de cette entreveue. A partir de 1921, il dirige son activité contre les Espagnols. A la tête de contingents de la tribu des Benī Saīd, il participe à la victoire de Anual. Il est aussi au Monte Arruit où il rencontre 'Abd al-Krīm [7].

Jusqu'en 1925, Muḥammad al-Ma'mūn prend part à la lutte contre la pénétration espagnole, puis française. Fait prisonnier fin 1925 [8], il obtient l'amān des autorités françaises et s'installe de nouveau à Taza. Dans les années 30, il se décide à regagner le Sahara occidental. Il rejoint alors Murabbīh Rabbuh installés à Kerdous, à une quarantaine de kilomètres au sud-est de Tiznit, et il se met à prêcher avec acharnement la guerre sainte contre les Français. Il est alors considéré, écrit J. Caro Baroja, « comme la première figure rebelle du Sahara occidental » [9].

Les tribus de la région de l'oued Noun et de la Sāgyat al-Hamra répondent à son appel [10] et il sera notamment « l'animateur spirituel » d'un im-

portant rezzou contre le Groupe Nomade d'Atar [11] avec comme convention au départ : « Aucun tort ne sera fait aux musulmans, c'est la guerre sainte qu'on mène, ce n'est pas du pillage » [12]. L'attaque eut lieu dans la nuit du 6 au 7 septembre 1931, à Chaïman (Toujounine Sghir), occasionnant au Groupe Nomade de lourdes pertes : trente sept tués dont un officier et trois sous-officiers européens [13].

A partir du Rio de Oro où il s'est réfugié, Muhammad al-Ma'mūn continua d'animer de nombreux *razzu* et, l'un des derniers importants en date, en 1932-33, donna lieu à une randonnée de plus de huit cents kilomètres à l'intérieur de la zone française[14]. De là cette remarque pertinente d'un chroniqueur : « On n'a pas assez souligné l'unité géographique du Sahara occidental et la suppression des grandes caravanes, survenue à la suite de la disparition de leur frêt, a fait trop vite conclure à la distinction des intérêts de chacune des deux rives du désert. Des faits aussi clairs que les agissements en Adrar d'un personnage comme Mohammed Mahmoun O. Cheikh Mohammed Fadhel doivent suffire à prouver qu'à défaut de caravanes des idées continuent de circuler d'une rive à l'autre. Il serait d'ailleurs aisé de prouver que la communauté d'intérêts économiques survit au trafic des marchandises : ce sont les mêmes Tekna qui tiennent les marchés du Nord et du Sud » [15].

Retiré à al-A'yūn, Muhammad al-Ma'mūn cessera alors toute activité guerrière. Après l'indépendance du Maroc et la récupération par celui-ci des régions sous protectorat espagnol situées au Nord de la Sāgyāt al-Hamra, il se retirera en territoire libéré, à Tarfāya (Cap Juby). Il y meurt en 1963-64.

L'action de Muhammad al-Ma'mūn, par son extension dans le temps et l'espace, peut être considérée comme symbolique, à l'intérieur d'un cadre très large, de la volonté d'indépendance de populations appartenant à des provinces parmi les plus excentriques de celles se réclamant de l'autorité chérifienne.

Jacques CAGNE

NOTES

(1) Cf. : J. Caro Baroja, *Estudios saharianos*, Madrid, 1955, pp. 381-386 ; « En Mauritanie ; Mohamed Mamoun », *L'Afrique française*, novembre 1932, pp. 672-677 ; et A. Leriche, « L'Islam en Mauritanie », Bulletin de l'Institut français d'Afrique noire XI, juillet-oct. 1949, pp. 465-468. Nombreuses références dans Résidence générale de la République française au Maroc, *Rapport mensuel d'ensemble du protectorat*, années 1913 à 1925.

(2) Cf. *L'Afrique française*, rubrique « A travers le Maroc », juillet 1907, p. 269.

(3) Sur les opérations militaires, entre Taza et la Moulouya, cf. M. Varnier. *Exposé de la situation du Maroc Oriental à la fin de l'année 1912, mis au courant au 31 décembre 1913, Oran*, 1914. pp. 359-383 (Maurice Varnier était Haut commissaire du Gouvernement de la République à Oujda); voir également : Caussin (capitaine), *Vers Taza, souvenirs de deux ans de campagne au Maroc*, 1913-1914, Paris, 1922, *passim* et surtout, pp. 210-212; Géntral Tahon, *Carnets. Avec les bâtisseurs d'empire*, Paris, 1947, pp. 160, 176-177, 191, 209-211.

(4) Yaḥfdūh W. Issalmūḥ est le petit-fils en ligne maternelle de Shaykh Mā' al-'Aynīn. Il participa dans les régions sahariennes occidentales aux principaux rezzou menés contre les Français. Voir la lettre de Muḥammad al-Ma'mūn adressée à des tribus de la zone sous influence espagnole, et dans laquelle il se plaint de ce qu'elles aient barré le passage à des partisans venus le soutenir ; lettre reproduite dans Caussin, *Vers Taza, op. cit.*, p. 211. Voir aussi (*ibid.*. p. 210), sa lettre aux tribus rifaines, écrite la veille de l'affaire Sīdī Belkācem, leur enjoignant de le rejoindre : « Si vous ne venez pas, tous les cavaliers qui font la guerre iront s'installer chez vous. Vos contingents devront être munis de vivres et de tentes. Ne perdez pas de temps. [...] Tel est notre ordre rendu tout puissant par Dieu ».

(5) « En Mauritanie ; Mohamed Mamoun », *op.cit.*, p. 673.

(6) Les incidences de la situation internationale sur les événements du Sahara occidental ne doivent pas être sous-estimées. Les alliances matrimoniales durent y tenir un rôle, cf. le mariage de la fille de Aḥmud ag al-Mukhtār (Sultan Aḥmud), suzerain de toutes les tribus de Djanet, et sanūsiste fervent), avec un chérif de Shingīt, en 1909 (cf. G. Gardel, *Les Touareg Ajjer*, Alger, 1961, p. 280).

(7) J. Caro Baroja, *Estudios Saharianos*, *op.cit.*, p. 382.

(8) « En Mauritanie... », *op.cit.*, p. 673 ; aurait tout simplement succombé au chant des sirènes françaises selon J. Caro Baroja, *Estudios..*, p. 282.

(9) *Ibid.*, p. 383 ; A. Bonamy, « Rapport sur l'établissement d'une liaison entre le Maroc et l'A.O.F. », *L'Afrique française*, n° 10, octobre 1923, p. 522.

(10) Selon A. Leriche (« L'Islam en Mauritanie », *op.cit.*, p. 465), Muḥammad al-Ma'mūn aurait été à nouveau proclamé. En réalité, il avait fait allégeance à Murabbīh Rabbuh (Témoignage oral de Yaḥfduḥ w. Tālib Akhyār). Il faut sans doute ajouter au nombre de ses partisans les « dissidents » du nord marocain peu à peu rejetés au sud de l'oued Draa par les progrès de la « pacification » : cf. « En Mauritanie ; pour assurer la sécurité menacée », *L'Afrique française*, n° 9, septembre 1932, p. 514.

(11) Aḥmad wald Hammādī, chef de guerre des Regulbāt Suād, en était el « bras séculier » ; Lieutenant-colonel Y. de Boisboissel, « Contribution à l'étude de la tactique des petits détachements aux colonies (combats de Chalman et d'Arouenit en Mauritanie, 1931) », *Revue des troupes coloniales*, n° 214, septembre-octobre 1933, p. 442.

(12) Ce qui montre, contrairement à ce qu'affirme Y. de Boisboissel (*bid.*, pp. 437-438), une évolution très nette dans la conception du rezzou où, en général, destruction de l'ennemi et pillage étaient étroitement liés. Cf. J.L.L. [Ladreit de Lacharrière], « Nouvelle agression en Mauritanie », *L'Afrique française*, n° 11, 1931, p. 763.

(13) Y. de Boisboissel, *ibid.*, p. 441. La riposte sera immédiate. Poursuivi et accroché à Arouénit, le 11 septembre, les djicheurs auront 8 tués, 1 blessé, 2 prisonniers et perdront 124 chameaux. Ils seront obligés de se replier sur le Rio de Oro.

(14) « La pacification de la Mauritanie — L'occupation de la région d'Idjill », *L'Afrique française*, juillet 1933, p. 407. A titre d'indication, en un an, du 1er septembre 1932, le pourcentage des pertes françaises le long de la frontière du Rio de Oro s'élevait à 75 % pour les officiers, 35 % pour les sous-officiers, 20 % pour les tirailleurs, et pour les gardes maures, 12 % de leurs effectifs (« En Mauritanie ; Pour assurer la sécurité menacée », *op.cit.*, p. 514).

(15) « En Mauritanie ; le rezzou du 6 avril 1932 », *L'Afrique française*, octobre 1932, p. 586.